شهرية تصدر من الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (106) 15/8/2011

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثار



الإستبداد السعودي قانونا للإرهاب!

هـذا العـدد

الدولة المتجاهلة	١
حكم الإرهاب في بلد مكافحة الإرهاب	٢
السعودية: الإرهاب في مكافحة الإرهاب	٤
قانون مكافحة الإرهاب: الإستبداد السعودي بغطاء أميركي	٧
محاولة اغتيال نايف.. حقيقة أم ادّعاء؟	٩
السعودية والبحرين والصراع الإقليمي	١١
السعودية وإسقاط النظام في سوريا	١٣
حلبة المحاور: السعودية تشارك في (الثورة) السورية!	١٩
آل سعود وآل ثاني: حلف بنكهة المؤامرة	٢١
سقطت رؤية (المستقبل): ١٤ آذار يندب آل سعود	٢٣
موت جيل التأسيس: سؤال الجيل الثالث	٢٥
الوهابية: مذهب الكراهية: لاهوت التكفير	٢٧
هل تخون الولايات المتحدة المملكة؟	٣٦
السعودية: دموع تماسيح تسكب على سورية	٣٧
وجوه حجازية	٣٩
استئصال الأورام الملكية!	٤٠

الدوله المتجاهلة

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واجه آل سعود حملة دولية إنطلقت من الغرب وتركزّت حول نقطة واحدة هي: أن الإستبداد الديني والسياسي في السعودية هو المسؤول الأول والمباشر عن ظاهرة التطرّف والإرهاب، ما استوجب حملة علاقات عامة تقودها شركات متخصّصة في الولايات المتحدة وأوروبا بهدف إعادة طلاء صورة آل سعود ودولتهم الوهابية.

على مستوى العائلة المالكة، تم تكليف عدد من الأمراء ممن يتقنون اللغة الانجليزية أو درسوا في الجامعات الغربية، ولهم صلات بمراكز القرار في واشنطن والعواصم الأوروبية، أو يحتفظون بصداقات وثيقة مع شخصيات مؤثرة في صنع القرار هناك، من أجل التخاطب معهم بلغة خاصة وفي الغالب تبريرية..

من بين أولئك الأمراء الذين انبروا لمهمة الدفاع عن سمعة العائلة المالكة كان الأمير تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات العامة السابق، والسفير في لندن وواشنطن سابقاً، حيث ألقى محاضرات مكثّفة في الجامعات الأوروبية والأميركية دفاعاً عن نظام الحكم السعودي وأجرى مقابلات صحافية مكثّفة في أوروبا والولايات المتحدة لتصوير المملكة بخلاف ما هي عليه، بل لم يتردد في مقابلة مع القناة الخامسة التابعة لهيئة الاذاعة البريطانية بي بي سي في العام ٢٠٠٤ بأن يعتبر العائلة المالكة متقدّمة على الشعب في نزعتها الديمقراطية والليبرالية وأن المجتمع هو من يحول دون تنفيذ أجندة إصلاحية متقدّمة. بطبيعة الحال، هو يتحدث عن شريحة من المجتمع النجدي، قد تكون العائلة المالكة متقدّمة عليها، وهو يدرك بأنها لا تمثل سوى جزء ضئيل من سكّان المملكة.

ردّد الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية العليل، في مقابلة مع صحيفة (نيويورك تايمز) حين بالغ في توصيف الليبرالية السعودية الى حد أنه تنبّه لغلطه الفادح، فتراجع عن كلامه ولكن على المستوى المحلي ودون إلفات إنتباه قرّاء الصحيفة الاميركية تلك، حيث عدّل تعريف الليبرالية ووضع عليها قيوداً كيما لا تفهم بالطريقة الغربية.. وللأمير مواقف مشهودة في الاستبداد، ما ينفي عنه صفة الليبرالي بأي شكل. ينقل سفير بريطاني سابق في الرياض بأنه أبلغ الأمير سعود الفيصل عن نيّته نشر كتاب عن تجربته في السعودية، فقال له بالحرف الواحد: (لا مشكلة، أنت تنشره ونحن نمنعه).

نعود الى الأمير تركي الفيصل، الذي يكرّس جهوده من أجل تلميع قبح الإستبداد السعودي، والذي ما إن يسلك طريقه الى الرأي العام حتى يتساقط غيّاً وزيفاً. ومن وهن هذا النظام الجائر، أن الفشل حليفه حين توضع مزاعمه على المحك، فقد يدّعي أمراء آل سعود ما يشاؤون من النزوعات الديمقراطية والليبرالية، ولكن في لحظة امتحان صدقية المدّعيات، يتكشّف الجوهر الاستبدادي للعائلة المالكة.

في مقابلة تركي الفيصل مع قناة بي بي سي العربية في ٨ تموز (يوليو) الماضي ما يلفت الإنتباه، ليس لأن إجاباته كشفت عن خبايا العقل السياسي السعودي، ولكن أيضاً لأن الإجابات جاءت متناقضة مع كل مدّعى ديمقراطي. وفيما يتّفق كل المراقبين العرب والأجانب على وصف ما جرى في العالم العربي بأنه ربيع الثورات، أو بالأحرى ربيع العرب، فإنه رفض هذا الوصف ونفى أن يكون هناك ربيع عربي، ورفض هذه التسمية بل قد يكون هذا الربيع حسب قوله (خريف أو صيف أو زمهرير)؟ لماذا يا سمو الأمير، وقد فتح نافذة أمل لشعوب عربية عانت من استبدادكم واستبداد حلفائكم أمثال زين العابدين بن علي، الذي أذاق الشعب التونسي الأمرّين حتى أطلق الكهول آهات اختزلت في عبارة أحد المناضلين المغمورين (لقد هرمنا من أجل هذه اللحظة التاريخية)، وحسني مبارك، طاغية مصر، المسؤول عن صنع القطط السمان الذين نهبوا خيرات الشعب المصري، وامتهنوا كرامة المصريين، حتى باتت (البلطجة السياسية) سمة في الحكم المصري.

هذه العائلة المالكة التي كان يزعم تركي الفيصل بأنها متقدّمة في ليبراليتها وديمقراطيتها، غضبت لأجل مبارك حين تخلّت الإدارة الأميركية عنه بعد أن شعرت بأن الشعب المصري يرفضه. عارضت العائلة المالكة إرادة الشعب المصري، بحجة أن مبارك له علاقة طويلة مع دولته، ووقوفه معها في أزماتها خصوصاً الحرب العراقية الايرانية، وحرب الخليج الثانية، والحرب على لبنان وقطاع غزة، وتشكيل معسكر الإعتدال حيث كان نظاما آل سعود وحسني مبارك يعملان في خدمة المشروع الأميركي ـ الاسرائيلي.

تركي الفيصل رفض تسمية ما جرى في مصر بأنه (ثورة)، حسناً قد نتفق معه في نفي الصفة الثورية باعتبار أن زوال مبارك ليس نهاية المطاف، ولابد من استكمال شروط الثورة بإزالة كل آثار النظام واقتلاع جذوره، ولكن هذا ما لايقصده الأمير الليبرالي جداً، فهو يريد نظاماً متصالحاً مع آل سعود، أي ضمن المشروع الأميركي الاسرائيلي كيما يكون شرعياً.

مشكلة تركي الفيصل، وهي مشكلة آل سعود عموماً، أنهم لا يريدون التعامل مع حقائق على الأرض، فهم يطلقون توصيفات لا أساس لها، كنفيهم وجود ربيع عربي، أو حتى عدم الاقرار بالتغيير، بل لا يؤمنون بشيء إسمه (إرادة الشعوب)، ولذلك حين سئل عن احتمال انتقال ربيع العرب الى السعودية قال (المملكة لا تواجه أي تهديد لنظام الحكم فيها)، هكذا يفسّر التحول الديمقراطي، وهكذا يبدو الديمقراطي من آل سعود، فإنه ينظر الى الاصلاح والتغيير باعتباره تهديداً لنظام الحكم. يكمل جوابه بالقول بأن سياسة المملكة في رعاية شعبها (لم تتوقف منذ تأسيس المملكة)، فهو ينظر الى الاصلاح من منطلق مادي محض، ولم يخطر بباله أن يطالب الناس بالحرية والمشاركة في صنع القرار..إذا كان هذا المتثاقف يجيب بهذه الطريقة، فماذا ينتظر من كبير المثقفين و(كبيرة القعدة)، إنها دولة متجاهلة يا صاحبي!

حكم الإرهاب في بلد مكافحة الإرهاب

محمد قستي

لماذا تريد السعودية سنّ قانون لمكافحة الإرهاب؟

التساؤل ليس مشروعاً فقط، بل له علاقة بشيء من المنطق في تحليل الخطوة السعودية التي أقدمت عليها حين قدمت وزارة الداخلية مشروع قانون لمكافحة الإرهاب لمجلس الشورى ليعلّق عليه وليصدّقه ويصبح نافذاً. كان ذلك في يوليو الماضي، وقد حصلت منظمة العفو الدولية على نسخة منه، وعرضتها في موقعها الإلكتروني، وأصدرت بياناً منددا بالمشروع، كونه يتجاوز أبسط معايير حقوق الإنسان، ما دفع بالحكومة السعودية الى حجب موقع المنظمة على الإنترنت.

في بلد يتجاوز عدد معتقليه تحت تهمة ممارسة الإرهاب الثمانية آلآف شخص (الحقوقيون في السعودية يقولون ان الرقم تجاوز العشرين ألفاً).

وفي بلد تمارس فيه السلطات الأمنية كل ما ترغب فيه من بشاعات دون رادع من قانون، سواء في مرحلة الإعتقال الذي هو تعسفي، وانتهاءً بالمحكامات الجائرة، مروراً بممارسة التعذيب والإعمال المخلّة بالكرامة الإنسانية داخل السجون.

وفي بلدٍ لا تؤمن فيه السلطات الحاكمة بأهمية القانون، أيّ قانون، كونه يصبح قيداً على النظام وأمراء العائلة المالكة، أو على الأقل يصبح حجّة بيد من تراهم من الخصوم على ممارساتها المستبدّة.

وفي بلدٍ لم يلتزم يوماً بقوانينه وتشريعاته هو المتعلقة بالقضاء والتقاضي، كما هو الحال مع (الإجراءات الجزائية)؛ كما لم يلتزم يوماً بالمعاهدات الدولية التي صادق عليها، والتي يفترض أن تكون جزءً من التشريع الوطني.

وفي بلدٍ توجد فيه من التعليمات والأوامر ما يكفي لتلبية رغبة أجهزة القمع لتمارس ما تريده، وتطلق يدها في كل شأن، بما في ذلك العبث بالقضاء..

لماذا ـ إذن ـ تدفع السعودية بمشروع قانون لمكافحة الإرهاب؟ ما هي حاجتها الماسّة إليه؟ ما هي الرسالة التي تريد أن توصلها؟ ولمن؟ أهي الى الجمهور الذي يدرك أنه لا حقوق له، بل واجبات وأوامر عليه أن ينصاع اليها؟

إذا كان كل شيءٍ محرّماً؛ وكل أنواع الحريات مستباحة وتدخل ممارستها في باب التآمر على النظام وممارسة عمل الإرهاب في النهاية، ما هي الغاية من تقنين ذلك علناً، وجعله تشريعاً؟ القانون إنما يوضع لتحديد المشروع من الأفعال من غير المشروع منها؛ أي أنه استثناء من الحلية التامة. فإذا كانت الحكومة ـ ومؤسستها الدينية التابعة لها ـ قد أوضحتا ما هو غير المشروع، وأنذرت المواطن إن تجاوز ذلك بعقاب شديد (تطبيق حدّ الحرابة والإفساد في الإرض/ القتل) فما قيمة قانون يأتي كتحصيل حاصل في بلد مستبد لا يوجد فيه إلا (المحرمات السياسية) التي ترقى في تصنيفها ضمن الأعمال الإرهابية؟ بهذا المعنى لا يضيف قانون مكافحة الإرهاب السعودي شيئاً لمعلومات الجمهور، اللهم إلا عدد السنوات التي سيقضيها كل فرد إن خالف نصوصه، وهي تقفز خمساً خمساً ولا يوجد رقم بينهما (٥ سنوات، ١٠، ١٥، ٢٠، ٢٥ سنة)!

لم يأت قانون مكافحة الإرهاب السعودي بسبب ضغط خارجي، فالسعودية قد أمنت ظهرها من انتقاد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأمّنت نفسها من النقد من الدول الصديقة كأمريكا والإتحاد الأوروبي، بل وأمّنت نفسها من نقد الدول الأخرى كونها ديكتاتورية أو تخاف على تحويلات مواطنيها العاملين في السعودية. لا يوجد قلق إذن من هذه الناحية، وبالتالي فإن رسالة قانون مكافحة الإرهاب موجهة الى الداخل المَسْعْوَدْ.

الحكومة تريد من قانون مكافحة الإرهاب تذكير المواطنين بالمحرمات السياسية بما فيها المطالبة بالمشاركة السياسية والتجمعات والتظاهر والإضراب عن العمل، وإفهامهم بأنه لا توجد حريات في هذا البلد، وبالتالي من العبث المطالبة بها. لماذا؟ لأن العقوبات ستكون صاعقة، وعدد سنوات السجن سيكون كبيراً للغاية.

الحكومة لا تزال تعيش صدمة ما سمي بربيع الثورات العربية، وهي تريد التأكد من أن شيئاً من التأثير لن يتسرّب الى الداخل السعودي من مصر أو اليمن أو البحرين أو غيرها.

الحكومة لا تخشى القاعدة، فهي قد أعلنت منذ مدّة انها قضت على معظمها، وهناك تعاطف محلي ودولي للقضاء على رؤوسها.

لكن من تخشاهم الحكومة السعودية حقاً، والذين يستطيعون أن يقوموا بأمور لا تستطيع القاعدة المتطرفة القيام بها، هم الناشطون السياسيون والحقوقيون السلميون، فهؤلاء كانوا عصب التغيير والتحرك في كل الإحتجاجات والثورات العربية. وهؤلاء يجيدون لغة العصر الحقوقي والسياسي، ولا يمكن خداع العالم بأنهم ينضوون تحت الجناح الإرهابي، ويمارسون أعمالاً إرهابية؛ وقد جربت الحكومة ووزارة داخليتها ذلك، وألصقت تهمة الإرهاب بدعاة الإصلاح عام ٢٠٠٣، ثم كررت الأمر بالنسبة لمعتقلي جدّة الإصلاحيين عام ٢٠٠٧؛ حيث اتهمت الأخيرين بنحو ٦٣ تهمة، كثير منها يصبّ في خانة دعم الإرهاب وتمويله واسقاط النظام بالقوة وغير ذلك من الترهات، ولكن أحداً حتى الآن لم يصدّق تلك التهم.

وزارة الداخلية السعودية توجه من خلال قانون مكافحة الإرهاب رسالة الى الناشطين الكثر حقوقياً وسياسياً بأنها لهم بالمرصاد، وأن بيدها سلاحاً جديداً يوسّع من صلاحياتها لقمعهم. لكن العائلة المالكة، تصورت بأن قانونها لمكافحة الإرهاب لن يثير عليها النقمة والتهجم والإحتجاج، فهي اعتقدت بأن الغطاء الغربي لتجاوزاتها سيستمر، وهو كذلك حقاً، وهي اعتقدت بان العالم بما فيه المنظمات الحقوقية الدولية ستصمت أو ستكون ردة فعلها ضعيفة لأن الموضوع برمته (موجّه للإرهاب) واعتقدت بأن ذلك سينطلي على الآخرين ولن تفهم الغايات من تجاوزاتها، ولكن هذا لم يحدث.

كانت الحكومة السعودية مستعدة لدفع بعض الثمن من سمعتها، ولكن المهم بالنسبة لها هو تمرير القانون، وقد أدّى كشفه والتنديد به قبل المصادقة عليه من مجلس الشورى المعين (الخيخة)، الى ما يشبه الفضيحة بسبب النصوص التي لم ترد بالسوء الذي وردت في القانون السعودي في أي قانون آخر لمكافحة الإرهاب. مع ملاحظة أن كثيراً من الدول وضعت قوانين استثنائية لمكافحة الإرهاب، وكلها واجهت نقداً شديداً في بلدانها، وخارج بلدانها، بما في ذلك الدول الغربية نفسها، حتى لو تمت المصادقة عليها من قبل البرلمانات.

يبقى القول بأن قانون مكافحة الإرهاب السعودي والذي حوى نصوصاً عجيبة، وعقوبات فاضحة، تقصّد حلّ بعض المشكلات الجانبية ورفع الحرج عن الحكومة، خاصة فيما يتعلق بالمعتقلين لديها. فهؤلاء الآلاف المؤلفة من البشر حوكم الكثير منهم وصدرت الأحكام بحق العديد منهم في سرية تامة ودون توفير المحاكمة العادلة، وبلغت بعض الأحكام (السجن لأربعين سنة فقط!!). لكن بقي آلاف آخرين لم يحاكموا حتى الآن رغم مرور أكثر من تسع سنوات على اعتقالهم. وقانون الأحكام الجزائية ـ الذي لا تطبقه الداخلية ولا تلتزم به ـ يوفر لأجهزة الأمن ستة أشهر فقط، فكيف سيكون حال المدة الباقية إن لم يظهر أحد قد اعتقل خطأً، أو أن عقوبته أقل من تلك المدة التي بقاها فعلاً في السجن (٩ سنوات)، وحتى لو صدرت على الجميع أحكام بعقوبات تزيد عن المدة التي قضوها فعلاً حتى الآن، فهناك مخالفة لنص قانوني غير قابل للطعن. هنا تفتقت العبقرية الحكومية، فعبر قانون مكافحة الإرهاب، سيكون المدانون بسنوات طويلة، وبهذا يتم التخلص من المشكلة من جهة. وفي حال وجد من يسعى لرفع دعوى على الحكومة لأنها لم تلتزم القانون، فهناك مادة في قانون مكافحة الإرهاب، تقول بانه يجب التظلم مباشرة الى وزير الداخلية، فإن اقتنع ارسل بالشكوى الى القضاء!!!

وبشكل عام، فإن قانون مكافحة الإرهاب السعودي والذي يحرم التجمع لأكثر من شخصين، والذي يخنق حرية التعبير، والذي يحيل أي تجاوز الى جريمة إرهابية، والذي يعتبر العمل السياسي طعناً في النظام وبالتالي يدخل في دائرة المحظور الإرهابي.. هذا القانون لا يضيف شيئاً كثيراً لنظام مستبدّ اعتاد التفلّت من كل القيود الأخلاقية والدينية والقانونية. ولعلّ ـ نقول لعلّ ـ إصدار القانون، وما جرى حوله من نقاش ولغط وتنديد، شكّل ضرراً للنظام أكثر مما أربحه، كونه فتح العيون على أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، وما يمكن لنظامها الإستبدادي أن يفعل من خلال إصدار تشريعات تتناقض مع شرائع الكون الأرضية والسماوية.

هنيئاً لآل سعود بهذا القانون. إنه حقاً يعكس وجههم الكالح، كما يعكس فكرهم الظلامي، ومدى القمع الذي يمكن أن يذهبوا فيه باتجاه خنق أية نواة للتعبير الحرّ.

السعودية: الإرهاب في مكافحة الإرهاب

محمد فلالي

في يوليو ٢٠٠٩، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً مطولاً عن السعودية حمل عنوان: (السعودية: الإعتداء على حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب)، جاء في ٧١ صفحة، تحدثت فيه عن مواصلة السعودية الإزدراء بحقوق الإنسان، وعن (التدابير الكاسحة والقمعية لمكافحة الإرهاب) بالرغم من تشريع قوانين واتخاذ اجراءات لإصلاح القضاء، رأت العفو الدولية انها إيجابية، ولكنها لم تطبق البتة. والدليل أن هناك آلافاً من البشر معتقلين لسنوات عديدة بدون محاكمة، وهم محرومون من حقوقهم الأساسية، وكل جرمهم هو التعبير السلمي عن آرائهم. كما تحدث التقرير عن تفشي التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة نظراً لغياب الضمانات للمعتقلين، وبسبب أن المحققين يمكنهم القيام بما يريدونه من انتهاكات دونما الخشية من العقاب.

وفي موضوع الإرهاب الذي يجري التستر باسمه للقيام بكل تلك الإنتهاكات.. فإن التقرير أشار الى التعريفات الحكومية لمفردة (الإرهاب) وهي غامضة أو تتوسع لتشمل أموراً بعيدة كل البعد عن أعمال الإرهاب، ما زاد من القيود المفروضة على حرية التعبير والإنضمام الى الجمعيات الخاضعة اصلاً لقيود متشددة ولا يجري التساهل في مجرد انشائها. وأشارت الى قانون الجمعيات الحكومي الذي تم تمريره عبر مجلس الشورى الذي يجري تعيين كل اعضائه من قبل العائلة المالكة، والذي حوى عبارات فضفاضة تؤدي في النهاية الى منع قيام أية مؤسسات للمجتمع المدني فضلاً عن قيام جمعيات سياسية.

وإزاء التجاوزات الحكومية، لاحظت العفو الدولية أن السعودية لا ترفع تقارير بشأن المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أنها لا تهتم بموضوع حقوق الإنسان في تقاريرها المرفوعة الى (لجنة مكافحة الإرهاب) وأن الحكومة السعودية لا تأخذ بتأكيدات الأمم المتحدة التي تقول بأن (احترام الحقوق الإنسانية للجميع وسيادة القانون)هما (القاعدة الأساسية للحرب ضد الإرهاب) وأنهما (أساسيان لجميع مكونات الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب).

ولاحظت العفو الدولية في تقريرها ان الحكومة السعودية قامت في عام ٢٠٠٤ باعتقال ناشطين سياسيين سلميين وحاكمتهم بتهمة التحريض على الإرهاب، بينما هم اكاديميون ومحامون وصحافيون، كان كل جرمهم الدعوة الى إصلاحات سياسية، في حين اعتبرت الحكومة المتهمين بأنهم إرهابيون لأنهم حرّضوا المواطنين على انتقاد (ولي الأمر) وسياسات الحكومة، كما أنهم حرضوا المواطنين على التشكيك في الطابع الإسلامي للدولة، وأنهم هددوا استقرار البلاد ووحدتها، وخرجوا عن الطاعة، وغير ذلك مما أدخلته الحكومة السعودية قسراً تحت تعريف مكافحة الإرهاب!

وفسّر تقرير العفو الدولية استخفاف الحكومة السعودية بشرعة حقوق الإنسان، بأنها تعتمد على إمكاناتها الدينية والسياسية في التغطية على جرائمها، ويضيف: (السلطات تستغل سطوتها الدينية والسياسية والإقتصادية لتحصين نفسها من الإنتقادات بشأن سجلها في مضمار حقوق الإنسان من جانب حلفائها الغربيين، بمن فيهم الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وكذلك من جانب الدول النامية، وعلى ما يبدو فإن حلفاء السعودية الغربيين لا يعطون لحقوق الإنسان في البلاد وزناً يذكر، بقدر ما يعطون لمصالحهم الإقتصادية الخاصة بهم، ولمصالح الحكومة السعودية. وبالمثل، فإن حكومات الدول النامية لا تبدي استعداداً لأن تعلي صوتها خشية الإضرار بتدفقات التحويلات المالية التي يرسلها مواطنوها من العمال المهاجرين العاملين في السعودية). والنتيجة هي أن (الحكومة السعودية تبدو واثقة من أن المجتمع الدولي، وبسبب الأهمية الدينية والإقتصادية والسياسية للسعودية، سيظل يغض الطرف، ويشيح بوجهه عن محاسبتها على ما تقترفه من قمع للحقوق التي نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

ومع ان العالم كله يتحدث الآن بلغة حقوقية، وأكثر الدول تخشى من الإنتقاد، فإن اللاإبالية هي طابع الممارسات السعودية. وبالرغم من أن السعودية تتحاشى إصدار القوانين والتشريعات، لأنها تعلم مسبقاً بأنها تخترقها ولا تلتزم بها، فإن بعض التعديلات في الشؤون القضائية لم يلتزم بها أساساً، وبقيت معاملة المعتقلين تتدهور طيلة السنوات الماضية. لكن المثير في الأمر، هو أن الحكومة السعودية وفي شهر يوليو الماضي، حوّلت مشروع قانون لمكافحة الإرهاب على مجلس الشورى المعيّن لإقراره، ويشير حقوقيون سعوديون الى أن وزارة الداخلية ووزيرها القوي هو من صاغ القانون، وقدّمه.

ومنذ سنوات طويلة كان معلوماً للجميع أن السعودية ـ كما دول مستبدّة أخرى ـ فضلاً عن بعض الدول الغربية، استخدمت مفردة مكافحة الإرهاب لقمع مواطنيها أو مواطنين آخرين، كما حدث للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وكما جرى في معتقلات ابو غريب وغوانتنامو وغيرهما. وبحسب تقرير العفو الدولية، فإن السعودية وسّعت من القوانين والإنظمة الجزائية التي فرضت لهذا الغرض واستخدمت مفردات الإتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وسعت من نطاق الجرائم ذات الصلة بالإرهاب، وتمت صياغة هذه بعبارات غامضة وفضفاضة قابلة لشتى التفسيرات وبينها مفهوم (الإرهاب) نفسه، دون أن توفر الحكومة السعودية ضمانة لحماية الحقوق والحريات الأساسية. هذا الفعل أدى الى زيادة التشويش والتآكل للهوامش المشروعة المقيدة بشدة أصلاً لحرية التعبير ولغيرها من الحريات في السعودية، وبالتالي زادت الإنتهاكات الحكومية لحقوق الإنسان.

وقد اعتمدت السعودية في تعريفها للإرهاب وفي طرق مكافحتها له، ليس على المواثيق الدولية، وتعريفات منظمات حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، التي تعد السعودية عضواً فيه.. كلا. بل اعتمدت على فتاوى من مشايخها لتوضح ماهية الإرهاب وما تعتبره من أعمال أو مواقف تصنفها المؤسسة الدينية التابعة لآل سعود على أنها عملاً إرهابياً. ومن أهم الفتاوى ما صدر عن هيئة كبار العلماء في السعودية في الفتوى رقم ١٤٨ والصادرة في أغسطس ١٩٨٨.

وحسب الفتوى فإنه يدخل ضمن الإرهاب (الدعاية لأي معتقد أو أيديولوجية أو فكرة تخالف الإسلام والشريعة، بما في ذلك التحريض على الفتنة والعصيان، وزرع الشقاق بين المواطنين، حيث ستطبق قواعد القرار على أي فرد ينتهك تعاليم الإسلام، أو يقوض الأمن أو يحاول زعزعة أسس الحكم القائم في البلاد). أي أن نصيب من يقوم بذلك الإعدام حسب الفتوى الدينية الوهابية.

لقد صدرت قوانين عديدة قبل مشروع قانون مكافحة الإرهاب الجديد، وكلها تصبّ في القمع باسم مكافحة الإرهاب، وبين ذلك الأمر الملكي رقم م/ ٤٥ الصادر في ٢٠٠٥/٨/٣٠ المتعلق بنظام المتفجرات والمفرقعات. ومثله نظام مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٠٣؛ ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٧. كما أن السعودية انضمت الى عدد من المعاهدات الإقليمية وكلّها تحمل تعريفات فضفاضة للإرهاب، ولذات السبب الذي تريده السعودية، وهو توسيع فضاء القمع للحريات وزيادة الإنتهاكات تحت مسمى الإرهاب. من بين تلك الإتفاقيات التي ناسبت الذوق السعودي فوقع عليها الأمراء: الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨؛ واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٩؛ واتفاقية مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب. كل هذه الإتفاقات تتضمن أحكاماً مقلقة، وتشمل بتوصيف الإرهاب أعمالاً سلمية، ما يشدد الخناق على حرية التعبير، والحريات السياسية في البلدان الخليجية والعربية والإسلامية.

وعموماً فإن الحكومة السعودية لا تلتزم بالمعاهدات الدولية التي وقعتها، كما أنها رغم قبولها الضمني أن تكون تلك المعاهدات التي توقعها السعودية جزءً من التشريع الوطني، فإنها في الحقيقة لا تلتزم بذلك، ولا توجد آلية لاستخدام تشريعات المعاهدات الدولية التي قبلت بها السعودية في الإطار القانوني المحلي. وأبسط مثال على ذلك، هو أن الحكومة السعودية حين وافقت على معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كتبت في ٢٠٠٧/٣/٢٩ الى اللجنة المعنية بالإتفاقية (إن أحكام الإتفاقية التي تم التصديق عليها بمرسوم ملكي، تعتبر جزءً من القانون الوطني، وبناء عليه، يمكن الإستشهاد بأحكام الإتفاقية أمام المحاكم أو أي سلطات قضائية أو إدارية أخرى في المملكة)! لكننا نعلم أن حقوق المرأة مهانة في السعودية، حتى مسألة سواقة المرأة، فهل هذا الحرمان يتوافق مع الإتفاقية، بل هل الأوامر التي تشبه التشريعات التي صدرت مؤخراً تجاه موضوع سواقة المرأة، واعتقال السائقات، والتهديد بسجنهن لثلاث أو خمس سنوات، يتوافق مع الإتفاقية الدولية التي وقعت عليها الرياض؟

ذات الأمر ينطبق على مصادقة السعودية على اتفاقية مناهضة التعذيب، مع تحفظ على المادة ٢٨ التي لها علاقة بتقصي لجنة مناهضة التعذيب في مزاعم التعذيب التي ترتكبها الدول المصادقة. فواضح هنا ان السعودية لا تريد أحداً يفتش من ورائها ماذا تفعل، وما إذا كانت تطبق التزاماتها من عدمه. كما انها من الناحية العملية لا تعتبر اتفاقية مناهضة التعذيب جزءً من التشريع الوطني، بحيث يمكن للمتظلمين وهم آلاف المواطنين الذين يتعرضون للتعذيب والإهانة وهدر الحقوق الآدميّة من محاكمة النظام السعودي على جرائمه وانتهاكاته لحقوقهم.

وحتى بالنسبة للقوانين المحلية، فإن من البديهي أن تقوم الحكومة السعودية بخرقها وعدم الإلتزام بها. وابرز مثال على ذلك عدم تقيّد الحكومة بنظام الإجراءات القضائية الذي أقرّ في عام ٢٠٠١ والذي فرض حداً اقصى لتوقيف المتهمين لستة أشهر، في حين أن هناك آلافاً من المعتقلين أمضوا سنوات عديدة تصل الى تسع سنوات دونما محاكمة حتى، ولا سبيل لهؤلاء أن ينتصفوا من النظام، لأنه لا يقبل الإحتجاج والتظلم على هذا الإنتهاك، بل أن مقترح مشروع مكافحة الإرهاب جاء مصمماً للتخلص من هذه النقطة بالذات، حيث لا يحق لأحد التظلم إلا بعد الكتابة مباشرة الى وزير الداخلية، ومن وزير الداخلية تحول القضية أو لا تحول الى القضاء!!

وكما جرى الإعتقال التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين، تحت سقف مكافحة الإرهاب، فإنه جرى تحت هذا السقف المزعوم العديد من المحاكمات الجائرة، كما العقوبات الجائرة. هناك الآلاف من البشر معتقلين بدون محاكمة ومنذ سنوات طويلة، للإشتباه بهم في قضايا تتعلق بالإرهاب، أو لمزاعم متعمدة من قبل السلطة بحق شخصيات حقوقية وسياسية جرى اتهامها بالإرهاب فاعتقلت تعسفاً وضيّق عليها تعذيباً وإهانة في السجون، ولم تجر المحاكمة لهم حتى اليوم، كما هو حال معتقلي جدّة: د. سعود الهاشمي، والدكتور القرني، والمحامي الرشودي، وغيرهم.

تستهدف الحكومة السعودية من استخدام مظلّة مكافحة الإرهاب، اعتقال خصومها السياسيين، والإمعان في تحطيمهم عبر

التعذيب، والإسراف في إصدار الأحكام بحقّهم، بحيث تكون مشددة، وهذا يتطلب السيطرة على القضاء وفرض نمط من الأحكام والتشريعات، وهو ما يحدث فعلاً، حيث القضاء من الناحية العملية يتبع وزارة الداخلية السعودية ويأتمر بأمرها، وحيث مشاريع القوانين تخالف الشرع أساساً فضلاً عن مخالفتها لشرعة حقوق الإنسان.

تهتم الحكومة السعودية بأن يكون القضاة تابعين لها، ويصدرون أحكاماً يقررها رجال الأمن والسياسة، وأحياناً بصورة شخصية يقررها الأمير نايف نفسه أو ابنه: فهذا يعتقل لخمس سنوات، وذاك لعشر وهكذا!

ولكن الحكومة السعودية وبشأن الآلاف من المعتقلين الذين لم تجر محاكمتهم حتى الآن، والتي لا تنوي توفير محاكمة عادلة لهم، ولا يوجد لديها قانون في الأساس يوفّر ما تبتغيه الحكومة من أحكام، أو يبرر لها خروقاتها والتي يأتي في مقدمتها احتجاز آلاف البشر لمدة تصل الى تسع سنوات بدون محاكمة.

إزاء هذا، ظلت الحكومة السعودية ولعدة سنوات تشير الى أنها سوف تقدم للمحاكمة بعض المعتقلين من أولئك الآلاف بتهمة الإرهاب بعد أن أخضعتهم لمدة طويلة من الإعتقال. ولكن أية محكمة؟ هل المحاكم العادية؟ أم هناك محاكم استثنائية خاصة تشرعن ما تريده السلطة وبالتحديد وزارة الداخلية؟

في اكتوبر ٢٠٠٨، قالت الحكومة انها قد هيّأت الوضع لمحاكمة (إرهابيين) وأنها قد شكلت محكمة جزائية خاصة لمحاكمتهم، وعينت قاضياً لذلك، ووضعت حراسة مشددة خشية تعرضه للإعتداء، وقالت وزارة الداخلية أنها حولت ٩٩١ معتقلاً بجرائم تتصل بالإرهاب على تلك المحكمة. ورغم التطبيل للأخيرة، وتهديد وزارة الداخلية بتطبيق حدّ الحرابة والإفساد في الأرض بحق المتهمين (أي القتل)، فإن المحاكمات لم تبدأ، ولم يعلم العالم عنها، ولا سمح للمتهمين بتعيين محامين لهم، أي أنه لم تتوفر أدنى شروط المحاكمة العادلة، إن وجدت. ولم يعرف حتى من هم الذين تمت محاكمتهم. لكن بعد أشهر عديدة وبالتحديد في مارس ٢٠٠٩، قال وزير الداخلية بأن المحاكمات بدأت، وأن وزارة العدل هي المسؤولة عن ملف المعتقلين. وهنا توقف كل شيء. لكن لا يبدو أن محاكمات بهذا المعنى قد تمت بالفعل، حتى ولو كانت سرية، أو لم تستوف أدنى شروط المحاكمة العادلة أو يتوفر فيها للمعتقلين الحد الأدنى من الحقوق. كل ما تسرّب حتى الآن، هو إحضار عشرات المعتقلين أمام قاض، يقوم بقراءة الحكم: حكم عليك بكذا سنة. وأغلب الأحكام كما قيل تتراوح بين ٢٠ و٤٠ سنة!!

وملخص القول بأن الحكومة السعودية ممثلة في وزارة الداخلية بالذات لم تعر في سياساتها وممارساتها لمكافحة ما تسميه بالإرهاب، أية اهتمام لحقوق المواطنين، ولا للتشريعات الحقوقية الدينية الإسلامية، ولا هي التزمت بالتشريعات الدولية والإتفاقيات الدولية سواء تلك التي صادقت عليها الحكومة أو التي لم تصادق عليها، إذ يظهر أن المصادقة لم تغيّر شيئاً في سلوك الحكومة السعودية، ولا أدّت مصادقتها على بعض الإتفاقيات الحقوقية الدولية الى تحسين ملفها الحقوقي واحترام حقوق الإنسان السعودي. ولقد أدّى استخدام مظلّة مكافحة الإرهاب من قبل السلطات السعودية الى تفاقم سوء حالة حقوق الإنسان في البلاد، والى زيادة الإنتهاكات، كما أدت الى وقوع المزيد من ضحايا التعذيب والقتل داخل السجون. واعتبرت التدابير التي اتخذت لمكافحة الإرهاب مناقضة لما قيل من وجود إصلاحات قانونية في السعودية، وأدت تلك التدابير الى تعميم قوانين وأنظمة لا تتوافق ومعايير حقوق الإنسان، حيث أنها اعتمدت تعريفات غامضة وفضفاضة لمفردة الإرهاب، وتوسعت في تطبيق سياسات عقابية على أفراد لا يمكن أن يشملهم مشروع مكافحة الإرهاب كالمطالبين بالإصلاح السياسي السلمي، وكنشطاء حقوق الإنسان الذين تم اعتقال العديد منهم.

وحسب العفو الدولية، فإن الإنتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، قلبت حياة آلاف الأشخاص رأساً على عقب، أو دمرت بالكامل حياتهم، جراء الإنتهاكات لحقوقهم بإسم مكافحة الإرهاب. ومع هذا، لا تكل السلطات السعودية في مساعيها لإبعاد الأنظار عن سجلها المظلم في مضمار حقوق الإنسان، وإنما تسعى بدأب الى استغلال مواطن القوة التي تتمتع بها البلاد للتأثير على شؤون العالم كي يشيح بوجهه عن ممارساتها أيضاً، كما حصل مثلاً من تقاعس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من تفحص انتهاكات السعودية الخطيرة لحقوق الإنسان أثناء عملية (المراجعة الدورية الشاملة) لملفها.


46 المملكة العربية السعودية
الاعتداء على حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب

7. العقوبات

عقوبة الإعدام

صورة قدمها أحد الأطراف مؤكداً أنها تحتوي على جثث لثلاثة رجال تم إعدامهم وصلبهم في الجوف في إبريل/نيسان 2005
Private ©

إعدام ثلاثة معارضين وصلبهم في الجوف (ابريل ٢٠٠٥)

إن الاستخدام المفرط للقمع والإنتهاكات لحقوق الإنسان بإسم مكافحة الإرهاب أمرٌ غير مقبول على أي مستوى من المستويات العالمية. فقوانين وممارسات الحكم السعودي المتصلة بالإرهاب لا تتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. هناك إرهاب تقوم به الحكومة السعودية تجاه مواطنيها بإسم مكافحة الإرهاب. وهناك إرهابيون حقيقيون يضطهدون البشر ويستعبدون الناس، ويسرقون الثروات، ويحطمون حياة الملايين من الأشخاص، وهؤلاء هم أمراء العائلة المالكة ومن يستظلّ بظلّهم.

قانون مكافحة الارهاب

الاستبداد السعودي بغطاء أميركي

هيثم الخياط

منذ اندلاع الثورات العربية في كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي، كل قانون يصدره آل سعود ويتعلّق بصورة مباشرة بالحريات العامة والفردية يواجه أميركياً بصمت في العلن ومباركة في السر. الإحساس بالذنب الأميركي حيال التخلي عن الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، والانتقاد السعودي لموقف الإدارة الأميركية من حلفائها في زمن الشدّة جعل الأخيرة تعوّض النظام السعودي بجملة مواقف لا يمكن وصفها سوى أنها نفاق أميركي على حساب المزاعم الديمقراطية والليبرالية الأميركية.

كان يتوقّع كثيرون في الشرق الأوسط والعالم أن يكون لدى الإدارة الاميركية موقف حازم مما ورد في بيان الملك عبد الله في ١٧ آذار (مارس) الماضي من تعزيز لدور المؤسستين الأمنية والدينية، على حساب المطالب بالحريات والمشاركة السياسية وحقوق المرأة. التزمت إدارة أوباما الصمت، وتظاهرت بأنها لم تسمع به، بل إن دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين لقمع حركة شعبية سلمية مؤيّدة للديمقراطية هو الآخر لم ينل إهتمام الإدارة الأميركية التي زعمت بأنها لم تعلم به إلا من وسائل الإعلام، رغم أن وزير الدفاع الأميركي روبرت جيتس كان في المنامة عشية دخول قوات درع الجزيرة، وكان ملك البحرين قد أبلغ حينذاك قيادات في جمعية الوفاق البحرينية بذلك بهدف إقناعها للقبول بالنقاط السبع المقترحة من قبل نجله ولي العهد الشيخ سلمان للحيلولة دون دخول قوات درع الجزيرة، والذي وصف بأنه خيار داعم لرئيس الوزراء الشيخ خليفة..

الأميركيون تصنّعوا الخلاف مع الرياض بخصوص دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين، فيما الجميع يدرك أن السعودية أصغر من أن تقدم على قرار بهذا الحجم دون إذن مسبق من الإدارة الأميركية، التي تحتفظ بأكبر قاعدة بحرية في البحرين.. على أية حال، ليس هناك عاقل صدّق مزاعم الأميركيين، بل إن تصريح وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون (أن للبحرين الحق في الاستعانة بدول مجلس التعاون الخليجي..)، دليل كافٍ على موافقة أميركية ضمنية بقرار دخول قوات درع الجزيرة..أضف الى ذلك، إن سلوك جيفري فيلتمان، مبعوث وزيرة الخارجية الأميركية، مع قيادات المعارضة البحرينية وخصوصاً جميعة الوفاق يكشف بوضوح أن الرجل يعمل وفق أجندة مرسومة سلفاً. ففي كل زيارة الى المنامة، كان فيلتمان يسعي إلى قياس "نفس" المعارضة، بعد موجة من القمع، لجهة الحصول على الحد الأكبر من التنازلات وتقديم الحد الأدنى من الحقوق..

التجربة الأميركية في البحرين بمثابة عار لا يجوز أن يُنسى، وسيكتب مؤرّخو البحرين والخليج (من غير الرسميين بطبيعة الحال) أن الإدارة الأميركية كانت من أبرز معوّقات التحوّل الديمقراطي في البحرين، وأن قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية ما كانت ستقدم على قرار الإجتياح لولا حصولها على ضوء أخضر أميركي، ولو أرادت منع السعودية من فعل ذلك لفعلت بتصريح واحد تعلن فيه مجرد رفضها هذا النوع من التدابير إزاء حركة شعبية سلمية تطالب بالديمقراطية..

لم يحصل ذلك، بل لحظنا مباركة الإدارة الأميركية لمبادرة خليجية تقودها السعودية في اليمن، للحيلولة دون انتقال ديمقراطي حقيقي يقوده الشعب اليمني بكل أطيافه، خصوصاً القوى الكبرى المشاركة في الثورة، وليس مبادرة قائمة على أساس "طبخة" سياسية من أجل نقل السلطة من اليد اليمنى الى اليد اليسرى لحلفاء السعودية والولايات المتحدة. ولأن الأخيرتين باتتا على قناعة تامة بأن علي عبد الله صالح لم يعد رجل المرحلة وأنه بات مرفوضاً من غالبية الشعب اليمني، فأرادا تقديم بديل - حليف آخر يضطلع بمهمة استكمال الدور.

التنسيق السعودي الأميركي في أكثر من ملف إقليمي (البحرين، اليمن، ليبيا، وأخيراً سورية) ولا شك أن لكل منهما دوراً خفياً من أجل حرف مسار الثورتين التونسية والمصرية، من شأنه أن يزيد في كراهية الولايات المتحدة وتصعيد النقمة على النظام السعودي الذي بات اليوم في نظر أغلب الشعوب العربية الأشدّ نبذاً بسبب مؤامراته على قضاياها.

غياب واشنطن عن السمع والبصر لما يقوم به الملك وكبار الأمراء من تدابير لا يمكن وصفها إلا بأنها إستفزازية ومصادمة عنيدة مع الواقع الإجتماعي والسياسي المتحوّل في الشرق الأوسط، يعكس أن المسؤولين الأميركيين لا يمثّلون مصالح بلدهم بل هم ممثّلون لشركات نفطية أو تسليحية.

لا يمكن لمثل قرارات سعودية تلغي الحقوق الأساسية للمواطنين أن تقابل بتجاهل دول تدّعي بأنها ديمقراطية ومدافعة عن حقوق الإنسان، ما لم يكن هناك ما يدفعها الى إلتزام الصمت.

لا يمكن لقرارات تلغي الحقوق الأساسية للمواطنين أن تقابل بتجاهل أميركي وهي الديمقراطية والمدافعة عن حقوق الإنسان، إلا بوجود مصلحة للصمت!

المثل القائل (من أمن العقوبة أساء الأدب) ينطبق على الدول كانطباقه على الأفراد، فقد كان مرور بيان الملك عبد الله الذي جاء في سياق "زفّة" التقديمات الإجتماعية بقيمة ٣٦ مليار دولار، والذي حظر فيه توجيه النقد لأي من أعضاء هيئة كبار العلماء بل ولرجال الدين، دون أن يثير حفيظة أي من الحلفاء الغربيين، الذين أضاءوا على التقديمات الاجتماعية وتجاهلوا عن عمد ماذا يحمل قرار تعطيل (حرية التعبير) من دلالات، شجّع الملك عبد الله ومن ورائه وزير القمع

نايف على استكمال خطة تكميم الأفـواه وبناء مملكة الخوف والصمت.

فقد تسرّبت نسخة أوليّة من (مشروع النظام الجزائي لجرائم الإرهـاب وتمويله) وقد نشر في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي، والذي علّقت منظمة العفو الدولية عليه بما نصّه (أن السلطات قد تستخدم القانون لخنق المعارضة والاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في المملكة). وفيما بدأت الولايات المتحدة ودول أوروبيـة بالتخلي عن "ذريعة" الإرهــاب لما خلّفته مـن تداعيـات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، عـاد آل سعود لاستغلاله بطريقة وقحة، حيث وفقاً للنسخة الأولى من القانون يصبح نقد سياسات الدولة أو مواقف الملك وولي عهده مندرجاً في قانون مناهضة الإرهـاب، الأمر الذي يجعل كل أشكال المعارضة مرفوضة في هذا البلد، دون تمييز بين الكلمة الحرّة والسلاح، مع أن تعامل آل سعود مع التنظيمات المسلّحة كان ناعماً كما ظهر في برنامج المناصحة الذي يمنح المسلّحين فرصة الحصول على مكافآت مالية وزوجـة ووظيفة، فيما كان نصيب من رفع الكلمة الإعتقال التعسفي والبقاء لفترات طويلة في السجون دون محاكمة أو حتى تمثيل قانوني.

في السعودية، إعتاد السكّان على قوانين تكفل حقوق الدولة ورجالها، ولكن نادراً ما صدر قانون باحترام حقوق الأفراد في التعبير والتجمع والاعتراض

لم تكن الـولايـات المتـحدة ولا حكومات أوروبيــة مـن جهر بانتقاد قـانـون مناهضة الارهـــاب في السـعـودية، ولكنها المنظمات الحقوقية التي عبّرت نيابة عن السكّان عن قلقها من استعمال القانون لمنح وزارة الداخلية سلطات واسعة وتحويل البلاد الى دولة أمنية يفعل بها وزيـر الداخلية مـا يشاء دون إذن أو إشراف قضائي. ما يبعث على الانكار ما جاء على لسان المتحدث بإسم مجلس الشورى السعودي محمد المهنا في ٥ آب (أغسطس) الماضي، حين قال أن (المنشور هو مسودة القانون وليس القانون)، فيما كان الأولى به انتقاد المسودة، لأنه الأساس الذي يعتمد عليه في المناقشة وهو يشكل المرشد في كل المناقشات القانونية. صحيح أن المهنا قال بأن مشروع القانون جرى تعديله بالمقارنة مع النسخة المسرّبة. ولكن التعديلات وضعت في صيغ ضبابية وليس هناك نصوص قاطعة في القانون تكفل حقوق المواطنين، فيما الإصرار على (اتفاق القانون مع الشريعة) أو (القوانين في الدولة) يجعل مساحة الاجتهاد من الجهة صاحبة القوة واسعة الى حد تضييع حقوق المواطنين. الوعود بإجراء المزيد من التعديل لمشروع القانون بعد العودة من العطلة الصيفية التي تنتهي في منتصف سبتمبر القادم قبل إرساله إلى الملك للمصادقة عليه، لا تحمل الكثير من التفاؤل، لأن التعديلات ضمن القوالب القانونية والغامضة لا تجعل للتفاؤل مكاناً، فضلاً عن أن مجلس الشورى بسلطاته المحدودة للغاية لا يؤمل منه لعب دور كبير وفاعل في المجال التشريعي فدوره يقتصر على اقتراحات غير ملزمة، فهو كما أسلفنا أقل من استشاري وأبعد عن تشريعي.

في هذا البلد، إعتاد السكّان على قوانين تكفل حقوق الدولة ورجالها، ومنها قانون مناهضة الإرهاب سيء الصيت، ولكن نادراً ما صدر قانون مستقلاً يقضي باحترام حقوق الأفراد في التعبير والتجمع والاعتراض. مشروع القانون كما نشرته منظمة العفو الدولية على موقعها في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي يعتبر تعريض الوحدة الوطنية للخطر وتشويه سمعة الدولة أو مكانتها جرائم ارهابية ويسمح باحتجاز المشتبه بهم إنفراديا لفترة غير محددة اذا أقرت ذلك محكمة خاصة. كما ينص على الحكم بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات على أي شخص يشكك في نزاهة الملك أو ولي العهد. هذه الفقرات من القانون كافية لأن توصّف طبيعة الكيان الذي يمكن أن يعيش فيه السكّان، إذ يصبح كل من يطالب بالإصلاح السياسي إرهابياً. نتذكر هنا تصريحاً لوزير الخارجية السعودي الأمـير سعود الفيصل مع نظيره الأميركي كولن باول عشية اعتقال الرموز الاصلاحية في ١٥ مارس ٢٠٠٤، حيث استعمال تهمة (تهديد الوحدة الوطنية) لتبرير اعتقال ١١ إصلاحياً .

كل الخـوف مشروع من قانون كهذا سواء جرى تعديله أم بقي على صيغته الحالية كما وردت في المسودة المنشورة في موقع منظمة العفو الدولية. لأن التعديلات المتوقّعة لن ترقى الى إسقاط جريمة نقد سياسات الدولة أو الملك وولي عهده، وبحسب الناشط الحقوقي وليد أبو الخير أن التعديل المقترح للجريمة هو (حمل سلاح ضد الملك أو ولي العهد أو التخلي عن الولاء لهما)، وفي هذا النص مجال واسع للاجتهاد والتحميل بما يجعل التطبيق مفتوحاً.

القانون كما نشر على موقع منظمة العفو الدولية ختم بـ (سري وعـاجل)، وأشـار إلى أن لمجلس الشورى الحق في اقتراح التعديلات على القانون خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ لم يحدده. ما يلفت في القانون وهنا قد يكون بيت القصيد فيه أنـه يعطي وزيـر الداخلية سلطات واسعة للتحرك وحماية الأمن الداخلي دون إذن أو إشراف قضائي.


السيف الأملح يحكم السعودية!

غالباً ما يكون هذا القانون مرتبطاً بأوضاع استثنائية أو حالة طوارىء تعيشها الدول، ولكن أن يصدر في أحوال شبه اعتيادية يعني أن الملك عبد الله يقدّم مكافأة مجانية لـوزارة الداخلية على ماقامت بـه في ١١ آذار (مـارس) حين أنزلت كل قوات الشغب ورجال الأمن والمباحث الذين انتشروا في كل أرجاء المملكة لمنع خروج التظاهرات الاحتجاجية ضد آل سعود.

القانون الجديد هو ليس فقط لمنع انتقادات جديدة سواء لرجال الدين من هيئة كبار العلماء وسـواهـم، أو للملك وولي عـهده، وإنمـا يقضي بتجريم الانـتـقـادات السابقة، وبـالـتـالي فـإن انتهاكات وزارة الداخلية سابقاً ولاحقاً ستصبح قانونية، بل قد تكون العقوبات الواردة في القانون أشد مما لو كانت تعسّفية وعشوائية، فقد بات على منتقدي الملك وولي العهد الاستعداد لقضاء عقوبة سجن طويلة (لعشر سنوات كحد أدنـى). القانون شرعن كل التدابير القمعية والتعسّفية بحق المواطنين، وكأن ما كانت تقوم به وزارة الداخلية بدون قانون وضعت له الآن قانوناً كيما تجعله مسوّغاً لاقتراف المزيد من الإنتهاكات.. النصوص الفضفاضة بحسب تعبير منظمة العفو الدولية مثل (تهديد الوحدة الوطنية) و (تعطيل القانون أو أحد مواده) و (الإضرار بسمعة الدولة و موقفها)، تجيز وقف ليس حرية التعبير في السعودية بل تجيز تحويل الأخيرة الى معسكر يحظر فيه العيش كآداميين.. وكل ذلك لم تسمع به أميركا، ولكنها تباركه!

محاولة اغتيال نايف.. حقيقة أم ادّعاء؟

يحي مفتي

التساؤلات حول ما سمي بعملية اغتيال الأمير نايف وزير الداخلية في حدث وقع في الساعات الأولى ليوم السبت ٢٠١١/٨/٦، لاتزال كثيرة.

فنحن ابتداءً نتعاطى مع قضية تخصّ وزارة الداخلية، ووزير الداخلية نفسه. ومثل هذه القضايا عوّدتنا وزارات الداخلية العرب على أن يكون الإعلان عنها مجرد أداة لتضليل الرأي العام المحلي، ولتسويق وجوه وأفكار وخطط سياسية ضمن اتجاهات مراكز القوى في البلد، أو لضرب جهة سياسية ما باتهامها أنها وراء عملية اغتيال أو ما أشبه. من هنا علينا الحذر حتى في مسألة قبول حقيقة أن هناك محاولة اغتيال قد وقعت، فقد تكون القضية في سياق مختلف تماماً وأريد منها الإستثمار السياسي.

المسألة الأخرى في قضية محاولة اغتيال وزير الداخلية المزعومة، تتعلق بالمستهدَف نفسه. ففي العام الماضي كان المستهدف محمد بن نايف، ابن وزير الداخلية، وهو الرجل الذي يدير الداخلية فعلياً، وقيل ما قيل عن تلك العملية، حيث فجر المنتحر نفسه بحضور محمد بن نايف الذي لم يصب سوى بأذى قليل، حيث ذهب للمستشفى وزاره الملك عبدالله نفسه هناك. الآن تأتي المسألة ـ وبعملية مخففة جداً، وخارج أيّ مبنىً ـ لتستهدف موكب لوزير الداخلية في أحد شوارع جدة كما قيل، فيما كان الوزير يهم بالدخول الى قصره، ومنفذ العملية هو خضر الزهراني، قالت السلطات أنه من المطلوبين لديها.

في كلتا المحاولتين فإن القائمين عليهما ينتمي الى المنطقة الجنوبية من حيث المكان، وينتمي الى المذهب الوهابية من حيث الأيديولوجيا. وللعلم فإن المنطقة الجنوبية هي المنطقة الوحيدة المحتلّة من مملكة نجد التي حققت فيها الوهابية اختراقاً أيديولوجياً مذهبياً لكنه ارتدّ عليها، كما توضح ذلك عمليات القاعدة التي ينتمي الكثير من عناصرها الى أفراد من الجنوب، وبالتحديد من قبيلتي الزهارين وغامد.

لكن السؤال الحقيقي هو:

لماذا لم تنجح القاعدة في قتل أيّ أمير، أو وزير أو مسؤول؟

ثم السؤال التالي:

لماذا يكون المقصود بالإستهداف من الإغتيال ـ حسب معطيات وزارة الداخلية: الأمير نايف وابنه محمد دون غيرهم من الأمراء من ذوي المسؤوليات؟

في السؤال الأول، المتعلق بموقف قاعدة جزيرة العرب بموضوع الإغتيالات وتبنيها كسياسة؛ يمكن القول هنا، بأن القاعدة بشكل عام لا تستثني أية وسيلة في قتالها لأعدائها بما في ذلك قتل المدنيين، وحرق جثث الأعداء، وذبحهم بالسكاكين، وغير ذلك من بشاعات، ما يجعل المراقب ـ ومن حيث الرؤية العامة لتصرفات القاعدة ـ لا يستبعد استخدام وسائل الإغتيال والتفجير والإنتحار لتحقيق الهدف.

لكن الذي حدث هو خارج إطار المنطق الى حدّ بعيد. فمع أن قاعدة جزيرة العرب فجّرت وقتلت العشرات من المواطنين والأجانب المدنيين في عدد من المدن السعودية، وربما تقصدت بعض رجال الأمن بالقتل بشكل جانبي وهم من الدرجة الثالثة أو الرابعة من حيث الأهمية، كالمعذبين أو شرطة عاديين.. مع هذا، ومع وجود نحو عشرين ألف أمير وأميرة في السعودية، فإن أيّاً من هؤلاء لم يصب بأذى، ولم يتعرّض لا لعملية قتل ولا اغتيال ولا اختطاف، ولا هم يحزنون!

هل كان هذا تعفّفاً من رجال القاعدة؟

أم كانت هناك حواجز أخلاقية أو دينية لدى منتسبيها؟!

أم كان الطيف الوهابي الذي تنتمي اليه القاعدة لا يميل الى هذا النوع من الأعمال حتى مع حلّيتها من وجهة نظرهم؟!



صورة لنايف نشرت بعد ما أعلن عن محاولة اغتياله!

أياً كان السبب، فهذا تساؤل، قد يطرحه البعض على شكل اتهام بأن القاعدة وهي في أوج عنفها، فإنها تقصدت الأفراد العاديين، ولم تتقصد المسؤولين السعوديين من الأمراء ومن هم على شاكلتهم، ما يشي بأن العائلة المالكة كانت تمتلك أدوات قوية داخل القاعدة الى حدّ استخدامها لصالحها أو في الحدّ الأدنى تغيير وجهات عملها واستهدافاتها، تماماً مثلما فعلت الداخلية عبر عناصر دينية، طالبت عناصر قاعدة جزيرة العرب بأن

تجاهد خارج السعودية، وبالتحديد في العراق، وهذا ما قاله رئيس مجلس القضاء الأعلى حينها الشيخ صالح اللحيدان، وهذا ما عمل عليه صراحة، وباعتراف قيادات من القاعدة في الداخل السعودي، من أن عدداً من الشخصيات الدينية وبينهم سفر الحوالي قبل إصابته بالجلطة، وناصر العمر، كانا يحثّان ـ بأمر وزير الداخلية ـ عناصر القاعدة الى الذهاب الى العراق والقتال هناك. وقد أصدرت قاعدة جزيرة العرب يومها بياناً فضحت فيه هؤلاء بالأسم ورفضت موقفهم. لكن هذا الرفض لم يشمل كل العناصر، بدليل أن عناصر كثيرة تسربت الى العراق وقاتلت وقتلت فيه، بل أن مفتي قاعِدة جزيرة العرب قُتل في العراق بعد أن أقنع بأن ميدان عمله ليس السعودية، ولا الهدف هو ضرب حكم آل سعود ولا شخصياتهم!!

ومن جهة استفادة آل سعود للقاعدة وعملياتها ضد الخصوم، هناك عشرات الأدلة:

مثلاً، جرى الإتفاق مع ابن لادن وتركي الفيصل رئيس الإستخبارات السعودية (بعد تفجيرات عام ١٩٩٥) بأن يضرب الأول في أي مكان يريد، ولكن عليه أن يتجنب القيام بأي عمل عسكري داخل السعودية، وهو ما كشف عنه الأميركيون منذ سنوات.

ومن الأمثلة: التمويل والتشجيع للقاعدة لتقصّد العراق وقتل المدنيين هناك في عمليات انتحارية حتى ضجّ الأميركيون حلفاء السعودية، فما كان من هذه الأخيرة إلا أن لامت سوريا وحملتها المسؤولية، والحقيقة فإن الطرفين كان مشتركان في الأمر.

وقد سبق أيضاً أن لاحظ الأميركيون أن القادة الأساس في قاعدة الجزيرة العربية، وفي مقدمتهم الشيخ يوسف العييري، قد تم اطلاق سراحهم بعد انفجار الخبر عام ١٩٩٦ لتضليل المحققين، وتوجيه الإتهام الى الشيعة، وهذا أمرٌ أيضاً كشفت عنه الوكالة الأميركية للأنباء في تحقيق مطوّل ومفصل عام ٢٠٠٩.

ومن الأمثلة استخدام السعودية لقاعدة اليمن ضد الحوثيين ففشلوا، واستخدموها ضد حماس في انقلابهم الشهير في رفح، حيث التمويل السعودي، وحيث السلاح الذي كانت تمرره مصر لهم.

وقبل ذلك كانت هناك فتح الإسلام التي كان الحريري يمولها من أموال دفعها رئيس مجلس الأمن القومي الأمير بندر بن سلطان، وكان الغرض تهيئتهم لحرب حزب الله، لكن السحر انقلب على الساحر.


صورة لمحاولة اغتيال محمد بن نايف العام الماضي

واليوم تستخدم السعودية القاعدة في سوريا وفي ليبيا بتغاض من الغرب، ليعملا معاً على إسقاط القذافي وبشار الأسد.

وللتذكير فإن السعودية تقدّم المعلومات الكثيرة عن القاعدة (وليس كل المعلومات) الى أجهزة الإستخبارات الغربية، لتقول بأنها تتعاون في مكافحة الإرهاب، وبغض النظر عن طبيعة المعلومات فإنها تكشف مدى النفوذ لوزارة الداخلية السعودية وأجهزتها داخل القاعدة نفسها. ولعلنا لازلنا نتذكر كيف أن السعودية أبلغت أميركا بشأن الشحنات التي ترسلها القاعدة من اليمن الى اميركا وهي تحوي متفجرات، وذلك في العام ٢٠١٠.

وإزاء مثل هذه السوابق، كان صعباً على كثير من المراقبين أن يتقبلوا رواية وزارة الداخلية بشأن محاولة اغتيال محمد بن نايف التي جرت في العام الماضي، خاصة وأنه لم يصب بأيّ أذى تقريباً؛ مع الإعتراف مسبقاً بأنه لا يمكن التنبّؤ بمسار عمل القاعدة تماماً. ومن الصعب أكبر اليوم تقبّل الرواية أو التسريبات الرسمية بشأن محاولة اغتيال وزير الداخلية.

لكن رفض الرواية الرسمية، أو بالأصح رواية وزارة الداخلية، بحاجة الى تفسير ما.

لا يخرج الأمر في مسائل الإغتيال المزعومة عن رفع شأن وزارة الداخلية ووزيرها وابنه.

هناك رسالة الى المواطن تفيد بالتالي:

ـ ضرورة استمرار الخيار الأمني الذي ينهجه الأمراء. فلا إصلاح سياسي في البلاد، بل قمع مستدام. هناك حاجة بين فترة واخرى لتبرير القمع داخلياً وخارجياً. وهناك حاجة ماسة لتبرير الإختناق السياسي وخروقات حقوق الإنسان: إنها القاعدة! الفزّاعة التي صار كل من هبّ ودبّ يستخدمها لأغراضه.

ـ ضرورة أن تتبوّأ وزارة الداخلية ووزيرها الأمير نايف المكانة اللائقة بها كونها حامية النظام والعائلة المالكة. وبالتالي فإن هناك تذكير بخدمات الأمير نايف، وابنه؛ وتأكيد على أن الدولة بيديهما تكون محفوظة آمنة.

ـ محاولة تثمير حوادث الإغتيال المزعومة سياسياً برفع مكانة وزير الداخلية وابنه، كيما يتوليا مناصب أرفع في سلك الدولة. بالنسبة لنايف فإن الإعلان عن استهدافه يراد منه رفع شأنه من أجل أن يصبح ملكاً عمّا قريب.

وملخص القول، بأن محاولة اغتيال نايف الأخيرة، حتى لو صحّت، فإنها لا تلغي المعطيات التي ذكرت أعلاه.

السعودية والبحرين والصراع الإقليمي

عمر المالكي

لاتزال القوات السعودية مرابطة في البحرين تحت مسمّى قوات درع الجزيرة، رغم ما قيل وأعلن عن عودتها الى ديارها، أو انسحابها الجزئي. وأيضاً رغم ما قيل عن أن بعض دول الخليج قد سحبت قواتها أيضاً كقطر.

كان الإنسحاب الظاهري لفلول من القوات السعودية مجرد محاولة تنفيس للضغوط التي كان حلفاء النظامين السعودي والخليفي يتعرضون لها إزاء الثورة الشعبية القائمة هناك. ولكن الواقع يفيد بأن السعودية باقية في البحرين: عسكراً وسياسة واقتصاداً ورجالاً وحلفاء، وأيديولوجيا دينية أيضاً. فالأبواب قد فتّحت للوهابية للإستخدام كسلاح طائفي ضد الخصوم، وصار للصوت الوهابي المدعوم سعودياً الرتبة الأعلى على الأصوات السنيّة المعتدلة من المذاهب الأسلامية المعروفة.

وكما جرى بشأن التواجد السعودي العسكري القامع للثورة في البحرين من محاولات تنفيس عبر تنفيذ انسحابات مفتعلة، كان الأمر أيضاً فيما يتعلق بمسألة (الحوار) بين النظام الخليفي والمعارضة، فتنفيساً لضغوط الغرب خاصة الإتحاد الأوروبي على الحكومة البحرينية من أجل أن تبدأ حواراً بعد مرحلة قمع بالغة للمعارضة، إذ لا يتخيل أن تبقى الأوضاع هادئة بدون ذلك، حسب العواصم الغربية، التي شنّت حملة انتقادات على المنامة وعلى السعودية الداعمة لقمع مطالب المحتجين.

تنفيساً لتلك الضغوط على النظامين السعودي والخليفي، جرى طرح موضوع الحوار الوطني كمخرج للأزمة البحرينية.

وهنا التفت السعودية على الحوار مرّة أخرى، وعبر رجلها المتشدد في البحرين ـ رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة ـ الذي لم يكن يؤمن بحوار، ولا بإصلاح، شأنه شأن أسياده في الرياض. وكان من المتوقع أن يفشل مشروع الحوار في البحرين، لأنه لم يكن جاداً في الأساس، ولأنّه كان مجرد ديكور لتخفيف أصوات النقد في الخارج. لكن في المحصلة النهائية فإن الحوار فشل، وانسحبت المعارضة منه، ولم يتبق هنالك من حلول سياسية للوضع المتأزم.

هناك تظاهرات يومية واعتصامات واجتماعات جماهيرية يشارك فيها عشرات الآلاف من المحتجين. وهناك في المقابل النظام الذي لم يترك خرقاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان إلا وارتكبه، وشملت قائمة الضحايا كل الشرائح العمرية والإجتماعية تقريباً: الطلبة، العمال، المعارضة، الرياضيين، الصحافيين، اساتذة الجامعات، الأطباء، الحقوقيين، المرأة، الأطفال، الخ.

هناك قمع مستدام: فصل متعسف من العمل لآلاف المواطنين؛ إيقاف بعثات الدراسة عن الطلبة؛ فصل أساتذة جامعات وطلبة من الجامعات المحلية؛ فصل موظفين؛ اعتقال اطفال ونساء ومعارضين وبرلمانيين؛ طرد صحافيين والتشهير بهم وهم نخبة الصحافيين في البحرين.. وهكذا.

إزاء الإنسداد القائم، ظهرت قناة الجزيرة، التي كانت متواطئة في قمع الإحتجاجات في البحرين، وبدأت بالحديث عمّا يجري هناك، ما جعل العلاقات بين الدوحة والمنامة تتدهور، حيث التراشق الإعلامي، وحيث يقوم تلفزيون البحرين بالتشهير بعائلة آل ثاني. السعودية من جانبها اعتبرت ما قامت به قطر موجهاً لها، كونها الداعم السياسي والعسكري والإقتصادي الأبرز للبحرين، ولمحت الى أن الدوحة ـ ومن خلال قناة الجزيرة ـ إنّما تنفذ أجندة غربية بالضغط على حكومة البحرين، من أجل أن تدفعها للتنازل السياسي، وهو أمرٌ تعتقد السعودية أنه غير ممكن.



الإحتجاجات في البحرين تقلق السعودية القمعية

البحرين تمثل مجرد معركة من حرب كبيرة تجري على مساحة من الأرض واسعة في منطقة الشرق الأوسط؛ والأرجح أن النفوذ السعودي في البحرين سوف يمضي في سياسة القمع وعدم التنازل وعدم القبول بالإصلاحات السياسية، مثلما هو الحال في السعودية نفسها. سوف تستمر هذه السياسة الى أن تتغير الموازين السياسية أو تنقلب في الجوار الإقليمي.

هناك انتظار لما تسفره عن أوضاع الثورات العربية، التي قد تقلب تلك الموازين، وبالتالي يتحدد موقع السعودية الإقليمي من جهة، كما دور إيران من جهة أخرى.

هناك الإحتجاجات في سوريا والمدى الذي تصل اليه. لا شك ان سقوط الأسد سوف يـؤدي الى تغيير دراماتيكي في موازين الشرق الأوسط. ولكن يرجح أن تصل سوريا الى حرب أهلية قبل أن يسقط النظام نفسه.

وهناك نتيجة الثورة في اليمن، فإذا ما حققت انتصارها، فإن السعودية ستخسر حديقتها الخلفية الأساس، وستصبح أكثر ضعفاً في المعادلة الإقليمية.

وهـنـاك ليبيا ونـظـام الـقـذافي، الـذي يمثل بقاؤه حتى الآن عامل مثبط للثورات، ولحركات الشعوب، بعد أن رأت التدخلات الفجّة والعنيفة لحلف الناتو وتحالفه مع القاعدة هناك (ليبيا).

الى أن تنجلي الأوضاع، ستراوح اوضاع البحرين مكانها: قمع من جهة النظام؛ واستمرار في الإحتجاجات وتصاعدها، كما هو واضح هذه الأيام.

هناك من يقول بأن تغيير الأوضاع في البحرين لا بدّ أن يمرّ عبر تغيير الأوضاع في السعودية نفسها.

السعودية تـوفـر المظلة السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية والنفسية وحتى الأيديولوجية الطائفية لنظام آل خليفة. ولا يمكن توقع إصـلاح سياسي في هذه المرحلة أو تراجع من النظام في المنامة عن سياساته القمعية طالما أن القرار الأساس لازالت تمسك به السعودية ورجالها.

ستكون الـسـعـوديـة ورئـيـس وزراء البحرين الخاسرين الأكبريـن من نجاح الـتـهـدئـة السياسية، وإصــلاح النظام السياسي الخليفي. ولهذا، فإن السعودية والجناح الأكثر تشدداً في العائلة الخليفية لا يريدان ولا يهمهما في الأساس إنجاح مشروع المصالحة الوطنية الـذي يعني تخفيض حجم تمثيل آل خليفة في السلطة كمقدمة للإستقرار السياسي.

وربمـا يريد الغرب شيئاً من هـذا. أي أنصاف حلول، فالأكثرية المهمشة من المواطنين لا يمكن أن تبقى على حالها، ولا يمكن أن تُقمع الى ما لا نهاية، ولا يمكن تجنّب ثورتها، كما لا يمكن للقمع أن يكون له المفعول الدائم في إخماد الأصوات. وفضلاً عن هذا، فإن البحرين قد جرّبت شيئاً من الحريات العامة، قبل أن تأتي الإنتكاسة الكبيرة الأخيرة، وعليه لا يمكن للمواطنين أن يقبلوا تراجعاً حتى عن الهامش القليل الذي كان متاحاً قبل الثورة.

لكن الغرب وهو إذ يدرك هذه الحقيقة، فإنه ابتداءً مشغول بقضايا الثورات الأكبر التي لها تأثير أشدّ على المعادلات الإقليمية، كما هـو الحـال في المـوضـوع الـسـوري. والغرب لا يريد خسارة نظام آل خليفة أو آل سعود، وإن خالفاه السياسة وأحرجا مزاعمه الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. ففي نهاية الأمر، فإن سقوط آل خليفة يمثل خسارة لأميركا وللغرب. وكل ما كان مؤملاً هو الخروج بأنصاف حلول، تبقي النفوذ الغربي، وتحفظ نظام الحكم الحليف. لكن انصاف الحـلـول مرفوض اليوم من السعودية ومن الجناح المتطرف أو الأكثر تطرفاً في النظام الخليفي. وعليه فإن الضغط الغربي سيكون محدوداً حتى لا يساهم في إسقاط النظام الحاكم في المنامة، بانتظار ما تسفر عن التحولات المتوقعة في الشرق الأوسط.

على صعيد آخر، قيل ايضاً بأن التغيير في البحرين قد يؤدي الى تغيير في السعودية. وهذا صحيح أيضاً. وإلاّ فما معنى أن تكون السعودية بؤرة النشاط المعادي للثورات العربية؟ ماذا يعني ارسالها مقاتليها الى البحرين؟ مـاذا يعني تمويلها للحرب في ليبيا؟ ماذا يعني دعمها لعلي صالح ومنع سقوط نظامه حتى الآن حيث التظاهرات الشعبية تندد بأميركا والسعودية على حدّ سـواء؟ مـاذا يعني تمويل السعودية الإحتجاجات في سوريا، وإعلانها تمويل حملة عسكرية للناتو شبيهة بتلك الحملة القائمة في ليبيا، من أجـل التخلص من نظام بشار الأسد؟

السعودية تخشى عدوى الثورات من أن تصيبها أو تصيب شعبها، وتخشى أن تكون محاطة بأنظمة ثورية تنافسها المكانة أو تتجاوزها سياسياً ولا تـعـتـرف لها بأهلية الزعامة؛ وهي وتخشى من الأنظمة الجمهورية وتقلص النظم الملكية، ولهذا ضمّت الأردن الى مجلس التعاون الخليجي وحولته الى نادي الممالك العربية. زد على ذلك فـإن السعودية تخشى الديمقراطية والحرية وكل مفاهيم الدولة المتحضرة. باختصار هـي تخشى أن تـتـحـول الى



التدخل العسكري السعودي
لقمع الثورة في البحرين

النموذج الأسوأ في العالم العربي في ميدان الحريات وفي ميدان المشاركة السياسية الشعبية.

ومن هنا هي تقوم بالثورة المضادة في أكثر من بلد عربي. وسوف تبقى كذلك، الى أن تتغيّر. ووسيلتها للحفاظ على عرش آل سعود لا يعتمد في أكثره إلا على المـال، وشيء من الغطاء السياسي. وإلا فإن السعودية المكروهة عربياً وعالمياً لا يمكنها تجنّب آثار ما يجري على حدودها في البحرين أو اليمن أو غيرها.

والبحرين بالذات أقلقت السعودية: لأن فيها نظام شبيه لها؛ ولأن الأكثرية شيعية هـنـاك؛ ولأن لهذا آثــاره الواضحة على المنطقة الشرقية السعودية التي كانت يوماً ما جزءً من البحرين التاريخية، وهناك حلم بأن تعود هذه الدولة وتنفصل عن حكم آل سعود.

يحق لآل سعود أن يقلقوا، والـثـورة المضادة ليست هي الحل النهائي، وإنما الإصــلاح السياسي. ودون ذلـك، هناك المغامرة بتقسيم السعودية نفسها. فهي الأقـل تحصيناً بين كل الـدول العربية في هذا الأمر.

١٥ مليار دولار لتمويل حملة الناتو العسكرية

السعودية وإسقاط النظام في سوريا

عبدالحميد قدس

ليس جديداً القول بأن السعودية لم تشعر بالإرتياح من النظام السوري منذ أمد بعيد يقارب عمر الدولة السعودية الحديثة. فحين تولّى الملك فيصل ابن الشريف حسين حاكم الحجاز، حكم سوريا بعيد هزيمة العثمانيين، وقبل أن ينتقل فيصل هذا الى حكم العراق بعيد ثورة العشرين من القرن المنصرم، كان السعوديون ممتعضين من وصول العائلة الخصم - والتي لم تفقد حكمها للحجاز بعد - الى سدة السلطة في بلد كبير كسوريا، فضلاً عن العراق فيما بعد. ويومها طرح ابن سعود (الملك عبدالعزيز) - وكما تحكي الوثائق البريطانية نفسها - على الإنجليز بأن يستبدلوا فيصلاً بفيصل آخر! أي يطاح بحكم فيصل بن الشريف حسين، ويعيّن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود حاكماً على سوريا! وفيصل هذا الأخير لم يكن يبلغ من العمر سوى ١٥ عاماً فحسب. الإنجليز قالوا لصنيعتهم ابن سعود بأن هذا أمرٌ لا يقدرون عليه، فحكم سوريا صار الآن - وحسب اتفاقات سايكس بيكو - من نصيب الفرنسيين، وهم الذين سيتولون الأمر مباشرة. وفعلاً تمت الإطاحة بحكم فيصل، وقبلها كانت معركة ميسلون الخاسرة للمناضلين السوريين ضد القوات الفرنسية.

ما يهمنا في هذه الإطلالة التاريخية، هو التأكيد على أن طموح آل سعود كان يتجاوز حدود مملكتهم الحالية ليصل الى الدولتين الكبيرتين (سوريا والعراق)، وقد تأسس هذا الطموح لا على أساس قوّة القوات السعودية الإخوانية/ الوهابية المتطرفة، بل على أساس الدعم الذي يمكن أن يتأتّى من التحالف مع القوة العظمى بريطانيا يومها، والتي كان يسميها ابن سعود ويا للغرابة (أقوى قوة إسلامية) وهو الذي لم يعترف بإسلام أحد خارج حدود نجد، كما تقتضي مواقف المذهب الوهابي.

في عام ١٩١٥، حين أراد الإنجليز تحديد الحدود السعودية الكويتية، والسعودية العراقية، اجتمع ابن سعود مع بيرسي كوكس قائد الحملة الإحتلالية البريطانية على العراق، وهنا تنازل كوكس وفي غياب ممثلين عن الكويت من آل الصباح، وفي غياب أي تمثيل عراقي، تنازل عن ثلثي الكويت لابن سعود، كما تنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي العراقية لصالح نجد. ولكن ابن سعود، وكما تحكي الوثائق البريطانية، وكما يحكي أيضاً من حضر الإجتماع من الإنجليز (المعتمد السياسي في الكويت، هـ. ر. ديكسون في كتابه الكويت وجاراتها) بكى بكاءً مرّاً بحضور بيرسي كوكس، وقال له بأنه (أي كوكس) أمه وأبوه، وأنه وعده بأن يعطيه الشمس بيد، والقمر بيد أخرى، والآن هو أخذ نصف مملكته (أي مملكة ابن سعود) وأن حدود نجد تقف عند شطّ الفرات، الذي تشرب منه بعارينه!. هنا وكما يقول ديكسون، وبّخ بيرسي كوكس، ابن سعود (كتلميذ وقح) حسب تعبيره، وقال لابن سعود بأنه أعطاه ثلثي مساحة الكويت، وأنه لا يعلم كيف سيكون وقع ذلك على ابن الصباح حين يعلم بالأمر.

تشعر السعودية بأن العراق وسوريا بلدان منافسان يجب أن يحكما من قبل نجد. ولآل سعود رغبة جامحة للسيطرة على اليمن أيضاً لأنه كان هو الآخر أكثر غنى من مملكة نجد، وبه حكم ديني زيدي منافس، وبه من السكان ومن القوة ما قد يحدّ من النفوذ السعودي، أو يضرّ به. وإزاء هذا، نلاحظ أن علاقة السعودية مع اليمن اتخذت طابع العداء في عهد الإمامة الذي انتهى عام ١٩٦٢م، وطابع الإستتباع السياسي والإستغلال المذهبي منذ ما بعد انسحاب القوات المصرية من اليمن بعيد حرب عام ١٩٦٧، حيث تفردت السعودية بالنفوذ وأخذت تملي على اليمنيين من يحكمهم، وتقتل من يتمرد عليها كما حصل للرئيسين الحمدي والغشمي؛ ولازالت الى اليوم تتصرف مع اليمن كتابع، وهذا يفسر موقفها من الثورة اليوم التي قد تهدد النفوذ السعودي هناك وللأبد.

بالنسبة للعراق، فقد ناصبته السعودية العداء منذ أن كان ملكياً تحت حكم الهاشميين منذ ثورة العشرين وحتى إسقاط الحكم الملكي عام ١٩٥٨م على يد عبدالكريم قاسم. ثم واصلت

سياسة العداء للحكام الجمهوريين، الى يومنا هذا. ليست القضية مذهبية، فقد دخل العامل المذهبي مؤخراً على الموقف السعودي. فالسعودية كانت ضدّ حكم السنّة في العراق أيضاً طيلة عقود، وهي التي ساهمت في إسقاط نظام صدام حسين بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب. القضية هي العراق ذاته كدولة لا يريد لها السعوديون أن تنهض من تحت الركام، ولا أن تنافس سياسياً وأمنياً وعسكرياً النفوذ السعودي على مستوى منطقة الخليج أو على مستوى العالم العربي، وبالخصوص مشرقه.

أما سوريا ما بعد الإستقلال، فقد تناوشتها الإنقلابات، وقد ساهمت السعودية في بعضها، خاصة انقلاب سامي الحنّاوي على حسني الزعيم. وكان لشركات النفط الأميركية العاملة في السعودية دوراً في ذلك فيما يتعلق بتمديد خط التابلاين لتصدير النفط من موانئ على البحر المتوسط (انظر تفصيل الدور السعودي في كتاب: حبال من رمل). وكانت سوريا مستهدفة في فترة الوحدة مع مصر، حيث عداء السعودية لكلا البلدين قائم على أشدّه. ويومها دفع الملك سعود للضابط عبدالحميد السراج مبلغ عشرين مليون دولاراً (تم الكشف عن صورته) لتدبير اغتيالات لقادة البلدين وتخريب الوحدة. فيما بعد الإنفكاك بين مصر وسوريا أصبحت الأخيرة ملجأً للمعارضة السعودية في فترة الستينيات الميلادية، ولكن هذا الملجأ تعوّق بوصول حافظ الأسد للحكم، حيث مدّ يد العلاقة الى السعودية، وحاول فتح صفحة جديدة معها، وأوقف الإعلام المضاد لها، وبدا للسعوديين أن الأسد الأب يمكن أن يقدّم لهم شيئاً ما، وأن ينسقوا سياساتهم معه، وأن يقبل بالخضوع النسبي للسياسة السعودية.

لكن وحتى في غمرة التعاون السعودي السوري بشأن قضايا المنطقة، وفي مقدمها دخول قوات الردع العربية (وبالذات السورية) الى لبنان الذي ابتلي بحرب أهلية منتصف السبعينيات الماضية، فإن السعودية لم تحصل على الكثير الذي كانت تؤمله من نظام الحكم في دمشق، وكانت تشعر بتضادّ معه في الموقف في أكثر من قضية. ولكن الطرفين معاً وجدا أن نمط العلاقة بينهما مفيد لكليهما مع وجود مساحة لكل منهما بالتعبير عن مصالحه الخاصة، مع وجود يد عليا للسعودية، خاصة في حقبتها الإستعلائية السيادية التي جاءت بعد موت عبدالناصر، وبعد عزل مصر بعد زيارة السادات الى القدس.

بدا ان العلاقات تطورت بعيد احتلال العراق للكويت، ومشاركة القوات السورية في محاولة إخراجه. لكن ذلك لم يكن تطوراً في الحقيقة، فالسوريون حسبوها سياسياً، وكانوا مهتمين بالثمن الذي سيقبضونه سياسياً فيما يتعلق باستعادة الجولان باتفاق مع الولايات المتحدة نفسها التي وعدت بمؤتمر سلام (مدريد بعدئذ) لحلّ القضية الفلسطينية. ولذا لم تتطور العلاقة بعيد المشاركة السورية، ولم تحصل سوريا على الثمن المناسب بمشاركتها السياسية والعسكرية في إخراج القوات العراقية من الكويت. وما هي إلا سنوات قلائل حتى عادت العلاقة الى البرود من جديد، وجمّد السعوديون مساعداتهم لسوريا منذئذ، أي قبل أن يموت الرئيس السوري حافظ الأسد نفسه.

أكثر من هذا، فإن هناك دليلاً صارخاً على أن السعودية يومها كانت مهتمة بركوب ظهر مبارك، واستعادة مصر الى جانبها كمتراس وكجسر لسياستها الخارجية، بدلاً من التعويل على النظام الذي تكنّ له الكراهية في دمشق. تشير وثيقة أميركية، نشرت في أحد أعداد مجلة الحجاز، بأن السعوديين وفي بداية التسعينيات الميلادية الماضية، وكانت القوات السورية للتوّ قد عادت من مشاركتها في الحملة العسكرية على القوات العراقية في الكويت، نسّقوا مع المخابرات الإسرائيلية من أجل الإطاحة بحكم حافظ الأسد عبر تمويل ودعم انقلاب عسكري يطيح به. تكرر الأمر في خريف ٢٠٠٨، حيث أفشلت الحكومة السورية مخطط انقلاب عسكري مموّل سعودياً يطيح بالأسد الإبن.


احتجاجات سوريا الى أين؟

مالذي يزعج السعودية؟

جوهرياً، فإن النظام في سوريا يختلف عن النظام السياسي في السعودية. ليس في الشكل فحسب، بل في المواقف وفي النظرة التفصيلية كما الشمولية لمجمل القضايا العربية، كما ويختلف معه حول الدور الذي وضعه النظام السوري لنفسه وهو يتصادم مع الدور والنفوذ السعودي. لا نحتاج الى مقارنة تفصيلية بين النظامين السياسيين وأيديولوجيتهما،

وتحالفاتهما، وما أشبه. يكفي القول بأن النظام في سوريا ليس مطواعاً في السياسة كما تبتغي السعودية، وهو لا يسلّمها الدور الكامل - وإن احتفظ لها بحصّة غير قليلة منه تقلّصت فيما بعد - لقيادة زمام العالم العربي، خاصة في العقدين الأخيرين.

سوريا كانت محسوبة على المعسكر الإشتراكي، والسعودية تقف في الخندق الأميركي الغربي المضادّ. وسياسة المحاور كانت متفهمة الى حدّ بعيد في الماضي، ولكن من البديهي أن تنتصر الأخيرة لموقفها.

وسوريا مع المواجهة لاستخلاص حقوق العرب، ولا تقبل بالتسويات السياسية المذلّة التي تضيّع الحقوق، في حين أن السعودية على عكس ذلك تماماً، أخذت وجهة النظر الغربية، وعلّقت المقاطعة لإسرائيل، وموّلت مشاريع التسوية في مدريد وأوسلو وغيرها.

وسوريا التي استشعرت فداحة خروج مصر عن الركب العربي في عهد السادات، وجدت فرصة لشدّ أزرها بالثورة المنتصرة في إيران لسد الخلل الإستراتيجي في مواجهة إسرائيل؛ في حين أن السعودية اعتبرت الثورة في إيران خصماً لدوداً يجب التعامل معه بالمقاطعة السياسية وبالحرب الإقتصادية وحتى العسكرية.

وسوريا - خاصة في ظلّ عدم تكافؤ القوى العسكرية مع اسرائيل - وجدت من استراتيجيتها دعم القوى الفلسطينية واللبنانية المواجهة للإحتلال الإسرائيلي، في حين أن السعودية ناصبت تلك القوى العداء الشديد ولازالت، تماشياً مع الموقف الأميركي، الإسرائيلي، الغربي عامة.

وسوريا التي كان بإمكانها الهيمنة على القرار اللبناني كاملاً بداية التسعينيات الميلادية الماضية، ارتضت مناصفة السعودية النفوذ، ومن هنا صعد نجم الحريري الأب الذي تمّ تصديره من السعودية (وكان بالمناسبة وعائلته يحملون الجنسية السعودية) ليصبح رئيساً للوزراء، في حين أن السعودية كانت تريد الإستفراد بالقرار اللبناني، وهي غير قادرة عليه.

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته، كان واضحاً أن الخطاب السياسي لكلا البلدين قد ابتعدا كثيراً. فالسعودية التي كانت تشعر بوطأه الخطاب السياسي السوري فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، غيّرته الى خطاب شديد النعومة والتناغم مع الخطاب السياسي لمصر مبارك ولواشنطن واسرائيل. حيث الترويج الى الحل السلمي، والسخرية من دعاة المواجهة والممانعة، وتحميلهم مسؤولية الإنشقاقات في الصف العربي، ما أدّى الى تقليص العلاقات بين البلدين، وإيقاف الدعم بالكامل عن سوريا، فتحررت هذه الأخيرة من الضغوط السعودية أيضاً، وراحت تنسج لنفسها طريقاً مختلفاً، مؤكدة على مواقفها السابقة، وتوثيق عرى التحالف مع قوى الممانعة الأخرى أحزاباً أو دولاً، خاصة إيران.

بخروج القوات الإسرائيلية المحتلّة من لبنان، حقّقت سوريا انتصاراً سياسياً باهراً. ورأت في ذلك دليلاً واضحاً على أن استراتيجيتها ومواقفها أفضل مما أنتجه مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو، وأن العلاقات الإستراتيجية مع قوى المقاومة قد يشكل بديلاً استراتيجياً - إن تطلب الأمر - عن الدعم السياسي من قوى الموالاة (حلف الإعتدال العربي).

بسقوط نظام صدام حسين تصاعد التوتر السعودي ضدّ سوريا. فقد كانت السعودية تأمل في أن تخنق القوات الأميركية إيران من جهتين: العراق وأفغانستان، وأن تكسر شوكة النظام في دمشق المحاذي للعراق. ومع أن الجميع اشترك في إفشال الإحتلال الأميركي، بمن فيهم السعوديون الذين خافوا من أن نجاح اميركا في العراق قد يغريهم الى التمدد الى السعودية وليس الى سوريا وايران فحسب، فأرسلوا عناصر القاعدة الى هناك للتفجير والتخريب ولازالوا!

لكن سقوط صدام حسين، والذي ساهمت السعودية فيه، تكفيراً ربما عن مشاركة أبنائها في تفجيرات نيويورك وواشنطن، ولاستعادة ثقة الأخيرة بها من جديد.. مثل عنصر توتر في العلاقة بين الرياض ودمشق على حدّ سواء. فبدلاً من أن تخسر طهران مواقعها، وترضخ للمشيئة الغربية، إذا بها تتمدّد، وتكسب العراق على حساب السعودية وأميركا المحتلّة. هنا ظهرت مقولات طائفية في السعودية تنسب الى الامير عبدالله (الملك حالياً) يقول فيها لعدد من زائريه بأن بلاده لا تقبل بأن تكون عاصمة العباسيين كما عاصمة الأمويين بيد الشيعة! ومن هنا حثّ السعوديون الولايات المتحدة على الإطاحة بنظام الأسد الذي رأوه ضعيفاً، وقدّموا هذه الإقتراحات كما أشارت الى ذلك وثائق ويكيليكس، عبر وزير الخارجية سعود الفيصل، ولكن الأميركيين - رغم حماقات بوش الإبن الكثيرة - لم يكونوا في وارد الإستماع الى مثل هذه الإقتراحات، التي أخذت تتردد في مراكز أبحاث بريطانية كانت هي الأخرى تتمنى لو واصلت واشنطن قتالها الى شوارع دمشق وتحتلها.

تشاء الأقدار، أن فترة ما بعد سقوط صدام، شهدت تمظهراً للقوة الإيرانية، العسكرية والعلمية والسياسية والعسكرية. لأكثر من ثلاثين سنة، كان الإيرانيون يهيئون البنية التحتية للإنطلاق، علمياً وتكنولوجياً وعسكرياً.

وقد تفاجأ السعوديون بالإعلانات الإيرانية المتكررة لمكتشفات ومخترعات وصناعات حربية وعلمية، كان الموضوع النووي واحداً منها، فأشعرهم كلّ ذلك بالقلق على نفوذهم السياسي، وقد أبلغوا الإيرانيين فيما بعد ـ حسب مصادر سعودية ـ بأن طهران وانطلاقتها السياسية كقوة إقليمية عظمى، قد أتت على النفوذ السعودي، وكان الأجدر بها مشاركتها بدلاً من إنهاء نفوذها عبر المنافسة على المواقع.

ما أغضب السعودية على دمشق في مرحلة ما بعد سقوط العراق تحت الإحتلال، أنها تنتمي الى حلف استراتيجي يحقق مكاسب مستمرة، فيما حلف السعودية المتكيء على الولايات المتحدة يخسر مواقعه الواحد بعد الآخر.

الأسد وعبدالله: الطلاق!

كيف تُسقط الأسد؟!

١/ إخراج القوات السورية من لبنان:

حين تم اغتيال رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥، وجدت السعودية الفرصة لضرب الحلف الممانع، ووجهت الإتهام ـ كما أميركا والغرب واسرائيل ـ الى سوريا. وحين زار الرئيس الأسد الإبن الرياض لتهدئتها ولإعلان براءته من مقتل الحريري، لم تقبل السعودية كلامه، ووجهت له إهانات شنيعة من قبل الملك عبدالله كما قيل حينها. والسعودية تدرك اليوم فيما نظن، بأن من قام بعملية الإغتيال واحدة من جهتين: السلفيون الوهابيون وبينهم سعوديون، أو إسرائيل. تكفي الإشارة في هذا الى أن هناك عدداً من السعوديين لازالوا معتقلين حتى اليوم في لبنان على خلفية اغتيال الحريري، وقد اعترفوا بأنهم قاموا بعملية الإغتيال، وقد نشرت اعترافاتهم بنصوصها في الصحافة المحلية اللبنانية (جريدة الأخبار) اعتماداً على محاضر التحقيق الرسمية اللبنانية الموالية في الأساس الى السعودية. ونذكر بان مجلة الحجاز نشرت تلك التحقيقيات بنصوصها وبأسماء الأشخاص المتورطين، وقدّمت تحليلات متعددة في هذا الموضوع. لكن أحداً لا يريد إدانة السعودية التي طالبت القضاء اللبناني بتسليمها المتهمين السعوديين لتحقق معهم في الرياض (هكذا!!)، كما أنها أبلغت معتقليها الوهابيين بأن ينكروا اعترافاتهم والزعم بأنها جاءت تحت التعذيب!.

كان من المعتقد في حينه أن تبقى ورقة اغتيال الحريري السياسية بامتياز بيد أميركا والغرب واسرائيل والسعودية لاستخدامها ضد النظام في سوريا وضد حزب الله، ولو استطاعوا لحولوها الى حماس وإيران أيضاً وبشكل مباشر! لاعجب أن تكون السعودية هي الممول الأساس للمحكمة الدولية، ولا غرابة أن يعرف السياسيون والمراقبون مقدماً اتجاه المحكمة، ومن ستدين في النهاية!

لكن مقتل الحريري لم ينتج ربحاً للسعودية التي أرادت من مقتله ورقة تخرج النفوذ السوري كاملاً من لبنان. وتصورت بأن خروج القوات السورية من هناك، سيضعف حلفاء سوريا، أو لنقل أعداء أميركا واسرائيل، ولكن ذلك لم يحدث. الذي حدث هو العكس من ذلك تماماً. فلطالما كانت المقاومة اللبنانية تعيش وطأة ضغوط القوات السورية، وهي قد تحررت منها فيما بعد، ولكن ذلك لم يضعفها بل ضاعف من قوتها بدل أن يهزّها، وهذا كان يجب أن يشكل درساً للسعودية لفهم الأوضاع في لبنان، ولكن أنّى لها أن تفهم؟

٢/ الحرب الإسرائيلية على لبنان:

هنا، وفي سياق المواقف، والضغوط المتوالية على سوريا، انفجرت حرب لبنان ٢٠٠٦ وانحازت السعودية كما هو معتاد الى الجانب الإسرائيلي، واصدرت بيانات بذلك. فيما انحازت سوريا الى المقاومة ودعمتها. وحين انتصرت، القى بشار الأسد خطاب (فشّ خلق) وتحدّث عن أشباه الرجال، مشيراً الى حكام السعودية ومصر، ما أدى الى انزعاج السعوديين وتصعيد الهجوم عليه اعلامياً وسياسياً.

تمنّت السعودية وإسرائيل ضرب الحلقة الأضعف بنظرهما للحصول على الجائزة الأكبر بإسقاط النظامين في دمشق وطهران، عبر حرب لا تبقي ولا تذر تدمّر فيها اسرائيل الضاحية الجنوبية لبيروت ومدن وقرى الجنوب، وتهجر مئات الآلاف من المواطنين. ولكن النتيجة لم تكن لصالح حلفاء السعودية في لبنان (جماعة ١٤ آذار) الذين بدوا متضررين من ذلك النصر المؤزر الذي حققه حزب الله. ولكن هؤلاء استمروا في مناوشاتهم، ورفضهم الإعتراف بأن

حزب الله انتصر؛ كما استمرّ التآمر على المقاومة، ما أنتج ٧ أيار ٢٠٠٧، ودعا سعود الفيصل حينها الى تدخل عسكري أوروبي أميركي (قوات الناتو) لاجتياح لبنان، وهذا العرض وثّقته ويكيليكس ولا يحتاج الى تعليقات كثيرة، وقد نشرت الحجاز تفاصيل تلك الوثيقة.

وهكذا، وبدل أن تضعف سوريا، أو حزب الله، أو جناح الممانعة، ازدادوا منعة وانتصاراً، وخشيت السعودية على ما تبقى لها من نفوذ في لبنان، وجرى تكتيل تحالف ١٤ آذار واستخدامه كخنجر مسموم للتهجم على سوريا اعلاميا وسياسياً بل ودعم المعارضة السورية بشكل علني. لكن الخشية كانت في وصول قوى الممانعة الى الحكم عبر الإنتخابات عام ٢٠١٠. وهنا قدمت السعودية ما يصل الى مليار ونصف المليار من الدولارات لتحقيق نصر غير مؤزر للحريري وجماعته. لكن هذا الإنتصار انتكس بصورة كبيرة، وضاعت أموال السعودية وذلك عام ٢٠١١ حين أطيح بالحريري بطريقة سلمية وديمقراطية، ولازال الى اليوم يعيش بين باريس والرياض، ربما خجلاً من عودته الفاشلة الى بيروت، وكأنه أصبح معارضاً في الخارج!! على أمل أن يسقط الأسد، ثم تسقط المعارضة في لبنان، فيعود مطوّقاً بأكاليل الغار، رئيساً للوزراء مجدداً، كما يحلم.

٣/ الثورات العربية:

تصور النظام في دمشق بأن مواقفه السياسية الوطنية على صعيد القضايا العربية يمكن أن يشرعن ويغطي على سياسة الإستبداد المحلي التي ينتهجها. وقد عبر الأسد ما يفيد بأنه في مأمن من الثورات في خطاب علني بعد سقوط حسني مبارك، ولكنه كان مخطئاً. والسعودية التي كانت خائفة من انتقال العدوى الثورية اليها، وجدت كما الغرب في تلك الثورات غير المحببة والمؤذية لها فرصة للإطاحة بالخصوم السياسيين، إن في سوريا أو في العراق أو حتى في ايران والسودان وربما الجزائر أيضاً.

لا نحتاج الى كثير من الكلام حول دور السعودية في الأحداث السورية، فرغم أنها تتمتع بنظام لا يقلّ استبداداً عن النظام السوري، إلا أنها لم تدافع عن الثورات إلا في بلدين، وسعت الى توفير الغطاء السياسي والإعلامي والمالي للإطاحة بنظاميهما وهما ليبيا وسوريا. بديهي أن السعودية لم تكن مع الثورة التونسية ولا المصرية ولا اليمنية ولا البحرينية حيث ارسلت قواتها الى هذه الأخيرة للقضاء على الثورة ولازالت تدعم هذا الإتجاه. السعودية ليست بلداً يمكن ان يتعايش مع الثورات، ولا يريد أن يرى نفسه مطوقاً بها، خاصة ان كانت ثورات تدعو الى الحريات والديمقراطية.

كلا البلدين اللذين تدعم السعودية فيهما الثورة بصورة واضحة، غير مرضي عنهما من الغرب واسرائيل، وكلاهما ليسا ضمن حلف الإعتدال/ الأميركي، والهدف من اسقاطهما ليس الديمقراطية والحرية للشعوب، بقدر ما هي معركة بين معسكرين تستخدم فيهما كل الأسلحة المشروعة وغير المشروعة.

سوريا من جانبها اتهمت السعودية مراراً بإثارة الفتن الطائفية في أراضيها عبر مشايخ يحرضون في قنوات سعودية ويقيمون في السعودية. كما اتهمت سوريا السعودية بتمويل الجماعات السلفية وتسليحها، ولنا أن نعجب من حقيقة أن القاعدة أو بقاياها التي قاتلت في العراق هي نفسها التي تقاتل الآن نظام دمشق، وإن القاعدة التي قاتلت في أماكن عديدة هي نفسها التي تقاتل في ليبيا جنباً الى جنب حلف الناتو! فهل هذه صدفة أم ماذا؟!

تريد السعودية في المحصلة النهائية التخلص من نظام دمشق، ولكنها لا تريد نظاماً ديمقراطياً بديلاً. بل تريد نظاماً مطواعاً لها تكافح به العراق وحزب الله في لبنان ومن ثمّ التمدد الى الشرق حيث إيران. هذه هي اللعبة الإقليمية الكبرى. لعل السعوديين يحلمون باستعادة مجدهم ونفوذهم الضائع عبر كسر نظام دمشق المستبدّ غير الموالي، من أجل بديل مستبدّ موالٍ!

لكن كيف يكون ذلك؟

إن الثورة المسلحة لا يمكن أن تنجح في بلد مثل سوريا، وهي غير ممكنة أساساً، ولا نظنها ستنجح لو قامت في بلد مثل اليمن أو البحرين. بإمكان هذه الجماعات السلفية المسلحة الممولة من دول الخليج خاصة السعودية، والتي تتنقل من مدينة الى أخرى، إزعاج النظام السوري، والطعن في شرعيته، ولكنها لا تستطيع أن تقضي عليه، فموازين القوى ليست في صالح القوى المسلحة السلفية، وقد أثبتت بأنها مخيفة للنظام في دمشق كما لدعاة الديمقراطية والمدنيين السوريين أنفسهم نظير ما قامت به من شناعات لا تقلّ عن شناعة النظام السوري نفسه.

ما هي البدائل الأخرى إذن؟

هل هي حملة عسكرية للناتو على غرار ما جرى في ليبيا. هذا أمرٌ غير ممكن، بل يستحيل وقوعها في المدى المنظور. ولكن السعودية لا ترى شيئاً مستحيلاً، وتعتقد أن المال وحده يمكن أن يحل العقد. لقد تبرعت بـ ١٥ مليار دولار للناتو إن هو قرر توجيه ضربات عسكرية الى دمشق. لكن الغرب ليس في وارد خوض حرب أخرى، ولا يمكن أن تنال حملة عسكرية تعاطفاً شعبياً من السوريين انفسهم، وأمامهم التجربة

الليبية التي هي أبعد ما تكون عن تجربة ديمقراطية، ولا نتائجها في حال سقط نظام القذافي، المستبد هو الآخر، تبشّر بخير عميم!

العملية العسكرية غير ممكنة، لأن الغرب سبق وله ان تورط في العراق وأفغانستان، فجاءت النتائج في غير صالحه. وتجربة ليبيا ليست نموذجية يمكن تعميمها، ولا يمكن التنبؤ بنتائجها حتى الآن. فضلاً عن أن لدى الغرب أولويات أخرى، وفي مقدمتها الخروج من الأزمة الإقتصادية التي تهدد النظام الرأسمالي برمّته.

ثم إن التدخل العسكري المباشر لإسقاط النظام في سوريا، سيفتح حرباً إقليمية، من المرجح أن يكون الغرب خاسراً فيها.

هل يتدخل الجيش التركي لحسم الأمر؟ هذا أمرٌ غير وارد أيضاً، لأن تركيا نفسها تعاني من انشقاقات مجتمعية، وإن النخبة في ذلك البلد خاصة العسكرية هي علوية الإنتماء طائفياً، فقد تفجر التدخلات العسكرية التركية انشقاقات حادّة في الجسد التركي حيث يوجد ما لا يقل عن ٢٥ مليون علوي في تركيا. ثم إن تدخل تركيا العسكري يفتح المجال لتدخل ايران والعراق أيضاً، ولا يعلم كيف تسير الأمور، إن تحولت المعركة الى فتنة طائفية على صعيد المنطقة بمجملها. إنها تفجّر من المشاكل أكثر مما تحلّ، بعكس ما تعتقده السعودية.

المتوافر حتى الآن هو الضغوط السياسية، واستثمار كل أمر في هذا الإتجاه ابتداء من قضية اللاجئين التي اريد لها التوسع فحسم الجيش السوري الأمر وأغلق الحدود مع تركيا؛ وانتهاءً بقرارات مجلس الأمن، مروراً بالعقوبات الإقتصادية التي يجمع الخبراء على أنها لا تساهم إلا بشكل جزئي في المعركة بسبب تركيبة الإقتصاد السوري نفسه.

هناك تعويل كبير وتشجيع أكبر على إحداث انشقاقات في الجسد الرسمي السوري، في الجيش بالتحديد، وفي البناء السياسي الحزبي والرسمي. حتى الآن يبدو النظام السوري متماسكاً، وما يقال عن انشقاقات في الجيش السوري مجرد تضخيم إعلامي. ربما يحدث انشقاق في فترة لاحقة، وحتى في هذه الحالة فإن النظام السوري قادر على الإستمرار، ولازال لديه قدر لا بأس به من الجماهيرية والشعبية كما أوضح ذلك حضور الجمهور في شوارع عدد من المدن السورية.

قد تنزلق سوريا الى حرب أهلية ـ وهو المرجح ـ قبل أن يسقط النظام، وهذا السيناريو وإن لم يكن حاضراً في ذهن القيادة السعودية، إلا أنه حاضر في مراكز البحث ولدى صناع القرار في الغرب. وفي هذه الحالة لا يمكن القول بأن السعودية كسبت شيئاً كثيراً، ولعل بوادر حدوث انشقاق في الجيش السوري يشجّع النظام على شنّ حرب مع اسرائيل تكون وسيلة لاستجماع القوة الداخلية، خاصة وأن اسرائيل نفسها ليست مهيأة لحرب، وليس لديها ـ كما ثبت في حرب تموز ٢٠٠٦ ـ أدوات الإنتصار.

المخرج الوحيد المتاح في القضية السورية هو الإصلاحات التدريجية، وهو أمرٌ قبل به النظام، ولكن لم يقبل به السعوديون والأميركيون والغربيون وحتى الإسرائيليون. فالمطلوب رأس النظام، حتى تتغير المعادلات السياسية في الشرق الأوسط، وحتى يأتي نظام بديل يكون أكثر تهاوناً في القضايا العربية ويقبل بأنصاف الحلول بالنسبة للجولان، ويضيّق الخناق على الممانعة التي تحكم الآن في لبنان.

لكن هذا الحلّ بدا وأن هناك من بدأ يفكر فيه أو يحبّذه في الغرب، وليس في السعودية، وربما يكون العرّاب التركي هو البوابة. هناك ضغط سياسي وإعلامي على النظام السوري، لتحقيق الحدّ الأعلى من التنازل في السياسات، وليس في الحريات بالضرورة، ولعل زيارة وزير الخارجية التركي داوود أوغلو هذا الشهر (اغسطس) كانت لاستجلاء امكانية الإصلاحات، وإشراك المعارضة في الحكم وفق أسس جديدة، وهذا ما وافقت عليه القيادة السورية.

لكن هل توافق السعودية على مثل هذه الحلول؟

لا.

لاتزال السعودية تدفع باتجاه اسقاط النظام، وهي على استعداد لدفع أثمان ذلك، مالاً وليس دماً. فالدم الذي سيسفح هو سوري بالدرجة الأساس، وربما يسفح بعض أو كثير من الدم من الأوروبيين في حال تدخلوا عسكرياً، رغم أن ظروفهم الإقتصادية الصعبة لا تساعد على ذلك.

السعودية ـ واستنساخاً لتجربتها مع ليبيا ـ تحاول توفير مظلّة سياسية عبر دول مجلس التعاون ومن ثم الجامعة العربية لينتقل الأمر الى مجلس الأمن ليؤيد التدخل الغربي العسكري كما حدث في ليبيا (من حماية المدنيين الى المشاركة الفعلية في المعارك). وفي هذا الإطار تأتي تصريحات الملك عبدالله وسحب السفراء الخليجيين. وما كان هؤلاء ليقوموا بما قاموا به إلا بالتنسيق مع الولايات المتحدة التي شكرتهم علناً على ما قاموا به. المراد إيصال الضغوط السياسية الى حدودها القصوى تمهيداً للعمل العسكري، أو تمهيداً لقطف التنازلات من النظام السوري على الصعيد السياسي الخارجي والمحلي.

لننتظر ونرَ ما هي الخطوة التالية التي ستقوم بها السعودية الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان!!

حلبة المحاور:

السعودية تشارك في (الثورة) السورية!

محمد شمس

الجدل حول حقيقة التدخل السعودي في الأزمة السوريّة حسمه بيان الملك عبد الله في ٨ آب (أغسطس) الجاري. هذا الجدل بقي قائماً في الشارع السوري إلى ما قبل صدور البيان، حيث لم تكن ملامح سعودية بارزة لهذا التدخل، رغم أن لدى القيادتين السياسية والعسكرية في سورية ما يكفي من الأدلة على تورّط السعودية في التحريض على أعمال العنف خصوصاً في المدن التي رفعت فيها شعارات ذات طبيعة طائفية مثل حمص وحماة ودير الزور. شحنات الأسلحة المهرّبة من لبنان الى داخل الحدود السوريّة حملت بصمات سعودية، إذ لا يمكن لتيار المستقبل بزعيمه الشاب سعد الحريري أن يقدم على قرار بهذه الخطورة دون الحصول على إذن سعودي.. أليس كذلك؟

بيان الملك عبد الله ليس مجرد تعليق على الأحداث، ولا هو أيضاً مجرد موقف سياسي عابر، وإنما هو أمر عمليات أولاً في الداخل لإطلاق حملة إعلامية واسعة النطاق ضد النظام السوري، بما تشمل من حملات تحريض على مواصلة الاحتجاجات وربما تغذيتها بالشعارات الطائفية، وثانياً تعبير علني عن استجابة لمبادرة ذات طابع دولي أو بالأحرى أميركي تقوم على تنسيق الجهود بين الحلفاء لتكثيف الضغوط على سورية وإسقاط النظام فيها. وهذا التنسيق يبدأ بين تركيا والاردن والسعودية ويحظى بدعم أميركي وأوروبي..

الملك عبد الله الذي يتورط حرسه الوطني في قمع الحركة الديمقراطية في البحرين، ليس معنياً بمطالبة القيادة السورية بتفعيل الوعود الاصلاحية، بل هي لعبة المحاور التي تستحثّه على الإنغماس في الشأن السوري لمواجهة معسكر المقاومة الممثل في ايران وحزب الله وحماس..

لم يكن مصادفة أن يأتي بيان الملك عبد الله عشية زيارة داود أوغلو الى دمشق لنقل رسالة أميركية حازمة، وقرار السعودية والبحرين والكويت باستدعاء سفرائها للتشار فيما أكّد نبيل العربي، أمين الجامعة العربية، قلق الأخيرة من الوضع في سورية، رغم أنه عارض الخيار العسكري وفضّل خيار (الإقناع) و(الحوار). وفي الوقت نفسه، عقدت اجتماعات متوالية في أنقره وعمان بين سفراء أميركيين ومسؤلين أتراك وعرب من أجل زيادة الضغوط على سورية لإرغامها على فك الارتباط بإيران وحزب الله كشرط لوقف الاحتجاجات.

عبارتان بمضمون تهديدي، الأولى للملك عبدالله بقوله أن سورية أمام الحكمة أو الفوضى، وأردوغان بقوله صبر تركيا نفد ولن نبقى متفرجين.

دلالات البيان

لم يعتد آل سعود التعليق على الحوادث خارج حدود بلادهم إلا بالقدر الأدنى الذي يرفع العتب، ولا يسجّل موقفاً، وقد اشتهر عن الملوك السعوديين تمسّكهم بـ (الشرعية) المتمثّلة بالحكم القائم. فقد عارض آل سعود الثورة الايرانية وأكّد ولي العهد آنذاك فهد على الشرعية المتمثلة في الشاهنشاه محمد رضا بهلوي. وقريباً، وقف الملك عبد الله ضد إطاحة الرئيس المصري حسني مبارك، وعارض موقف الإدارة الاميركية، فضلاً عن استقباله زين العابدين بن علي ودفاعه عنه، ورفضه تسليمه الى القضاء التونسي. في اليمن، هناك شعار بات ثابتاً في الثورة الشعبية يرفض التدخل السعودي الأميركي في الشأن اليمني. وفي البحرين، تدخل عسكري سافر عبر قوات درع الجزيرة.

فلماذا سورية؟

لأسباب عديدة تتدخل السعودية في الشأن السوري:

أولاً: تمثّل سورية الحلقة المفصلية في محور الممانعة الممتد من إيران الى لبنان، وأن سقوط النظام السوري يعني قطع خطوط الإمداد عن المقاومة في لبنان، وتقويض النفوذ الايراني، وبالتالي القضاء على معسكر الممانعة في المنطقة. وبعد سقوط الحريري في لبنان ونجاح المعارضة السابقة بتشكيل حكومة جديدة مع التحاق أقطاب من الموالاة السابقة، شعرت السعودية بأنها خسرت لبنان، وأن ضمان نفوذها المستقبلي في الأخير يقوم على إنهاء النظام السوري الى الأبد.



سلفيون يقتلون مؤيدين للنظام:
شراسة لا تقل عن شراسة النظام

ثانياً: نقل عن سعد الحريري لمسؤول عربي كلام منسوب الى الملك عبد الله جاء فيه أن سيطرة بشار الأسد على عاصمة الأمويين وسيطرة نوري المالكي على عاصمة العباسيين غير مقبول، ولابد من نزع إحداهما. بالرغم من أن آل سعود لاشأن لهم بالدين ولا بقضايا الإيمان أو التاريخ، فهم، إلا في حالات محدودة، منغمسون في المجون والفساد الاخلاقي حتى النخاع. ولكن في المقابل، لديهم نزعة طائفية شديدة الضراوة، مع التذكير بأن الطائفية لا صلة لها بالدين، وأنها توجّه السياسات الخارجية السعودية.

ما قيل عن علاقات مع آل الأسد منذ خمس وثلاثين عاماً، لم تمنع من اندلاع حملة أيديولوجية وإعلامية ضد ما تطلق عليه الأدبيات الوهابية (النظام النصيري) في سورية، دون أن يصدر قرار بمنع النيل من النظام السوري أو القدح في الطائفة التي ينتمي اليه الرئيس السوري. كتب ونشريات ومجلات ومحاضرات عامة مليئة بعبارات الكراهية ضد العلويين في سورية، وآخرها بيان رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق وعضو هيئة كبار العلماء الحالي الشيخ صالح اللحيدان الذي صدر قبل ثلاثة شهور وأباح فيه بناء على فتوى قديمة بقتل الثلث من أجل أن ينعم الثلثان. وقد استعمل اللحيدان عبارات القدح والذم ضد النظام السوري ورئيسه،

بما لو قيل في رئيس آخر لربما ناله من التقريع والعقاب الشديد.

الحملة الطائفية ضد سورية ليس كنظام سياسي وإنما كانتماء ديني قديمة، وتزداد تصعيداً في هذه الفترة، حتى أن الشعارات التي انطلقت في بعض المدن السورية وتحمل على إيران وحزب الله وقيادته لا يمكن وضعها في سياق احتجاجات سلمية وديمقراطية أو حتى سورية وطنية، وإنما هي شعارات مستعارة من الأدبيات الوهابية.

الثالث: أن المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي الحالي يقوم على مخطط تغيير النظام أو إضعافه إلى الحد الذي يمكن إرغامه على فك الإرتباط بإيران وحزب الله.

رد الفعل السوري إزاء الموقف السعودي جاء فورياً ولكن ليس على سبيل المصادمة مع النظام السعودي. فقد رأت صحيفة (الوطن) السورية أن كلمة الملك عبد الله (بدت كأنها أقرب الى رسالة تهديد أميركية منها الى رسالة أخوية تجاهل فيها الملك عبد الله حقيقة الأحداث والبراهين التي تثبت أن أشقاءه في سوريا يتعرضون لمؤامرة تتجاوز حدود الخطابات). وأضافت الصحيفة أن (كلمة عبد الله لم تتضمن أية إشارة إلى المجموعات الإرهابية المتطرفة التي سعت إلى تمزيق وحدة سوريا العربية والإسلامية، وتجاهلت أية إشارة إلى الجهات التي تقوم بتمويل وتسليح هؤلاء الإرهابيين). وقالت عن المجموعات الإرهابية إنه (ثبت أن بعضهم يتلقى

بيان الملك ليس مجرد تعليق على واقعة وإنما هو أمر عمليات أولاً بإطلاق حملة تحريض ضد سورية واستجابة لمخطط أميركي ثانياً

تعليماته من شيوخ فتنة تؤويهم بلاد الملك، في وقت تحتاج فيه المملكة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في بنيتها السياسية والإجتماعية قبل التوجه بالنصح إلى الآخرين، كما تجاهلت الإجراءات الإصلاحية التي أطلقها الرئيس بشار الأسد بما فيها إصدار قانون الأحزاب والانتخابات).

مصدر سوري شبه رسمي اكتفى بوخز الضمير السعودي، إن وجد، خصوصاً في هذه الآيام التي يلعب فيها آل سعود بكل الأوراق للحيلولة دون نفاذ الوقت والجهد من أجل صون الصرح. المصدر السوري علّق على بيان الملك عبد الله بالقول بأنه مبني على معلومات مغلوطة، وربما هناك من أراد توريط الملك في مواقف غير مسؤولة اعتقاداً منه بأن الوضع في سورية على حافة الإنهيار، كما تصوّر الأتراك ذات يوم واضطرهم ذلك الى التراجع، ولكن بعد فوات الأوان حتى قيل بأن استقالة الجنرالات في القوات المسلحة التركية البرية والجوية والبحرية كانت في جانب منها رد فعل على سياسة أردوغان غير المتوازنة إزاء الوضع في سورية.

لقد أوصل الجنرالات الأتراك رسالة واضحة الى نظرائهم السوريين بأنهم على غير وفاق مع سياسة أردوغان إزاء سورية، وأنهم على علم بأن لدى الأخيرة أوراق لم تستخدمها في الأزمة الطارئة في العلاقة بين أنقره ودمشق، ومن بينها ورقة (بي كيه كيه) الكردي الذي يقوده عبد الله أوجلان. وفق المصدر السوري، أن الملك عبد الله قد يكون خضع تحت تأثير مصادر أميركية وربما معارضة سورية غير وازنة، مثل تلك التي يقودها الشيخ عدنان عرعور أو تنظيمات سلفية وهابية على صلة بالقاعدة.

في البيان الذي جرى توزيعه بصورة واسعة عبر وكالة الانباء السعودية تجاوز الملك عبد الله وعلى غير العادة السعودية في التعامل مع تطوّرات سياسية من هذا القبيل، الواقع السوري الحالي، ووجّه بيانه الى جهة غير محددة (أشقائنا في سوريا..)، في ما يعتبر خروجاً عن الأعراف الدبلوماسية في التخاطب بين قادة الدول، فيما يشبه عدم اعتراف بشرعية القيادة السورية الحالية، أو التأسيس لخصومة معها. ثم إن انتقال البيان الى ظاهرة العنف في سورية باعتبارها منتجاً رسمياً، حيث لأول مرة، وبخلاف كل الثورات العربية قاطبة، يسبغ على ضحايا العنف دون تمييز بين الأبرياء أي السلميين والمسلّحين بـ (الشهداء) يعبّر عن أكثر من موقف سياسي بل إلتزام إزاء قضية يرى نفسه معنياً بها بصورة مباشرة، وليس الحال عليه بالنسبة لثورات تونس ومصر واليمن وليبيا فضلاً عن البحرين التي تشارك فيها قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية في قمع الإنتفاضة الشعبية السلمية ولم يصدر عن آل سعود ما يفيد باستنكار سقوط (الشهداء!)، مع أن ذلك أيضاً يفترض أن يكون (ليس من الدين ولا من القيم والأخلاق) تماماً كما أن (إراقة دماء الأبرياء لأي سبب ومبررات كانت، لن تجد لها مدخلاً مطمئناً، يستطيع فيه العرب، والمسلمون، والعالم أجمع أن يروا من خلالها بارقة أمل..).

كل ما قيل في بيان الملك عبد الله حول سورية هو أولى بأن يقال عن البحرين، لأن ما يجري هناك بالغ الوضوح ولا لبس فيه، فالحركة الشعبية الاحتجاجية ذات طبيعة سلمية بالكامل ولم يدخل السلاح مطلقاً في تلك الحركة، بل لحظنا أن ممارسات النظام الخليفي وبدعم من قوات خارجية ممثلة في درع الجزيرة جاءت في الأصل لقمع الحركة الديمقراطية الشعبية. أما الحال في سورية فقد بات معروفاً أن طلاّب الحرية ينوّون بأنفسهم عن حملة السلاح والجماعات التخريبية، ويرفضون التدخل الخارجي تحت أي ذريعة.

مشكلة بيان الملك عبد الله أنه ذو طبيعة إشكالية، من جهة كونه ينطوي على ارتدادات وتناقضات، فكل كلمة فيه يمكن أن ينطبق إما على السعودية نفسها أو على دولة حليفة لها. فدعوة الملك القيادة السورية لتفعيل (إصلاحات شاملة وسريعة) هو الأولى به وحكومته، خصوصاً وأن دعوات المطالبة بالإصلاح لم تتوقف منذ يناير ٢٠٠٣ حتى اليوم، فضلاً عن العقود الماضية وخصوصاً منذ عهد الملك سعود في العام ١٩٦٢ وحتى عهد الملك فهد الذي استجاب بطريقة مشوّهة لمطالب القوى

الملك الذي تتورط قواته في قمع الحركة الديمقراطية في البحرين، ليس معنياً بتفعيل الوعود الاصلاحية في سورية، بل هي لعبة المحاور

السياسية والاجتماعية بالإصلاحات الجوهرية. ما يزيد الطين بلّة، أن دعوة الملك للقيادة السورية بتفعيل الاصلاحات جاءت بعد خيبة أمل واسعة النطاق أصيبت بها القوى السياسية والاجتماعية في المملكة في ١٧ آذار (مارس) الماضي حيث كان الجميع يأمل في الانتقال نحو تحوّل ديمقراطي بإقرار مبدأ الإنتخاب لاختيار أعضاء مجلسي الشورى والوزراء.

ما يلفت في بيان الملك مطالبته القيادة السورية بتفعيل (إصلاحات لا تغلّفها الوعود، بل يحققها الواقع ليستشعرها المواطنون في سوريا في حياتهم..كرامة وعزّة وكبرياء). ولعل هذه الفقرة ـ النصيحة من الأجدر أن تأخذ بها القيادة السعودية التي مرّ على وعودها بالإصلاحات الحقيقية التي يستشعرها المواطنون أكثر من ستة عقود، فالمطالبة بالدستور أنتجت نظاماً أساسياً يثير السخرية، حيث أنه يشرعن السلطة المطلقة للملك، فيما يحرم الشعب من أي دور في عملية صنع القرار السياسي، ويمنح الملك سلطة تعيين أعضاء مجلسي الشورى والمناطق.

فيما يبدو أن السعودية دخلت كطرف مباشر بعد أن ثبت تورّطها في البحرين واليمن وليبيا وهي متّهمة بقيادة الثورة المضادة في كل من تونس ومصر، وإن كثرة الخصوم سيجعلها في وضع لا تحسد عليه، فحتى لو تحقّقت بعض أهداف السعودية بسقوط بعض العروش فإن مصيرها لن يكون مضموناً، لأن الحانقين على آل سعود وضلوعهم المباشر في شؤون الآخرين لن يذهب في لحظة ما دونما حساب.

آل سعود وآل ثاني

حلف بنكهة المؤامرة

محمد الأنصاري

لم تكن العلاقة بين الرياض والدوحة مريحة لأي منهما، فالأولى تتصرف باعتبارها الشقيقة الكبرى التي تحب أن تأمر فتطاع، والثانية تتصرف بحسب طموحاتها المجنونة التي تتجاوز مساحتها وحتى إمكانيات قادتها الذهنية والمعرفية، الأمر الذي يجعل التصادم قانوناً في العلاقة السعودية ـ القطرية..

غالباً ما يكون الخطر المشترك المصوّب نحو المصير العامل، ربما الوحيد، الذي يذيب الثلج سريعاً بين مشيخات الخليج. منذ حرب الخليج الثانية، وتحديداً بعد الإنتهاء من عملية تحرير الكويت من احتلال قوات صدام حسين في فبراير ١٩٩١، دخلت كل دول الخليج تقريباً في اتفاقيات أمنية أو ما يعرف باتفاقيات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، بعد أن أثبت مجلس التعاون الخليجي وقوات درع الجزيرة عجزاً بل شللاً كاملاً إزاء تهديدات نظام صدام حسين، ما منح قطر، إلى جانب الإمارات والكويت دع عنك عمان التي حافظت على مسافة احترازية في علاقتها بالرياض، فرصة التحليق بصورة مستقلة عن خط السير السعودي. منذاك، بدأت تسلك قطر درب التحرر من عقدة (الشقيقة الكبرى)، وراحت تمارس سياسة أكبر من حجمها الجغرافي والسكاني، ما أثار حفيظة آل سعود الذين بدأوا يشعرون بأن نفوذهم في مجلس التعاون الخليجي يتلاشى تدريجاً، بل قد يتحوّل المجلس الى مجرد هيكل خاوٍ.

ما كان يدور في السر من مخطّطات ومخططات مضادة بين الرياض والدوحة أكبر من أن يحصى، وأن المرارة التي تجرّعتها السعودية من (ضربات الحظ) القطرية في الأوضاع العربية جعلها تنقم على الدوحة الى حد أنها باتت تقف إلى جانب المنامة في خلافها الحدودي مع الدوحة، وبلغت ردود فعل السعودية على الخروج القطري من عباءتها أن خطّطت لتنفيذ انقلاب عسكري ضد الأمير الحالي الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ولكن اكتشاف المحاولة أدى إلى تدابير انتقامية من بينها اعتقال العشرات من العسكريين وقادة قبليين وبعض أعضاء القبيلة الحاكمة، إلى جانب ذلك طرد الآلاف من قبيلة آل مرّة الى السعودية ومصادرة ممتلكاتهم ونزع الجنسية منهم..

كانت الخلافات والمخططات المتبادلة تدور وراء الكواليس، ولكن التوّترات بين الدولتين النفطيتين أخذت شكلاً خطيراً وتصعيدياً في ١٩٩٢، حيث تطوّر خلاف حدودي في مركز الخفوس القطري الى اشتباك مسلح سقط فيه قتيلان وعدد من الجرحى وتمّ تدمير المركز، حيث فجّر الحادث غضباً قطرياً غير مسبوق ما لبث أن أخذ شكل طموحاً متفجّراً بمضمون انتقامي، وبدأت العلاقات بين السعودية وقطر مرحلة قطيعة وتوتّر وتنافس لدود.

كل المحاولات لتحسين العلاقات بين الرياض والدوحة منذاك وحتى وقت قريب باءت الفشل، ليس لأن الأجواء لم تكن مواتية لمثل هذا المسعى، ولكن أيضاً لأن المكاسب التي حقّقها القطريون نتيجة استقلالهم عن الشقيقة الكبرى كانت كفيلة بتأجيل أي حديث عن تقريب وجهات النظر أو حتى الدخول في مصالحة. تدخّل أكثر من طرف خليجي لتسوية الخلاف السعودي القطري ولم يسفر عن شيء مثمر. وبعد حادثة مركز الخفوس تشكّلت لجنة مشتركة

المخططات المتبادلة بين الرياض والدوحة أكبر من أن تحصى، والسعودية تجرّعت مرارة (ضربات الحظ) القطرية في الملفات العربية والدولية

لحل النزاع الحدودي، الا أنها لم تحرز أي تقدم يذكر، وبقيت المشاكل عالقة بين البلدين، وكانت الدوحة تعتبر محاولة الانقلاب السعودية سبباً كافياً لإحجام القطريين عن "تطبيع" العلاقات مع السعودية.

وجاء بث قناة (الجزيرة) في منتصف التسعينيات كخطوة إستفزازية بالنسبة للسعودية. فالبرغم من أن الأمراء والمسؤولين السعوديين يداومون على متابعة برامج الجزيرة بما في ذلك نشرات الاخبار والبرامج المثيرة فيها مثل (الإتجاه المعاكس)، إلا أن الشكوى الدائمة التي يمرّرها الأمراء السعوديون الى القطريين سواء عن طريق وسطاء خليجيين أو عرب أو حتى أوروبيين وأميركيين بأن الدور الذي تلعبه قناة (الجزيرة) يحول دون تحسّن العلاقات بين البلدين،



معركة الإعلام بين السعودية وقطر: العربية مقابل الجزيرة

بل إنها تزيد في توتيرها. ولطالما استضافت القناة القطرية شخصيات معارضة أو خلافية من المملكة في برامجها ما تركت تأثيرات واضحة على الأوضاع السياسية السعودية.

كان تركيز القناة على الموضوع الفلسطيني والحريات العامة وحقوق الإنسان وثقافة الممانعة، والاحتجاج السياسي منحها تميّزا فريداً تكاد الأنظمة العربية مجتمعة تحسد القطريين عليه، ولذلك أمكن القول بأن (الجزيرة) كانت أداة سحرية في السياسة الخارجية القطرية، ما دفع السعودية الى التفكير جديّاً في تصنيع سلاح مضاد ومكافىء لـ (الجزيرة)، فكانت قناة (العربية).

في الوضع الإقليمي، كان التباين واضحاً بين الرياض والدوحة. يكتفي المقرّبون من السعودية بذكر مثال مقاطعة الملك عبد الله بن عبد العزيز للقمة العربية في الدوحة عام ٢٠٠٠، ويرجعونها الى فتح مكتب للتمثيل التجاري لإسرائيل، ولكن تبيّن بعد سنتين أن ثمة أسباباً أخرى دفعت السعودية الى موقف راديكالي من هذا القبيل، وظهر أن الرياض سحبت سفيرها من الدوحة، كرد فعل على واستياء من الانتقادات العلنية والشديدة للعائلة المالكة في برنامج (الإتجاه المعاكس) الحواري على قناة (الجزيرة) الفضائية.

لم تهدأ جبهة الرياض ـ الدوحة طيلة العقد الماضي، فقد دخلت قطر في كل الموضوعات الإقليمية والدولية التي كان للسعودية فيها حضور سياسي، وحتى التوتّر القطري المصري كان له نكهة سعودية، فقد اختارت القيادة القطرية المناوشة الإعلامية مع النظام المصري في المعركة مع الغريم السعودي.

من حظ القطريين الشلل الذي أصاب الدبلوماسية السعودية في الفترة ما بين ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤، نتيجة أولاً لتداعيات حوادث الحادي عشر من

سبتمبر، وتالياً موجة العنف التي ضربت مناطق عدّة من المملكة، وضعف المداخيل النفطية التي غالباً ما تشكّل الفاعل الرئيسي في السياسة الخارجية السعودية، وكلها عوامل منحت الجانب القطري فرصاً للنفوذ السياسي والا علامي.

بعد منتصف ٢٠٠٤، بدأت السعودية بالتعافي أمنياً ومالياً، وشرعت في سياسة خارجية تدرّجية. تصريح وزير الخارجية السوري آنذاك فاروق الشرع، الذي وصف السياسة الخارجية السعودية بأنها مصابة بالشلل شكّل حافزاً مضمراً لدى الأمير سعود الفيصل كيما يبدأ بنشاط دبلوماسي موتور.

التوترات الدبلوماسية السعودية والقطرية طيلة العقد الماضي عكست نفسها في الخلافات الحدودية وفي العلاقات البينية داخل دول مجلس التعاون الخليجي وفي المشاريع الثنائية على مستوى المشيخات الخليجية، حتى أن السعودية عارضت مشروعاً في العام ٢٠٠٥ لتشييد جسر بين قطر والامارات، بحجة أن الجسر يمرّ فوق المياة الإقليمية للسعودية، والسبب في حقيقة الأمر أن مشروع خط الأنابيب القطري الإماراتي يؤول إلى تعطيل البعد الاستراتيجي للمنطقة الحدودية الفاصلة بين قطر والامارات، ويحرمها من ورقة يمكن استغلالها في كل خلاف مع كل من الامارات وقطر، أي أن القضية مرتبطة بتحرّر من ضغوطات سعودية مستقبلية. الجانب السعودي بعث برسائل اعتراض الى كل من الشركتين المنفذتين للمشروع وفي نفس الوقت الشريكين الأصغرين فيه، وهما توتال الفرنسية وأوكسيدنتال الأميركية.

وفي يوليو ٢٠٠٦، أعلن وزير الطاقة القطري عبدالله بن حمد العطية عن تراجع احتمالات بناء خط الانابيب بين قطر والكويت بكلفة مليارات الدولارات وذلك لتزويد الكويت بالغاز القطري، والسبب كما أعلن حينذاك عدم موافقة السعودية على مرور الخط عبر مياهها الاقليمية. الغريب أن السعوديين كانوا قد وافقوا على المشروع عام ٢٠٠٣، ثم عادوا وعارضوا في ٢٠٠٦.

الدوحة ودمشق.. تحالف اليوم الأبيض

علاقة قطر وسورية في جزء منها رد فعل على النزعة الاستحواذية السعودية، وقد وهبت القيادة السورية خلال سنوات التوتر بين الدوحة والرياض ما لم تحلم به القيادة القطرية، حيث فتحت دمشق أبوابها أمام الشيخ خليفة للاستثمار في مشاريع هائلة، وأخذت العلاقة بين الشيخ خليفة والرئيس السوري بشار الأسد بعداً عائلياً، وكانت زوجة الامير موزة أثيرة لدى أسماء الأسد، زوجة الرئيس السوري الى درجة أنها خصّصت لها قصراً بالقرب من قصرها وتعبيد طريق خاص إليه (هو نفس الطريق الذي وضع عليه حاجز عسكري لمنع وصول المحتّجين إليه من مؤيدي النظام بعد انقلاب الجانب القطري على الجانب السوري عقب اندلاع الاحتجاجات في المدن السورية).

لقد لعب المحور السوري القطري دوراً رئيسياً في ملفات المنطقة (لبنان، فلسطين، الأمن الإقليمي..)، وتحوّلت قطر إلى جانب سورية وايران وحزب الله وحماس خصوماً في نظر الكيان الاسرائيلي، بسبب مواقف القيادة القطرية الداعمة لقضايا الممانعة في مقابل معسكر الاعتدال الذي تمثّله السعودية ومصر والاردن والكيان الاسرائيلي.

منحت دمشق القيادة القطرية فرصة تحقيق مطامح سياسية في ملفات ساخنة كانت فيها السعودية المنافس الأكبر، ما تسبب في إخراج الأخيرة من أكثر من جولة حاسمة، سواء في لبنان (زيارة أمير قطر الضاحية بعد الحرب ٢٠٠٦، ومشاريع إعادة الاعمار في الجنوب، واتفاق الدوحة ٢٠٠٨)، أو حتى الوساطة القطرية التركية في (٢٠١٠) التي تمّت عبر دمشق.

رسوخ التحالف القطري السوري كان يتزامن مع خطة تهدئة بدأت على مستوى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وولي العهد السعودي الأمير سلطان في جدة في ٢٠٠٧، حيث تمّ الإتفاق على وقف التراشق الاعلامي عبر قناتي (الجزيرة) القطرية (والعربية) السعودية، ثم قيام الأمير القطري بزيارة مفاجئة الى الرياض في سبتمبر ٢٠٠٧، وكانت بهدف تذليل العقبات أمام مشاركة الملك عبد الله في قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٧. وفعلاً، أعطيت أوامر لإدارة قناة الجزيرة بعدم التطرق الى

كل محاولات تحسين العلاقات بين الرياض والدوحة حتى وقت قريب باءت الفشل، لأن المكاسب التي حقّقها القطريون كانت كفيلة بتأجيل المصالحة

أية مسألة سعودية من دون العودة الى الادارة العليا، ومالبث أن اختفت الأصوات الناقدة للنظام السعودي والآراء التي تقيّم بصورة نقدية السياسات السعودية الداخلية والاقليمية.

وفي آذار (مارس) ٢٠٠٨، قام الأمير سلطان بن عبد العزيز بزيارة الى الدوحة من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين، وفي تموز (يوليو) من العام نفسه عقدت قمة ثنائية بين الملك عبد الله والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وتشكّل مجلس مشترك برئاسة وليي العهد في البلدين يتعامل مع كل الملفات السياسية والامنية والاقتصادية والتجارية والاعلامية ..

وبعد أن بدأ العدوان على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩، بدأ التباين واضحاً بين الدوحة والرياض وسعى الجانب القطري الى عقد قمة طارئة في الدوحة، وتشكيل موقف عربي مشترك في المحافل الدولية من أجل إرغام مجلس الأمن على الضغط على الاسرائيليين لجهة وقف العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، ولكن وقفت السعودية ضد هذا التوجه، حتى أن أمير قطر ألقى بياناً في القمة الناقصة في



انقلاب المحاور: قطر، سوريا، السعودية

الدوحة إبان العدوان على القطاع أبدى أسفه على حال العرب، وقال كلاماً في الإنقسام العربي أثار تعاطف الشعوب العربية وخصوصاً كلامه عن المحاولات التي كان يقوم بها من أجل انعقاد نصاب القمة الذي ما إن يكتمل حتى ينفرط. ولكن ذلك لم يمنع من مواصلة مسيرة تحسّن العلاقات بين البلدين، ففي مايو ٢٠١٠ عفا أمير قطر، بناء على طلب من الملك عبد الله، عن عدد من السعوديين إتهمتهم الدوحة بالمشاركة في انقلاب قام به مؤيّدون لأمير قطر السابق الشيخ حمد آل ثاني والد الأمير الحالي، عام ١٩٩٦.

ولكن ما جرى بعد اندلاع الثورات الشعبية في العالم العربي أدى إلى خلط أوراق التحالفات في المنطقة، في عملية دراماتيكية يعاد خلالها تشكيل خارطة التحالفات، وترتيب الحلفاء والخصوم، صحيح أن (الجزيرة) دعمت الثورة في مصر فيما كانت السعودية بقيت داعمة لنظام مبارك، ولكن الجانبين القطري والسعودي كانا على تنسيق شبه كامل في الملفات الليبية واليمنية والسورية. فلأول مرة تعمل القناتان (الجزيرة) و(العربية) في جبهة واحدة وبشراسة غير معهودة ضد النظامين الليبي والسوري. نعم هناك تباين في الموقف من البحرين، وخصوصاً بعد نشر قناة (الجزيرة) الانجليزية تقريراً وثائقياً عن الثورة الشعبية في البحرين اشتمل على إدانة واضحة للنظام الخليفي، الأمر الذي أدى الى تأزّم العلاقات بين آل خليفة وآل ثاني، وبدأت التصريحات المتبادلة تأخذ شكل الانتقادات الشخصية.

على أية حال، هناك من يرى أن ربيع العلاقة بين قطر والسعودية لن يطول بسبب تباين المصالح بينهما، وهناك من يرى أن لدى قطر مصلحة في التهدئة من أجل مونديال الدوحة ٢٠٢٢، ولكن قد لا يكون ملعب الكرة مصّمماً على مقاييس السياسة، فللأخيرة قوانين لعب خاصة بها، وقد تنقلب الدوحة حين لا تجد سبباً يبقيها في حالة عناق مع الشقيقة اللدودة!

سقطت رؤية (المستقبل)

١٤ آذار يندب آل سعود

عبد الوهاب فقي

واكب آل سعود التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط منذ اندلاع الثورات العربية في ٥ كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي بدقّة، فقد كان الخطر المحدق بعرش آل سعود مفزعاً، إذ أدركوا بأنهم هدف رئيسي لربيع العرب، بل هناك من تنبأ بوقوع الثورة في السعودية عقب الثورة المصرية مباشرة. وفي لحظة هلع، تخلّى آل سعود عن حلفائهم في الخارج، وتركوهم يصارعون من أجل مصيرهم السياسي دون مساعدة من صديق أو معين، فقد ذهب النفوذ السعودي في لبنان خلال انشغال بالذات، رغم أن أصوات الحلفاء في ١٤ آذار بحّت وأصحابها يستغيثون بآل سعود من أجل انقاذ المجد الآذاري الذي لم يحلم به لا سعد الحريري ولا أصغر تنظيم سياسي في فريق ١٤ آذار.

خرج سعد الحريري من السلطة في لبنان بطريقة لافتة، خصوصاً وأن قطبين من فريق ١٤ آذار قد التحقا بالأغلبية الجديدة وهما نجيب ميقاتي (رئيس الحكومة الحالي) ومحمد الصفدي (وزير المالية الحالي)، إلى جانب أعضاء بارزين في فريق وليد جنبلاط، والذي نظر إلى تنكبّهم الى المعارضة القديمة بأنه إشارة خضراء من السعودية بدعم فرص صعود ميقاتي، والتخلي عن رهان الحريري الخاسر.

حاول سعد الحريري واهماً أن يطمئن حلفاءه بأن فريق ١٤ آذار هو الحليف الوحيد والأثير للسعودية في لبنان، ولكن ما لبث أن تبدّد الوهم حين بدأت مرحلة الحساب والعقاب من قبل السعودية قد يكون أخفّها ما كان يرد في مقالات داود الشريّان من انتقادات شديدة لسعد الحريري الذي يكاد يصفه بـ (الطفل)، وأنه ليس بحجم الطائفة السنيّة في لبنان ولا بإرثها التاريخي، أما وراء الكواليس فقد سمع سعد الحريري كلاماً قاسياً من الأمراء السعوديين، الأمر الذي انعكس على كل نشاطاته بما فيها النشاط التجاري المتمثل بدرجة أساسية بـ (سعودي أوجيه).

قد يكون اختيار سعد الحريري فرنسا المحطة الأولى لرحيله، ربما الأبدي، من السياسة، مؤشّراً على أن ثمة منغّصات تحول دون عودته الى السعودية، موطنه الثاني. وكانت صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية قد ذكرت بأن رئيس تيار فريق ١٤ آذار ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري قد (لجأ الى فرنسا). ونقلت الصحيفة عن الكاتب جان بيار بيرين أن الأميركيين والسعوديين نصحوا الحريري بعدم العودة الى لبنان، فيما استغلّت صحيفة أميركية هذا الخبر لتضعه في سياق الحرب على حزب الله، وملف المحكمة الدولية لتصنع خبراً يقول أن حزب الله ينوي اغتيال سعد الحريري على خلفية اتهامه باغتيال والده.

من وجهة نظر مراقبين سياسيين عرب وأجانب، أن التحذيرات التي تلقاها الحريري بضرورة توخي أقصى درجات الحيطة والحذر كانت تهدف الى إبعاده عن المشاركة في مداولات واجتماعات القوى السياسية لتشكيل الحكومة اللبنانية وعرقلة

حاول سعد الحريري واهماً أن يطمئن حلفاءه بأن فريق ١٤ آذار هو الحليف الوحيد والأثير للسعودية في لبنان، ولكن ما لبث أن تبدّد الوهم

الوصول الى التفاهم وحل القضايا العالقة. ولكن الهدف مالبث أن تحوّل الى مصيدة لمن خطّط له، فقد نجح رئيس مجلس النوّاب نبيه بري في تقديم تنازل صعب وتاريخي كيما ينجح مهمة ميقاتي بتشكيل الحكومة، ما أدى الى صدمة فريق ١٤ آذار.

وبصرف النظر عن صحة المعلومات حول تحذيرات جديّة تلقاها سعد الحريري بشأن تعرّض أمنه الشخصي للخطر، فإن ماهو حقيقي أن الحريري خرج من حلبة السياسة بضربة قاصمة، لم يكن يتوقّعها، وصفها بالخديعة، خصوصاً من قبل الحلفاء وليس الخصوم.

كل ما قيل لاحقاً عن أخطار على حياة سعد الحريري هو بمثابة (إخراج لبق) لخروجه من السياسة، بل وهروبه من مواجهة المصير الحتمي، فالرجل تعرّض لنكبة كبرى لم يكن يتوقّعها، فقد استثمر (اغتيال والده) خمس سنوات وحقق به أرباحاً في السياسة والتجارة، ولكن تبيّن أن في فريقه فضلاً عن المعارضة وخارج لبنان من سئم هذا النوع من الإبتزاز الذي ينزع الى اختزال الوجود السني في لبنان وربما في خارجه أيضاً في عائلة الحريري ومن ورائها السعودية. ولذلك لم يكن بعيداً عن الحقيقة تحالف العوائل السنيّة التقليدية: كرامي، سلام، ميقاتي، الصفدي..لمواجهة تغوّل الحريرية السياسية والمالية في لبنان وخارجه، وقد يكون هذا التحالف سبباً كافياً لدى السعودية من أجل تجاوز بيت الحريري والإستجابة لمعادلة سنيّة لبنانية جديدة تقوم على إعادة الاعتبار للعوائل السنية الكبيرة في لبنان.

ثمة في فريق سعد الحريري من ساءته النتيجة التي وصل إليها حال تيار المستقبل على وجه الخصوص، وفريق ١٤ آذار عموماً، فوجّه انتقادات الى الراعي السعودي، الذي تخلّى عن حلفائه في لحظة حاسمة.

نهاد المشنوق، عضو في تيار المستقبل، وله مواقف مشهودة في السجال السياسي الدائر منذ سنوات في لبنان بين فريقي الموالاة والمعارضة قديماً وحديثاً. وإن اختيار المشنوق كيما يطلق صفّارة الهجوم على السعودية ليس مستغرباً، فله مقالات سابقة في تقويم السياسة السعودية، يمكن استدعاؤها في سياق المواقف الراهنة. فقد ظهر المشنوق على شاشة (المستقبل) في ٢ آب (أغسطس) الجاري ووجّه انتقاداً شديداً للدول الخليجية عموماً وللسعودية خصوصاً لموقف الرافض للتغيير في المنطقة.

موقف المشنوق يستدعي مواقف سابقة له يقيّم فيها النظام السياسي السعودي، والملك عبد الله كنموذج للحالكم القبلي. ففي مقالة له بعنوان (ماذا حدث لـ "السمع السياسي" السعودي؟) في ٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٦. بدأ مقالته بتحليل مشهد الوفود القبلية والعشائرية والشخصية وهم يتحلّقون حول الملك عبد الله حيث تقدّم الطلبات خطيّاً إليه.

تحدث بنكهة إنكار لطريقة التملّق حيث يتحدث ممثل عن الوفد ويكون غالباً (أكثرهم فصاحة وقدرة على المديح بمليكه واختيار الأوصاف التي ترضي سامعه الى حد الابتكار). ويعلّق المشنوق (تتوالى الكلمات وتتراكم رسائل الحاجات الى درجة تتساءل معها هل ما تراه هو ديوان ملكي سعودي نفطي يفيض دخله عن ميزانيته أسبوعيا مع ازدياد أسعار النفط، أم أن أصحاب الحاجات يتبعون دولة أخرى وجدوا في الديوان ملجأ يقصدونه لتلبية حاجاتهم الملحة؟).

تحدث عن مكالمة لأحد الأمراء يريد أن يعلّق فيها على كلام للمشنوق وصف فيه النظام السعودي

تحالف العوائل السنيّة التقليدية: كرامي، سلام، ميقاتي، الصفدي لمواجهة تغوّل الحريرية السياسية والمالية في لبنان وخارجه

بالهرم في مواجهة الأنظمة الشابة. المشنوق بادر الى الرد بطريقة بدوية استعرض فيها مواقفه الإطرائية لآل سعود وأولها (كرم الأمير سلطان)!، قبل أن يعرّج على المشروع الإيراني في العراق وغياب الدور السعودي فيه، واكتفاء القيادة السعودية بثقافة الشكوى، لا سيما تهريب السلاح عبر الحدود السعودية العراقية التي تبلغ طولها ٩٠٠ كيلومتر. وقد عارض المشنوق حينذاك الحل المتمثل في إقامة سياج أمني ممغنط، وفضّل بدلاً عن ذلك الإنفتاح على القبائل السنيّة (حيث العلاقات التاريخية أو عبر العشائر المختلطة التي تفتّش عن راع لها. فكيف براع سعودي)، إذاً فكرة الرعاية السعوديّة قارّة في وعيّ فريق المستقبل، ويحاول تعميمها على كل المناطق.

بدا المشنوق في مقالته سعودياً أكثر من آل سعود أنفسهم في محاولة تشجيعهم على لعب دور منافس لإيران، في كل ملفات المنطقة: العراق، لبنان، فلسطين، الأمن الإقليمي. أكثر من ذلك، أن تحريضية المشنوق أخذت شكلاً طائفياً واستدعائه مصطلح (الهلال الشيعي)، حيث قال بأن الأخير اتخذ (صفة هلال الأزمات بعد انضمام حماس السنّية اليه). هو يرى بأنه إذا كان العراق له وضع خاص ومعقّد فإن (فلسطين وأهلها مكان طبيعي وشرعي للمال والدور السعودي). يزيد في تحريض الأمير على مساندة تيار المستقبل بقوله (هل تعلم يا سمو الأمير وأنا أعلم أنك تعلم أن هناك عائلات في مناطق سنّية مثل طرابلس وعكار يجري إغراؤها وإقناعها لتتشيع سياسياً على الأقل. وان في فلسطين ومصر حالات مماثلة يعرف عنها الرئيس حسني مبارك.

وان هناك عمليات مماثلة في قرى الشريط الحدودي اللبناني السنّية ايضا). وسرد تفاصيل لأحداث ذات طابع طائفي محض مثل وصول خمسمئة مقاتل من الحرس الثوري الايراني الى لبنان عبر دمشق، واجتماع السفير الايراني في الكويت بوجهاء الشيعة، وغيرها مما لا يمكن وضعه سوى في سياق الابقاء على (تيار المستقبل) كمعتمد سنّي وحيد في لبنان على حساب الطوائف السنيّة الأخرى، وهذا ما يفسر غضب المشنوق والتيار الذي ينتسب إليه من تخلي السعودية عنه.

كان المشنوق يحاول استدراج السعودية بدرجة أكبر الى لبنان من أجل التعويض عن خسائرها في المناطق الأخرى، ولذلك خاطب الأمير على طريقة إياك أعني واسمعي ياجارة بقوله (من يرد أن يعوض ما فاته في العراق، وما لم يجده في سوريا، وما لن يسمعه من طهران، فعليه أن يكون حاضراً في لبنان وإلا فإنه سيفقد السمع السياسي لما يحدث في المنطقة).

من الواضح كان المشنوق يصوغ رؤية لتيار (المستقبل) من أجل استدراج الدور السعودي في لبنان أولاً، ثم احتكار حق رعايته السعودية. ولذلك، كان عمل كتّاب ومنظري تيار الحريري مكثّفاً لجهة فتح الأبواب للتدخل السعودي في لبنان واعتماد التيار كممثل لهذا التدخل، فلأول مرة يصبح رفع العلم السعودي وصورة الملك عبد الله والبوح بالتماهي مع السعودي اعتيادياً بل احتفالياً في وقت يبالغ فيه تيار المستقبل وفريق ١٤ آذار بانكار التدخل الإيراني!

المشنوق عاد وكتب مقالة ثلاثية الأجزاء في صحيفة السفير بعنوان (مملكة تفقد صبرها..)، جاء في الجزء الأول منها بتاريخ ٥ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨، توقع بقيام تجمع من دول عربية تضم السعودية ومصر لمواجهة سورية ودورها المدخلي لانتشار النفوذ الايراني في العراق وفلسطين ولبنان. المشنوق وفي محاولة لتغذية الغرائزية المذهبية لدى آل سعود المتفجّرة أصلاً، وصّف بطريقة خاصة (الانتشار الايراني السياسي والمذهبي خطر يهدّد الأمن القومي للكثير من الدول العربية..).

صار المشنوق معنيّاً بالكتابة عن السعودية المأمولة التي يريدها أن تكون منافساً لإيران وصرّاف آلي لتمويل المشاريع السياسية الخارجية السنيّة، لمواجهة المشروع الشيعي الإيراني. في لهجة دفاعية واضحة يقول (صارت صورة الارهاب تقترب من كلّ من يحمل جواز السفر السعودي. فكانت المبادرة العربية للسلام التي أطلقها بصفته ولياً للعهد في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢ وأظهر دوراً سعودياً سلمياً في النزاع العربي الاسرائيلي التزمت به كل الدول العربية).

غفل المشنوق عن وعيه القومي وخصوصاً فيما يرتبط بالقضية الفلسطينية التي لا يمكن لمبادرة سعودية بما تنطوي عليه من تنازلات مهينة للقضية والشعب الفلسطيني أن توفّر حلولاً عادلة وحاسمة. المشنوق رأى في مبادرة الملك عبد الله محاولة ليس لمساعدة الشعب الفلسطيني بل لوقف ما اسماه

(الإنتشار الإيراني)، لأنه يدرك بأن ايران قدّمت ما لم تقدّمه القيادة السعودية للقضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً.

في لبنان، صاغ المشنوق رايـاً حاسماً بأن السعودية لاتخفي دعمها لحكومة السنيورة ولقوى الرابع عشر ىمن آذار وخاصة لسعد الحريري، وهو رأي سيعارضه بشدة لو صدر من فريق المعارضة السابقة، ولكن تبريره كان أن قوى ١٤ آذار (تعمل بشعارات لبنانية)!!

في الجزء الثاني من مقالته بتاريخ ١٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨، أضاء فيها على السياسة الأميركية إزاء السعودية بوجه خاص، وبدت النزعة الذرائعية فاقعة، حيث قدّم المشنوق صورة ورديّة عن العلاقات بين الرياض وواشنطن وما تنعكس على مواقف الإدارة الاميركية من ملفات المنطقة. فهو يدرك بأن المعاملة الفريدة التي حظي بها فريق ١٤ آذار ما كان لها أن تكون بهذا القدر من الحميمية إلا لأن العلاقات السعودية الأميركية كانت استراتيجية وفي غاية الانسجام. ولكن في بيئة خصامية لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يجد المشنوق نفسه ملزماً بتقديم صورة استثنائية تقوم على رسم مسافة فاصلة للسعودية عن السياسة



المشنوق والتنظير الى عصر الحريرية المنتهي

الأميركية، ولكن ذلك كله لا يوضع إلا في سياق مناجزة المشروع الايراني، حسب فحوى كلامه!

في الجزء الثالث من مقالته بتاريخ ١٧ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨، كان المشنوق يأمل في صوغ الرؤية السعودية حول لبنان، من وجهة نظر (مستقبلية)، وربما (حريرية)، ولكنه غاص في تفاصيل وشؤون العائلة المالكة، وكأنه يريد إبلاغ القارىء بأنه مقرّب منها، وأنه يحتفظ بعلاقات وثيقة معها..

المشنوق، بوصفه عضواً في تيار المستقبل، المنهزم سياسياً في معركة الحكومة، يعتبر الهزيمة ليست سياسية فحسب، بل هزيمة رؤية جرى الاشتغال على سبكها وتعميمها على مدى سنوات، وتحديداً منذ اغتيال الحريري الأب، ويخشى المشنوق أن زمنه السياسي والثقافي قد انتهى سعودياً، وقد يأتي من فريق ميقاتي ـ الصفدي من يقدّم رؤية مختلفة تقوّض ميراث الحريرية بكل ما متعلقاتها ورموزها.

موت جيل التأسيس..

سؤال الجيل الثالث

محمد السباعي

جيل التأسيس من آل سعود على وشك الإنقراض، ما يضع مستقبل الدولة السعودية على المحك. وسواء صدقت التقارير بشأن رحيل ولي العهد الأمير سلطان أم لا، فإن الأوضاع الصحيّة للملك وولي العهد وحتى الأمير نايف، النائب الثاني ووزير الداخلية، والأمير سلمان، حاكم الرياض، والمرشّح الأوفر حظاً لمنصب النائب الثاني في حال رحيل سلطان، تعزّز من المخاطر المحدقة بالنظام السعودي.

الصورة العامة للملك عبد الله الذي استلم السلطة فعلياً في أغسطس ٢٠٠٥، لا توحي بأن لديه القدرة اليوم على ممارسة السلطة، وقد يدخل في المرحلة الانتقالية قبل أن يختفي من الدنيا، تماماً كما هو حال الملك فهد الذي قضى عقداً كاملاً بلا وعي سياسي يؤهّله للاضطلاع بإدارة الدولة.

كل التهكنات اليوم حول مصير أي من الأمراء يصبح واقعاً أو يوشك أن يكون، بعد أن أصبحت قوانين الطبيعة حاكمة على مصير الأمراء.. لم تعد للملك عبد الله قدمان ثابتتان اليوم في أي من الوقائع أو الصراعات السياسية، فهو يتصرّف كما لو كان أحداً يدير بالنيابة عنه شؤون الحكم. يصفه العارفون بأنه (ربع ملك)، وهم في ذلك منصفون، فالرجل لا يملك سلطة مليئة في عملية صنع القرارات الكبرى. السعودية في الخارج على خلاف الأوضاع الصحية لقادتها، تنزع نحو إثبات أن لها دوراً رئيسياً في التطوّرات السياسية، وأن هذه الحيوية المفتعلة تهدف إلى إيهام الخصوم قبل الحلفاء بأنها تملك يداً عليا في ملفات المنطقة والعالم.

وإذا كان المال النفطي يحجب أزمات الحكم السعودي وصراعات الأجنحة المحتدمة داخل القصور، فإن حجم الأزمات التي تحيط بمملكة آل سعود خارجياً على الأقل هذا العام (وخصوصاً منذ اندلاع الثورات العربية) يفوق بتأثيره وقدرته ما عرفه آل سعود في السنوات العشرين الأخيرة. المبادرة الهجومية التي تبنناها آل سعود بعد الثورة المصرية، لم تكن دليل قوة، ولولا التواطؤ الأميركي الأوروبي مع السعودية وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي لكانت معادلات المنطقة قد تبدّلت لصالح الشعوب المتطلّعة نحو الديمقراطية.



ماذا بعد جيل العجزة؟

دخلت منطقة الشرق الأوسط والعالم إلى مرحلة جديدة منذ بدء (ربيع العرب)، ما تطلب قراءة جديدة لخريطة المنطقة، جعلت كل دولة تعيد، وبصورة إفرادية، حساباتها السياسية وخريطتها الأمنية. آل سعود كانوا في مقدمة الحكّام العرب الذين شعروا بأن موج الثورة سيصل إلى قصورهم، مهما تظاهروا بـ (الخصوصية) و(الاستثنائية)، فقد كان لاستعداداتهم الأمنية في ١١ آذار (مارس) الماضي، وهو يوم الغضب المقرر من قبل مجموعات على شبكات التواصل الإجتماعي، دلالة واضحة على أن العائلة المالكة كانت مذعورة من احتمالات انفجار الوضع الشعبي في أرجاء المملكة، بما يؤول الى سقوط النظام.

مصدر التهديد نابع من أن الثورات العربية جاءت في وقت يعيش فيه جيل التأسيس أسوأ أيامه، ليس فقط بفعل الأوضاع الصحية لرموز هذا الجيل ولكن لأن الخلافات الداخلية بلغت حدوداً خطيرة تهدّد وحدة العائلة المالكة. الهرم الذي أصاب النظام السعودي، جعله غير قادر على مواكبة التطوّرات الجديدة، ولذلك جاءت القوانين التي أصدرها الملك عبد الله في ١٧ آذار (مارس) الماضي، وتالياً قانون مكافحة الإرهاب الذي كشفت عنه منظمة العفو الدولية ووضعتها على موقعها في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي، لتوحي بأن جيل التأسيس توقّف به الزمن عند لحظة تاريخية معينة، وبات لا يعي من (أمور دنيا) الناس شيئاً.

منذ أكثر من عام والملك عبد الله يسعى إلى تأمين مستقبل أبنائه ورجاله في الحكم، لأن في ذلك ضمانة لجناحه في معادلة الحكم في المستقبل، وللحيلولة دون استفراد الجناح السديري بكامل السلطة. فأربعة من أبنائه تسنّموا في عهده مناصب هامة: إمارة منطقة نجران، رئاسة الحرس الوطني بمرتبة وزير، موفد خاص، ونائب وزير الخارجية، كما تولى عدد من رجاله من بيت التويجري مناصب هامة في الديوان الملكي.

مراقبون اعتبروا تعيين إبن الملك مؤخراً في منصب نائب وزير الخارجية، مؤشر على حسم عملية تقاسم السلطة بين الملك والأمراء الثلاثة: سلطان، ونايف، وسلمان، وقد يكون مؤشراً أيضاً على صحة الأخبار القائلة بأن الأمير سلطان قد فارق الحياة، وأن تسلّم الأمير نايف منصب ولي العهد مجرد مسألة وقت..لفت أحد المراقبين الإنتباه الى قصة إطلاق النار على قصر الأمير نايف بجدة، وأنها قد تأتي في سياق تعزيز حظوظه في العرش.

وفيما تضيق حلقة الأجل حول جيل التأسيس، يصبح الحديث عن علاقة الأبناء، الذين لم يكابدوا مرحلة التأسيس وانغمسوا في نعيم السلطة في مرحلة مبكّرة من أعمارهم، فقد أذهلت الشهوات كثيراً من الأمراء عن التفكير في سبل الحفاظ على السلطة. يضاف الى ذلك، أن رحيل الآباء يجرّد الأبناء من شخصية توافقية جامعة تتمتّع بصفات كاريزمية يمكن الإلتفاف حولها في الملمّات.

الخلاف بين الأبناء واسع ومتشعّب، والإحساس المتزايد لدى أبناء الأجنحة المهمّشة داخل العائلة المالكة يجعلهم أكثر نقمة على "أبناء العم" الذين يتقاسمون معهم حقاً متكافئاً في توارث السلطة.. إن نقل السلطة الى أفراد محدّدين من الجيل الثالث، قد يعني الحسم قبل موت جيل التأسيس، ولكن ما

يحمل بداخله من مخاطر الصراع العنيف داخل العائلة المالكة ليس سهلاً تجاوزه.

ما هو على درجة مماثلة من الأهمية، أن اهتمامات وهموم جيل التأسيس يختلف عن الجيل الثالث، فقد ينسي الأخير الصراع على السلطة في الداخل ملفات السياسة الخارجية التي قد يخوض فيها لماماً، دع عنك أن يكون للجيل الثالث تطلّعات للعب أدوار تاريخية في المنطقة وفي العالم.. باستثناء ربما قلة نادرة من الأمراء مثل الأمير تركي الفيصل، والأمير بندر بن سلطان، والأمير سعود الفيصل، إن بقي محافظاً على صحته، ولكن هؤلاء ليس مرشح لهم لعب أدوار رئيسية في المستقبل، لا سيما مع اختفاء الأمير سلطان الذي سيدع أبناءه بلا داعم حقيقي في استحقاقات السلطة.

السعودية في الخارج على خلاف الأوضاع الصحية المتدهورة لقادتها، تنزع نحو إثبات أن لها حيوية سياسية ولو مفتعلة من أجل إيهام الحلفاء قبل الخصوم

من المرشّح أن يخسر الجيل الثالث مناطق نفوذ تقليدية مثل لبنان، واليمن، والبحرين، والمغرب، ما لم تتحوّل مناطق النفوذ إلى حلبات لصراع أجنحة في العائلة المالكة، أو قد يكون الأمراء في أتون لعبة أمم بأحجام مختلفة. قد يفسّر التدخل السعودي السافر في اليمن والبحرين وغير المباشر في سورية وليبيا ومصر وتونس بمثابة مرحلة تمهيدية يقودها جيل التأسيس قبل انتقال السلطة بالكامل الى الجيل الثالث، بما يسهّل عليه مهمات في الخارج، قد ينشغل عنها بحكم اتساع دائرة الصراع على السلطة في الداخل.

نعم، قد يتم التعويض عن انقراض جيل التأسيس بمزيد من التدخّل الأميركي، الذي سيدير في الخفاء شؤون الدولة (ويجري الآن ذلك ولكن إلى حد ما غير مباشر)، لثقة الأميركيين بقدرة الجيل الثاني على التعامل مع الأزمات.

هناك دون ريب في الجيل الثالث من هو على استعداد لأن يسلّم البلاد والعباد للأميركيين على أن يحصل على بطاقة العبور الى العرش، أو لعب دور فاعل في الدولة. الأمير بندر بن سلطان قد يكون الأسم الأبرز من بين أمراء آل سعود في هذا المجال، ولكن حقيقة الأمر أن كل الأمراء تقريباً يتقنون فن التقارب مع الأميركي، بمن فيهم المحسوبين على خط التشدد في العائلة المالكة مثل الأمير نايف وإبنه الأمير محمد، وهما مهندسا الإتفاقية الأمنية ـ الإستراتيجية مع إدارة الرئيس جورج بوش الإبن سنة ٢٠٠٨، والتي كشفت عن بعض تفاصيلها المخزية وثائق ويكيليكس (وقد نشرناها في أعداد سابقة).

وبخلاف ما قيل قبل بلوغه العرش عن (نزعة عروبية) شديدة لدى الملك عبد الله، فإن الرجل أظهر ولاءً أميركياً غير مسبوق، فاق كل توقعات المراقبين دع عنك العروبيين. ينقل عن فؤاد عجمي بعد لقائه بنائب الرئيس الأميركي ديك تشيني في مكتبه عشيّة مبايعة عبد الله ملكاً على السعودية قوله بالحرف الواحد: (our man has come).

وكتب نهاد المشنوق، المقرّب من السعودية، في مقدمة مقالة له في جريدة السفير البيروتية بتاريخ ١٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨ بعنوان (مملكة تفقد صبرها): (تعطي زيارات المسؤولين الأميركيين المتكررة على اختلاف مستوياتهم الى السعودية الإنطباع بأن العلاقات الاميركية ـ السعودية تعيش أيامها الذهبية. فالحفاوة التي استقبل فيها العاهل السعودي الرئيس جورج بوش في جدة منذ أشهر محاطا بأشقائه والمسؤولين في المملكة، استثنائية).

رصد المشنوق الزيارات المتكررة والمتوالية للمسؤولين الأميركيين في السنوات الاولى من عهد الملك عبد الله، يقول المشنوق (التأكيد هناك زيارات على غير هذا المستوى الرفيع من المسؤولين لا تعطى لها صدارة الاعلام ولا يعلم بها إلا من يستقبلهم من المسؤولين السعوديين)، وكل ذلك ينبىء عن علاقة خاصة بين الأميركيين والملك عبد الله..

يحاول البعض تقديم تفسيرات ساذجة لما يعتبرونه (تفهماً) من قبل الملك عبد الله للسياسة الأميركية في المنطقة، على أساس أن الرجل مازال يتبنى مواقف مبدئية، نسمع عنها ولا نراها. لن نخوض طويلاً في هذا النقاش الذي نملك فيضاً من الأدلة على نفي أي تبرئة وتبييض صفحة الملك عبد الله فيما يرتبط بالمواقف العروبية. وما يهمنا هنا القول بأن بعد الأمركة في العائلة المالكة ليس جديداً ولكنّه بقي غير مباشر، وأن الجيل الثالث الذي سيكون عدد المتنافسين فيه كبيراً، مع قلّة اعتناء بالبروتوكولات العائلية، وتعاظم الميولات الذاتية، سيكون خاضعاً تحت رعاية الأميركي الذي لن يسمح لأي خلاف داخلي بالتأثير على مصالحه الحيوية، فالنفط أعزّ على الإدارة الأميركية من آل سعود وكل الآلات في منطقة الخليج.

حين قرّرت الولايات المتحدة إزالة نظام صدام حسين لم تشاور آل سعود في الأمر، رغم أن ذلك سيهدد مصالحهم، وحين احتلوا أفغانستان لم يطلبوا الأذن منهم، بل أرغموا آل سعود على فتح الأجواء وتسهيل مرور القوات الأميركية البرية الى العراق والطائرات الى العراق وافغانستان، وأن مجرد الاعتراض يتفهمه الأميركيون دون القبول به.

صحيح أن الادارة الاميركية تسعى لأن تكون سياساتها الخارجية غير متصادمة مع مصالحها في المناطق الحيوية وخصوصاً في السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن ذلك لا على سبيل الإلتزام، بل الترجيح غير الملزم. الأميركيون في البيت الأبيض هم ممثلون لمصالح شركات كبرى في مجالي صناعة النفط والسلاح، وليسوا ممثلين عن الشعب الأميركي، ولذلك، فإن أي تهديد يقترب من مصالح الشركات الكبرى يعني أن لاشيء يحول دون التدخل المباشر عسكرياً وسياسياً وأمنياً..

لاشك أن الأميركيين يستعدون ليوم يغيب فيه كل أفراد جيل التأسيس، ويكونوا معنيين بصورة مباشرة بتسوية الصراعات التي ستحتدم دون مناص حول العرش. إن ما ينعكس في الاعلام الأميركي والأوروبي عن الخلافة في السعودية بعد غياب أي من أبناء الملك عبد العزيز ليس سوى ما يعبر عن قلق الحكومات الغربية على مستقبل مصالحهم، ولذلك صار مألوفاً في الاعلام الأجنبي وحتى في مواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات الحوارية السعودية تناول أعمار الأمراء وحالتهم الصحية، فقد أصبح هذا الموضوع جزءاً من السيرة اليومية في السياسة الدولية، يليها على الفور الانشقاقات المحتملة داخل العائلة المالكة وصراع الأجنحة المحتمل بين هذا الأمير وذاك.

منذ أكثر من عام والملك عبد الله يسعى إلى تأمين مستقبل أبنائه في الحكم، للحيلولة دون استفراد الجناح السديري بكامل السلطة وتقويض جناحه

اعتقد البعض بمن فيهم أمراء يتطلعون لنيل نصيبهم في الخلافة السعودية بأن تشكيل هيئة البيعة برئاسة الأمير مشعل بن عبد العزيز، سيوفّر ضمانات أكيدة للأبناء والأحفاد، على أساس أن تختار الهيئة واحداً من ثلاثة أسماء يقترحها الملك المقبل لاختيار ولي عهده، ولكن قبل أن تنتعش الآمال، فاجأ الملك نفسه إخوته وأفراد عائلته بتعيين نايف نائباً ثانياً، ما يجعله ولي عهد مؤكّد. في الرؤية الأولية كان تشكيل الهيئة قد وضع آلية لانتقال هادىء للسلطة داخل العائلة المالكة، ولكن تعيين نايف نائباً ثانياً جعل أكثر من عشرة آلاف أمير وأميرة في حال ارتياب من إمكانية خروج السلطة من الجناح السديري، وقد ينتقل العرش الى بيت نايف الذي سيصبح امبراطوراً للأبد.. فهل يقبل الجيل الثالث بالصمت خياراً أو بالشرهات بديلاً.

الـوهـابـيّـة: مـذهـب الـكـراهـيـة

الجزء الثالث ـ لاهوت التكفير

سعد الشريف

قد يكون علماء الوهابية أكثر من كتب في موضوع التكفير، ضوابطه، مصاديقه، وشروط انطباقه على المعيّن أو العموم، وحذّروا من الوقوع فيه. وبحسب أحد المنافحين عن تهمة التكفير ضد الوهابية (الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، وأنصاره إهتمّوا وأولوا عناية فائقة بمسألة التكفير وضوابطها، ومن الذي يستحق التكفير والقتال ومن الذي لا يستحق..)[1].

ولكن في المقابل، إنفردت المدرسة الوهابية بكونها الأكثر استعمالاً لسلاح التكفير ضد خصومها والمخالفين لمتبنياتها العقدية القائمة على تفسيرات خاصة وصارمة. فهل ذلك نابع، مثلاً، من نزوع دفاعي لدرء الإتّهامات عنها، الأمر الذي يجعلها تلوذ بهذا النوع من الإغراق الثقافي والفقهي لجهة إبعاد شبهة التلبّس بتهمة التكفير، أم أن الأمر يتعلّق ببساطة بعملية تأصيل شرعي للتكفير، أو كما يقول الوهابيون، بحسب العادة، نحن لا نكفّر بلا دليل أو حجّة؛ أم أن ثمة أمراً ثالثاً يفيد بأن ثمة فصاماً بين الروْية العقدية النظرية والتطبيق العملي، بما يجعل الحكم منفصلاً عن موضوعه، أم لا هذا ولا ذاك، وإنما هو أمر يتعلق بتناقض بين القول والفعل؟

يتّفق الوهابيون على أن التكفير في تاريخ المسلمين بدعة خوارجية، ولكن ما يلبث أن يعتنقوها سيرة وعقيدة، حتى عابوا على من نهى عنه وحاربه وإن كان هدفه نبيلاً وهو، على سبيل المثال، (توسيع دائرة الإسلام) وإن، حسب روْيتهم العقدية، (جيء بالمكفّرات الظاهرة).

في تواصل مع قراءتنا للمصنّفات الوهابية في موضوع التكفير، نقف عند رسالة للشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن الحسن آل الشيخ (المتوفي سنة ١٣١٩هـ) بعنون (عيون الرسائل والمسائل..حكم تكفير المعيّن والفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة)، وتعدّ، أي الرسالة، مرجعاً رئيساً لدى مشايخ المدرسة الوهابية، وخصوصاً في موضوع التكفير.

أورد الشيخ إسحاق في رسالته ما اعتبره أدلّة شرعيّة على تكفير المعيّن، منها ما قال بأنه جاب المناطق ووقف على ما وصف بأنها (مظاهر الكفر والإبتداع لدى الدهماء المنتسبين للإسلام)، ومنها قوله أن (بعض من شافهني منهم بذلك سمع من بعض الإخوان أنه أطلق الشرك والكفر على رجل دعا النبي صلى الله عليه وسلم واستغاث به، فقال له الرجل: لا تطلق عليه حتى تُعَرِّفه، وكان هذا وأجناسه لا يعبأون بمخالطة المشركين في الأسفار وفي ديارهم بل يطلبون العلم على من هو أكفر الناس من علماء المشركين، وكانوا قد لفّقوا لهم شبهات على دعواهم..). وهم حسب قوله (عند التحقيق لا يُكَفرون المشرك إلا بالعموم، وفيما بينهم يتورعون عن ذلك)، يقول بعد ذلك (ثم دبت بدعتهم وشبهتهم حتى راجت على من هو من خواص الإخوان..). فالرجل ينكر على أهل دعوته تهاونهم في تكفير الآخرين، ويطالبهم بالإمتثال لسيرة التكفير التي جبلوا عليها وتوارثوها، إذ الأصل كما يظهر من كلامه الحكم بكفر الآخر حتى يثبت العكس!

يؤسس الشيخ اسحاق آل الشيخ روْيته العقدية إزاء الآخر في ضوء رسائل جدّه الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ليخلص للقول بأن (من له أدنى معرفة إذا رأى حال الناس اليوم ونظر إلى اعتقاد المشايخ المذكورين تحيّر جداً ولا حول ولا قوة إلا بالله، وذلك أن بعض من أشرنا إليه بحثته (..) عن هذه المسألة فقال نقول لأهل هذه القباب الذين يعبدونها ومن فيها فعلك هذا شرك وليس هو بمشرك، فانظر ترى واحمد ربك واسأله العافية، فإن هذا الجواب من بعض أجوبة العراقي التي يرد عليها الشيخ عبد اللطيف..).

وفق تلك الروْية التكفيرية، يرى الشيخ إسحاق آل الشيخ مقاطعة كل من يندرج في خانة الكفّار والمشركين وبلادهم، ومن هذه حاله لا يمكن أن يصوغ روْية في الدين تقوم على التسامح والمحبّة والإعتدال، وهي روْية تستوعب الأغلبية الساحقة من علماء الوهابية. يقول في رسالته المومأ إليها أعلاه:

(تأمّل اليوم حال كثير ممن ينتسب إلى الدين والعلم من أهل نجد يذهب إلى بلاد المشركين ويقيم عندهم مدة يطلب العلم منهم ويجالسهم، ثم إذا قدم على المسلمين وقيل له: إتق الله، وتب إلى ربك من ذلك، إستهزأ بمن يقول له ذلك، ويقول: أتوب من طلب العلم؟ ثم يظهر من أفعاله وأقواله ما ينبئ عن سوء معتقده وزيفه، ولا عجب من ذلك لأنه عصى الله ورسوله بمخالطة المشركين فعوقب، ولكن العجب من أهل الدين والتوحيد لانبساطهم مع هذا الجنس الذين أرادوا أن يقرنوا بين المشركين والموحّدين، وقد فرق الله بينهم في كتابه وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم).

فهذا الرأي لايقف عند حدود الحكم على الآخرين، بل هو يفرض طائفة تدابير تعبّر عن هذا الحكم، ومنها القطيعة الشاملة مع من ليس مسلماً، بعد، بطبيعة الحال، نفي صفة الاسلام عنه، إن كان من المسلمين وليس على دين الشيخ ابن عبد الوهاب!

يحمل آل الشيخ على من يشيد ببلاد المشركين وبمعاملة أهلها، ويعتبر ذلك باباً الى الشرك. يقول ما نصّه:

(ومن المصائب أنه إذا قدم هذا الجنس على المسلمين عاملوهم بمثل معاملتهم قبل الذهاب للمشركين من الإكرام والتحية، وقد يظهر منهم حكاية وثناء على بلاد المشركين واستهجان المسلمين وبلادهم، مما يعلم أنه لا يظهر إلا من سوء طويّة ويبقون على ذلك دائماً، وقليل من يستنكر ذلك منهم، وأما كون أحد يخاف عليهم الردّة والزيغ بسبب أفعالهم فلا أظن ذلك يخطر ببال أحد، فكأن هذه الأحكام الشرعية التي يحكم بها على من صدر منه ما ينافيها).

ولو قدّر للشيخ اسحاق أن يرى أهل دعوته وهم يكيلون المدائح وينخرطون في معاهدات حماية واتفاقيات تجارية وتحالف استراتيجي سيموت مرة أخرى كمداً، وماذا عنه لو قرأ مدح الشيخ عايض القرني لبلاد الغرب وما وجد فيها من احترام للقانون وآدمية الانسان فلربما أخرجه من الملّة!

في سياق متصل بالتكفير الوهابي، نقرأ للشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في ردّه على برجس العراقي الذي قال بإسلام زوّار القبور، والذي يصرّ الوهابيون على تسميتهم (عبّاد القبور)، فهو يلزم العراقي بتقديم الدليل على إسلامهم بقوله: (فإن دعوى العراقي لإسلام عبّاد القبور تحتاج دليلاً قاطعاً على إسلامهم فإذا ثبت إسلامهم منع من تكفيرهم..)، متجاهلاً أصلاً لدى عامة المسلمين بقبول إسلام المرء والأصل صحة إسلام من يدّعيه ولا يجوز التحقيق في نوايا المسلمين، بل الأصل براءة ذمة المسلم، بحسب العز بن عبد السلام، وبراءته من الأقوال والأفعال كلها. ولكن الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ يعتقد بأن ثمة معايير عقدية وضعت من قبل من يعتبرهم (أئمة الهدى ومشايخ الدين مثل شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب..) للحكم على إيمان أو كفر شخص بعينه مثل فخر الدين الرازي، أو إبن عربي، أو الزمخشري، وغيرهم وأحياناً جماعة بعينها كالقدرية والمرجئة والأشاعرة والمعتزلة والجهمية والشيعة والصوفية.. وكل ذلك بإسم الكتاب والسنة: (وإنما يكفّر من نطق بتكفيره الكتاب العزيز وجاءت به السنة الصحيحة وأجمعت على تكفيره الأمة، كمن بدّل دينه وفعل فعل الجاهلية الذين يعبدون الأنبياء والملائكة والصالحين ويدعونهم، فإن الله كفّرهم وأباح دماءهم وأموالهم وذراريهم بعبادة غيره نبياً أو ولياً أو صنماً، لا فرق في الكفر بينهم كما دلّ عليه الكتاب العزيز والسنّة المستفيضة..). ولا ريب أن من يدخلون تحت طائلة هذه التهمة غالبية المسلمين.

لنتأمل طبيعة الجدل الدائر بين العراقي والوهابي هنا لأنه يعكس خطّين عقديين متباينين، بل ورؤيتين متقابلتين، فبينما يرفض العراقي تسمية زيارة القبور (عبادة ودعاء) ويضعها في خانة أخرى هي (التوسّل والنداء) ويراه مستحباً، يصرّ الوهابي على أنه عبادة وتأليه وعلى حد قوله (وهيهات أين المفر والإله الطالب)، ولذلك يصرّ على (أنها من الشرك المكفّر)، بحسب رؤية الشيخ ابن تيمية. وما يثير الدهشة أن هذه القضية الخلافية (زيارة أو عبادة القبور) رغم أنها تنطوي على بعد سرائري، قد حسم فيها الشيخ إبن تيمية من موقعه في بلاد الشام ولم يحضر العراق حتى يقرر معاينة ما إذا كانت زيارة الشيعة أو الصوفية للقبور والأضرحة هي من باب الزيارة أو العبادة، ولكنه خلص الى الحكم القاطع (يستتاب فإن تاب وإلا قتل بضرب عنقه).

إجماع الأمّة.. أيّ أمّة؟

ثمة صورتان متقابلتان، الأولى تفيد بأن غالبية الأمة لم تفهم معنى التوحيد الخالص كما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجاء في كتاب الله عزّ وجل، وبالتالي لا يصدق عليها، أي الأمة، إسم الإسلام أو أهل السنة والجماعة، أي أنها عادت الى الجاهلية (كما تكشف بوضوح شروحات كتاب التوحيد للشيخ العثيمين والشيخ الفوزان)، وفي الثانية نجد غالباً ما تتكرر عبارة (أجمعت أو اجتمعت الأمة عليه) أو على الحكم بتكفيره..فأي أمة تلك المعنية في أدبيات الوهابية؟ هل هي الأمة الجاهلية أو الأمة الوهابية؟! أم أن الأمة تصبح مطلوبة حين يراد حشدها في أي حكم وهابي بتكفير المسلم المختلف، وتصبح غائبة تماماً حين يراد عرض النظام العقدي الوهابي؟

في نصّ صريح يقول: (وإنما يكفّر الشيخ محمد من نطق الكتاب والسنة بتكفيره واجتمعت الأمة عليه، كمن بدّل دينه وفعل فعل الجاهلية الذين يعبدون الملائكة والأنبياء والصالحين ويدعونهم، فإن الله كفّرهم وأباح دماءهم وأموالهم وذراريهم بعبادة غيره، نبياً أو ولياً أو صنماً لا فرق في الكفر بينهم كما دل عليه الكتاب العزيز والسنة المستفيضة..).

ثمة تناقضات غير مفهومة في نصوص التكفير الوهابية. من ذلك قول الشيخ اسحاق آل الشيخ: (أن الله تعالى لا يعذّب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول، هذا في الجملة، والتعيين موكول إلى علم الله، وحكمه هذا في أحكام الثواب والعقاب وأما أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر، فأطفال الكفار ومجانينهم كفار في أحكام الدنيا لهم حكم أوليائهم..). فالى جانب مخالفة هذا الرأي النصوص المرعية في الشريعة فيما يرتبط بشروط الإيمان والكفر، فإنه يوكل الأمر الى الله في الآخرة فحسب ويمنعه عنه في الدنيا مع أنه هو سبحانه من أنزل الكتب والرسالات والأحكام للدنيا والآخرة. حتى القول بأن أحكام الدنيا موكولة للبشر وأحكام الآخرة موكولة لله سبحانه وتعالى، فإنه جلّت قدرته لم يمنح بشراً سلطة الحكم على مافي قلوب الناس.

أما الآيات التي يستدل بها فلا صلة لها مباشرة بالإيمان والكفر، فهي تصدق على المسلم والكافر..كقوله تعالى (وما كنّا معذبين حتى نبعث رسولا)، وقوله تعالى (رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) أو قوله تعالى (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين). وإن الإعراض عن الحجة أو العناد فهما ينطبقان على المسلم والكافر. وأما القول بأن حجة الله تقوم على الكفار في زمان دون آخر، وفي بقعة وناحية دون أخرى فإن الحجة تلزم أهل الزمان الذي تبلغهم والمنطقة التي تصلها، وكذا الحال بالنسبة للشخص.

من المفارقات المثيرة، أن الشيخ اسحاق آل الشيخ يعتبر مجانين الكفار كفاراً، ولكنه يعذر في مكان ما الصغير والمجنون (لعدم عقله وتميزّه) فهما من الأربعة الذين (يدلون على الله بالحجة يوم القيامة)، بحسب حديث الأسود وأبي هريرة وغيرهما، فهل يختلف مجنون عن آخر، كما العقلاء، أم أن المعايير الوهابية في الجنون تختلف عمّا أجمعت عليه شرائع السماء والأرض!

ثمة أدلة مستفيضة ومصنّعة واجتهادات مفتوحة ومطلقة تتيح مثل هذا التساهل في إطلاق الأحكام ذات الطبيعة الإجمالية، كالقول بناءً على رأي جازم لإبن القيم مثالاً (بكفر المقلّدين لمشايخهم في المسائل المكفّرة إذا تمكنوا من طلب الحق ومعرفته وتأهّلوا لذلك وأعرضوا ولم يلتفتوا..)، فهنا يصبح الحكم بكفر الجماعات جائزاً، دع عنك من لم يتمكّن من طلب الحق ومعرفته ولم يتأهل لذلك (وكلا النوعين لا يحكم بإسلامهم ولا يدخلون في مسمى المسلمين حتى عند من لم يكفر بعضهم).

في رسالة بعث بها الشيخ إسحق بن عبد الرحمن آل الشيخ سالف الذكر (إلى من يراه من الإخوان وكافة الرؤساء في ساحل عمان ومن يليهم من أهل فارس وجعلان، من المنتسبين إلى السنة والإيمان)، يقول

فيها بأن نجد باتت هي دار الاسلام. وخاطبهم قائلاً (حتى صار دياركم معقل الإسلام ومهاجر السادات والأعلام..). ووصف فيها الجهيمة بـ (المبتدعة الملحدين)، وتوقّف عند (أهل الملل عندنا لما سمعنا بمن جاسوا خلال الدين، وهمّوا باختلاس عقائد المسلمين، وأدخلوا الشبه ليصدّوا بها الناس عن الحق الواضح المستبين، من أحسائي ذي غل وفارسي مضل، فتقربوا إلى الله تعالى بالبعد عن داعي الشبهات، واطلبوا علم التوحيد بدليله من البينات).

وهنا نقطة جديرة بالتأمل وتتعلق بالهجرة، وتعني مفارقة البلد أو الجماعة المشركة والكافرة في تعبير احتجاجي غير مباشر، وتنطوي في الوقت نفسه على موقف عقدي، وهي أحد صور البراءة من المشركين، والتي تقوم على فكرة الاعتزال والانتباذ قصياً. وتبني الوهابيون الحكم العقدي القائل بأن (تارك الهجرة عاص مرتكب محرماً على ترك الهجر..)، إذ لا يكفي مجرد الموقف القلبي ولابد من إظهار العداوة والبغضاء للمشركين..

ونتوقف هنا أيضاً عند بعض الآراء المستمدة من الآباء المؤسسين للخط التكفيري الوهابي، وكيف أصبحت مادة ثقافية شعبية يجري تداولها بوصفها جزءاً من الدعوة، حيث لم يجد كثير من الدعاة ما يبثّونه بين أتباعهم ولعموم الناس سوى الإسهاب في تقويم معتقدات الآخرين. فقد أجاب الشيخ حامد العلي على سؤال عن تكفير المعيّن وشروط إقامة الحجة، فأجاب ابتداء (من لم يدخل في دين الإسلام فهو كافر بلا خلاف سواء بلغته الحجة أم لا..). وحول ردّة أهل الشهادتين، فيقول بعد أن ينفي دليل المعذرية يقول (على هذا تجتمع الأدلة التي تدل على أن الجهل معتبر في الحكم بالردة، والتي تدل على أنه غير معتبر).

من بين صور الردّة الإعتقاد بوحدة الوجود، واتخاذ قبور الصالحين آلهة معبودة، ونحو ذلك، فمن يصدق ذلك عليه؛ (فهو ليس بمسلم أصلاً). وحين نفكك هذا المقطع، نجد أن له في الأدبيات الوهابية تأصيلاً وتقعيداً، وعلاوة على ذلك مصاديق وإحالات، فوحدة الوجود يحال فيها الى الشيخ محي الدين ابن عربي، وعبادة قبور الصالحين يحال فيها الى الصوفيّة والشيعة وقد تشمل غالبية المسلمين.

هذا الرأي العقدي نجد ملامحه في النص التالي: (وكون بعض هؤلاء لم يتلقّ غير التصوّر المناقض لأصل الإسلام في بيئته ليس بعذر لأنه أصلاً لم يعرف الإسلام، وإنما عرف ديناً آخر يظنّه الإسلام، فالواجب دعوته إلى الإسلام حينئذ، لا أن يقال هو مسلم ولا يكفّر حتى تقام عليه الحجة!). بل يزيد على ذلك توضيحاً وبلغة جازمة (بل هو مثل الكافر الذي لم يعرف الإسلام أصلاً، فيُدعى إليه، وغاية ما يقال: أنه إن مات ولم تبلغه الحجة ليعلم أن ما هو فيه، ليس هو الإسلام الذي بعث به محمد صلى الله عليه وسلم، فإنه يكون له حكم أهل الفترة في الآخرة).

يقتفي العلي المنطق العقدي الوهابي الذي ينطلق من رؤية كونية خاصة ليصل في نهاية المطاف إلى حكم إجمالي يخرج غالبية المسلمين من دائرة الاسلام، ولذلك بإمكان المرء أن يقرأ النتيجة من التأسيس العقدي للرؤية الكونية الوهابية. فهو حين يضع معياراً محدداً وصارماً للتوحيد، بل ولمعنى الإسلام عموماً، يؤول الى قسمة العالم الكلي بكل أديانه، والعالم الفرعي، أي عالم الإسلام بكل مذاهبه، الى مؤمنين وكفّار، ومن بين هؤلاء بحسب هذه الرؤية: (الذين يعكفون على القبور ركّعاً وسجّداً، قد تعلّقت بها قلوبهم توكّلاً وتعظيماً، وامتلأت أفئدتهم من خشيتها ورجاءها وسلّموا لها تسليماً، فهؤلاء كفار ليسوا بمسلمين أصلاً، ولم يعرفوا أصل معنى الشهادتين، فكيف يطلق عليهم إسم الإسلام، وعلى أي أساس يرفعون إلى هذا المقام، فلا يقال عن هؤلاء لايكفّرون حتى تقام عليهم الحجّة، بل هم كفار، وكون هؤلاء وأمثالهم لم يجدوا غير هذا الدين فدانوا به، لا يمنع إطلاق إسم الكفر عليهم). وأنكر في الوقت نفسه مقولة ابن الوزير في أحد مفاسد التكفير وما تؤدي اليه من فرقة وتوهين للمسلمين وهذه المفسدة حري دفعها بمزيد من التحري والتدقيق والتوقف عن إطلاق حكم التكفير، وقال بالرأي نفسه الشيخ أبو حامد الغزالي.

وعارض العلي من امتنعوا عن تكفير من لم تقم عليه الحجة أو نطق بالشهادتين مهما فعل حتى بعد إقامة الحجة، وتكفير من لم يبلغه الإسلام في الدنيا حتى اليهود والنصارى..الخ. ويزعم العلي بأنه في الطائفة الوسط (الذين يجعلون شرط قيام الحجة في موضعه المشروع دون غيره، ولايعطّلون أحكام التكفير عن مواضعها الشرعية). وقد رأينا حال الوسطية المزعومة كيف أنها لا تكاد تدخل في الإسلام إلا من سار على نهج الوهابية. من أمثلة الوسطية ما قاله (ولبيان أن ما لا يبقى معه أصل الإسلام، مثل عبادة القبور، ونحو ذلك، فإنه لا يكون من مسائل العذر بالجهل..).

ما يدعو للتأمل وفي الوقت نفسه الإنكار أن العلي وهب السائل سلطة لا تصحّ إلا لله عزّ وجل، وفي أقصى الحالات لكبار العلماء والمجتهدين، وهي الحكم على إيمان الناس. يقول العلي ما نصّه: (أما قولك بم تنصحني، فأنصحك بأن لا تقدم على تكفير المعيّن ممن نطق بالشهادتين إلا إذا علمت أنه وقع في مكفّر منصوص على أن به يخرج من الملّة. فإن تردّدت في كون المكفِّر يشترط له إقامة الحجة أم لا، أو وجدت العلماء تنازعوا في مسألة معينة، هل هي مما يشترط له البيان قبل تكفير المعين أم لا؟ ولم يتبيّن لك الصواب، ولم يمكنك أن تقيم الحجة لتخرج من الخلاف، فالسلامة لا يعدلها شيء، لاسيما إن كان المحكوم عليه ممّن لا تتعلق به أحكام أنت مخاطب بها، لكن هذا لا يمنع من إطلاق حكم الكفر على ما قاله أو فعله، وأن الواقع فيه يكفر على سبيل العموم)[٢].

ولنتخيّل كيف سيكون حال مجتمع ما بل والأمة بأسرها وهي تطبّق نصيحة العلي، بحيث يصبح كل شخص يرى نفسه على الدين الحق وغيره على الباطل المحض، وكيف سيفعل التكفير فعله في البيت الواحد، والعائلة الواحدة، والبلدة الواحدة، والمنطقة الواحدة، والبلد الواحد.. أليس مثل هذه النصائح ما تؤسس لحروب أهلية، وتوتّرات إجتماعية مرشّحة لأن تأخذ شكل المصادمات العنيفة بين الأفراد والجماعات..ثانياً، أليس التكفير حكم شرعي، يقوم على الأدلة الشرعية المعتبرة بحسب عقيدة علماء الوهابية، فكيف يتم تفويض حكم شرعي خطير حذّر من استعماله رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال بأن (من قذف مؤمناً بكفر فهو كقتله)، وقال (ص):(لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك)، فكيف قبل العلي ان يضع هذا السلاح الخطير في يد سائل من عامة الناس؟!

صورة أخرى في التكفير، وفي موقف عقدي بإيحاء واضح الدلالة والإشارة، يفتي الشيخ عبد الرحمن البرّاك بتكفير ما يصفه (المستهزىء بالدين) وهو وصف يمتلك البرّاك وحده حقّ تطبيقه. ففي سؤال جاء: (من المعلوم أن الإستهزاء بالدين أحد نواقض الإسلام، وكفرٌ مخرجٌ من الملّة، ولكن هل يقال بأن هذا المستهزئ – بعد إقامة الحجة عليه وإصراره على ذلك – كافر؟ أي هل يكفر بعينه؟ أفيدونا مأجورين). أجاب البرّاك قائلاً: (..من استهزأ بشيء مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن ومن السنة الصحيحة أو شرائع الإسلام، كالصلاة والصيام والحج فإنه يكفر بذلك بعينه، ومثل هذا لا يجهل تحريمه وقبحه من كان عائشاً بين المسلمين، فإن الله تعالى قال في المنافقين الذين سخروا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فأنزل الله فيهم: ﴿قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ×لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾

[التوبة: ٦٥-٦٦]، فحكم عليهم سبحانه وتعالى بالكفر بأعيانهم، فمن استهزأ بالله أو بالرسول صلى الله عليه وسلم أو بالقرآن أو بشرائع الإسلام عالماً عامداً مختاراً فإنه كافر بعينه، فنقول هو كافر، يعني أنه يصير مرتداً عن الإسلام، تجب استتابته، فإن تاب وإلا قتل..)[٣].

وكان البرّاك قد أفتى بردّة كاتبين سعوديين بتهمة الإستهزاء بالدين، بما استوجب، وفق رؤية البرّاك، ردّتهما وبذلك يستتابا وإلا يقتلا. والسبب في ذلك هو مقالتين قارب فيهما الكاتبان قضايا إجتهادية تختلف عن طريقة البرّاك وعلماء الوهابية عموماً، ولم تتضمن ما ينبيء عن استهزاء بالدين في صغيرة منه أو كبيرة، وإنما هو اجتهاد في تقويم أمور ذات صلة بالدين ولا علاقة لها بالأصول الإعتقادية في الإسلام.

التكفير على قاعدة سياسية

لا ينحصر التكفير في الحقل العقدي، فقد يكتسب بعداً سياسياً، بل ثمة من أهل العلم وأهل الحكم من يريد توظيف التكفير في السجال السياسي، في سياق نزع مشروعية أي حراك سياسي بطابع مطلبي وحقوقي، كالذي يعتبر من يخرج على الحاكم ولو بطريقة سلمية خارجاً عن الإسلام، وأنه يموت ميتة جاهلية.

عبد المحسن بن حمد العباد البدر كتب في مقالة بعنوان (خطورة الإفساد في بلاد الحرمين بعد إصلاحها)، في ٣ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ للتعليق على الثورات العربية ومحاولات نقل التجربة الى المملكة، واعتبر دعاة التظاهر (جناة)، والسبب؟ (لأن الدولة في هذه البلاد قائمة على تحكيم شريعة الإسلام). وحمل على مؤسسي (حزب الأمة الإسلامي) وأسبغ عليهم مسمى (حزب التسعة الرهط) ليتطابق مع الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون)، بل اعتبر مطالبة النساء بحقوقهن السياسية والاجتماعية (إنفلاتاً)، وتقليداً للغرب الكافر!

البدر الذي يبدي منافحة واضحة عن النظام السعودي يميل إلى خلط الأوراق، فهو من جهة يوجّه سهاماً إلى التيار الليبرالي المختلف معه والذي يحمّله مسؤولية الدعوة للتظاهر والخروج على الدولة، وفي الوقت نفسه يلمح إلى ما فعله التيار في مؤسسات الدولة التعليمية خصوصاً لجهة علمنة الحياة الاجتماعية.

يقول ما نصّه: (وما حصل في الآونة الأخيرة من انفلات النساء وكذا إنشاء كليات حقوق وقانون وذوبان الجامعات الاسلامية وإضعافها في مجالات اختصاصها وغير ذلك من الأمور التي لا تنبغي ليس مردّه إلى ولي الأمر لما فيه خير وصلاح، بل مردّه إلى البطانة، وقد كان في رئاسة الديوان الملكي رجل فاضل مدة تزيد على ثلاثة عقود في عهود الملوك فيصل وخالد وفهد..وكان همزة وصل بين الملك وأهل الخير ولاسيما شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز وبعد إقالته قبل عدّة سنوات ومجيء غيره تغيّرت الحال والله المستعان). من الواضح، أن البدر يتحفّظ على عهد الملك عبد الله، الذي قرّب أبناء الشيخ عبد العزيز التويجري، وخصوصاً مستشار الملك خالد التويجري. والبدر يعتقد بأن التيار السلفي والعلماء خسروا في عهد الملك عبد الله، ولكن ذاك قبل ١٧ آذار (مارس) الماضي حيث أعاد الملك الإعتبار لعلماء الوهابية بحظر توجيه نقد لهم وانزال عقوبات قاسية ضد من يتعرّض لهم في وسائل الإعلام!

حمل البدر أيضا على المجموعة التي تقف وراء دعوة (نحو دولة الحقوق والمؤسسات)، والتي وقّع عليها جمع من من الرجال والنساء وجاءت عقب انفجار الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا وطالبوا فيها بالإستماع لصوت الشباب وتطلعاتهم وطموحاتهم ومطالب الشعوب في الإصلاح والتنمية والحرية والكرامة ورفع الظلم ومقاومة الفساد.

وعارض البدر دعوة المجموعة إلى انتخاب أعضاء مجلسي الوزراء والشورى واعتبر ذلك تقليداً للغرب الكافر ولدولة الإستعمار الأولى، يقصد بريطانيا. وكان البدر قد صنّف سنة ١٤٢٦هـ كتاباً بعنوان (العدل في شريعة الاسلام وليس في الديمقراطية المزعومة). يقول البدر ما نصّه: (كل من يريد التغيير في هذه البلاد بما يتفق مع ماكان عليه الغرب إما أن يكون إبتلي بمرض الشبهات وهو يريد الحرية في الرأي ولو كانت إنحلالاً، أو أبتلي بمرض الشهوات في النساء وغيرها أو يريد الوصول الى شيء من الولايات).

التكفير بشروط غير ملزمة

غالباً ما يتحدّث علماء ودعاة الوهابية عن شروط صارمة في التكفير، ولكن حين التأمّل نجد بأنها شروط غير ملزمة لهم، بل قد يكون خلافها.

في الجانب الوردي من المشهد: نشرت رابطة العالم الاسلامي رسالة مختصرة بعنوان (التكفير وضوابطه)، للدكتور منقذ بن محمود السقّار، الباحث في ادارة الدراسات والبحوث في الرابطة. استعرض فيها الكاتب قصص التكفير في تاريخ المسلمين وبين اتباع المذاهب والفرق حتى غدت سمة غالبة. يقول ما نصّه: (من أهم الأسباب التي غذّت فكر التكفير في واقعنا المعاصر ما تلقاه من توقف الكثيرين عن تكفير من لا يسع مسلماً إلا تكفيره، إذ وصل الأمر ببعضهم الى التوقف في اطلاق الكفر على اليهود والنصارى..). ثم يقول (فمثل هذا التفريط يمهّد الطريق لظهور المخالف الذي يكفّر النصارى ومن وافقهم في أعيادهم ومناسباتهم..)[٤].

وفي المجمل الكتاب يشتمل على آراء جديرة بالتأمل في توضيح أبعاد الرويات والاحاديث الواردة في الكفر ومغازيها، والحاجة إلى التريّث في استعمالها كأدلة بمفردها دون النظر إلى الأبعاد الأخرى، خصوصاً وأن حكم التكفير ليس عقلياً وانما شرعي، أي يستند على أدلة سمعية ليس القياس من بينها.

يقول بأن الراسخين في العلم من علماء الإسلام (لا يعتبرون الوقوع في الكفر مسوغاً للحكم بكفر المسلم قبل تبين حاله، فإنهم يفرقون بين وصف الفعل بالكفر ووسم فاعله بهذا الحكم..)[٥].

وقد أورد فيضاً من الآراء لعلماء المذاهب الاسلامية قاطبة يتوقفون فيها عن تكفير شخص بعينه فيما الاحتمالات واردة بأن يكون ما يمنع صدق الحكم عليه وأن الله سبحانه وتعالى قد يعلم منه غير ما يعلم منه من يطلق الحكم.. ومن ذلك وجوب الاكتفاء بالحكم على ظاهر المسلم والاعراض عن السرائر، وهذه قاعدة شرعية متينة.

في المقابل، ثمة صورة مناقضة تماماً يعرضها رئيس مجلس القضاء الاعلى السابق وعضو هيئة كبار العلماء الشيخ صالح اللحيدان في محاضرة له بعنوان (فضل دعوة الامام محمد بن عبد الوهاب). يبدأ اللحيدان محاضرته بما نصّه: (..عاد الى الجزيرة في غالب ربوعها ألوان من الإشراك، وفشت فيها بدع متنوعة... ومن الضلالات وجود الشرك الأكبر في هذه الجزيرة...فالإشراك متفشي والحدود مهجورة..فكان قلب الجزيرة قد خيّم عليه إظلام قاتم، وكأن الله جلّ وعلا إدّخر لأحد أبناء هذه الجزيرة من يحمل راية التوحيد، وينادي بدعوة الرسول فتقشع دعوته ظلمات الباطل ويقضى بها على معاقل الشرك والضلال)[٦].

ويتسلسل اللحيدان في تقديمه تصوّره الديني الراديكالي القائم على تكفير الآخر: (..فمهما صلّى الإنسان وصام، ومهما تصدّق وبذل، مهما رفق بالناس وأحسن، إذا كان باقياً على شيء من الشرك الأكبر لم ينفعه شيء..)[٧]. أين هذا الجواب من كلام شقيق بن عبد الله العقيلي التابعي المتفق على جلالته حين قال: (كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة) رواه الترمذي وإسناده صحيح.

وفي رؤيته الكونية الصارمة المشتملة على تكفير ضمني لبلاد المسلمين يقول ما نصّه: (..لم يكن في بلاد العالم الإسلامي كله شيوعاً للتوحيد وانتشاراً لإخلاص العبادة واستنكار البدع بسمة عامة كما في هذه البلاد..)[٨]. ويمزيد من الإيضاح: (..إن الناس إذا نسوا ما كانت عليه البلاد قبل الدعوة ظنوا أن هذا الشيء الذي نعيشه وهذا الخير الذي نتفيؤه وهذه النعم التي يتلقاها صغارنا عن كبارنا وأحياؤنا عن أمواتنا وقت حياتهم أنها كانت من تراث البلاد وكانوا عليها من قديم الزمان، بينما مبدؤها من حدود المائة والخمسين بعد الألف (١١٥٠هـ) ونشأة سلطانها بعد ذلك في عشر أو قريب من ذلك..)[٩]. أليس في هذا النص حكم غير مباشر بتكفير من كان يعيش قبل هذا التاريخ، أي قبل ظهور الشيخ ابن عبد الوهاب؟!

في سؤال مباشر للشيخ اللحيدان: هل الآباء والأبناء الذين وقعوا في الشركيات دون علمهم في العصور القديمة قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، هل هم مشركون، أفتونا مأجورين؟

اجاب: (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون) البقرة ـ١٣٤. والأمر الآخر: إن الشرك الأكبر لا يعذر به أحد[١٠].

ويتبين من هذا الجواب أن اللحيدان يرى بأن كل من سبق دعوة ابن عبد الوهاب مشركون.

وفي سؤال عن كتاب (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) والموقف منه أجاب اللحيدان متهجّماً على كل من ينال من كتب علماء الوهابية (..إذا رأيتم أحداً يغمزها فاتهموه في عقيدته..)[١١].

وفي سؤال عن موقفه من الدولة العثمانية وخروج ابن عبد الوهاب عليها، قال اللحيدان: (..فلا شك أن نجداً ومن سار على المنهج الذي سارت عليه أول إقليم في ذلك الوقت خرج عن سلطان الدولة العثمانية، لأن الشرك الأكبر لا يستنكر في وقتها والأضرحة تشيَّد على الأموات، ولا يقتل إنسان دعا بالشرك الأكبر أو يلزم)[١٢]. وكل تلك الأحكام تصدر بتساهل مفرط، ولكن حين تخرج بنتيجة: أن الوهابية مذهب تكفيري، يقال لك بأن ذلك بهتان عظيم وعداون أثيم على الوهابية، وفرية، فإن لم يكن هذا الكلام تكفيرياً فما هو التكفير إذن؟

هنا نرى ما يعني التكفير لدى اللحيدان وأهل دعوته. في سؤال: هل صحيح أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومنهجها تتحمّل جريمة الشباب التكفيريين؟ فأجاب: (..التكفير الذي وجد في هذه الفترة هو في الحقيقة جلب لنا بعد حرب الأفغان والإتحاد السوفييتي واختلاط الشباب بأناسٍ آخرين هناك وسماع بعض دعايات المعترضين، وإلا فجميع المتعلمين في المملكة من قبل عام التسعين (١٣٩٠هـ) ومن عام التسعين ومن عام الأربعمائة (١٤٠٠هـ)، إنما تعلموا على منهج كتب الشيخ وأبنائه وتلامذته ولم يكن هناك تكفير ولا تضليل ولا دعايات منهجية، ولم يكن عندنا في نجد وفي المملكة دعوة تبليغ ولا دعوة إخوان ولا دعوة سروريين..)[١٣].

وهذا الكلام يسترعي التأمل في كلام اللحيدان نفسه قبل ذلك، ثم استدعاءً مكثفاً لنصوص مستفيضة في رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأبنائه وأحفاده والتي تنطوي على تكفير مناطق وأعيان، وما يقال عن الإخوان الذين خرجوا على إبن سعود في ١٩٢٧، وحجّتهم في ذلك أن إبن سعود عطّل الجهاد، وكذلك حركة الإخوان الثانية التي قادها جهيمان العتيبي وتحصّنوا بالحرم المكي في نوفمبر ١٩٧٩، ومشايخ الصحوة الذين كتبوا (مذكرة النصيحة) والتي اشتملت على إعادة أسلمة للدولة السعودية. وفوق ذلك، فإن من يعود إلى الأدبيات العقدية لتنظيم القاعدة يجدها مبنية على كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الشرك والولاء والبراء والهجرة والجهاد..

حول التقارب مع الشيعة، يقول اللحيدان: (أما التقارب بحيث يترك الرافضة عقيدتهم ويوالون من يوالي أبا بكر وعمر وعثمان وصحابة محمد صلى الله عليه وسلم ويشهدون لعائشة بالبراءة ويؤمنون بأن القرآن لم يحرّف وأن من قال بتحريفه كفر. وأن من اتهم عائشة بالزنا كفر.. إن أرادوا أن يتقاربوا إلينا بترك هذه الأمور كلها، فنحن نفرح بهم.. وأما أن نتقرب فنسكت عن بيان الحق ونقول: نحن إخوان. فلا شك أن هذا هو الضلال المبين، ومن يدعو إلى السكوت عن بيان الحق والسكوت عن رد الباطل، هذا لا يدعو إلى خير وإنما يدعو إلى ضلال)[١٤].

فهنا لايكتفي اللحيدان بإخراج الشيعة من دائرة الاسلام، بل يفترض أن الإتّهامات واقعة بالقطع، ولا حاجة للتريّث، وإذا وجدت في كتاب أو عدة كتب هل هي متبنيات عامة لدى الشيعة، كما ينسحب الحال على كل المذاهب الاسلامية الأخرى؟!

سئل اللحيدان عن حكم المشاركة في الحوار الوطني الذي يضم، حسب السائل، (علمانية ورافضية وقبورية صوفية وأهل سنة حركيين وغيرهم)، فأجاب: (لاشك أنه بادرة غير محمودة وأنه عمل غير مناسب، والناس مضت عشرات السنين ولم يوجد هذا، وكان من سبقنا خير منا من علماء وحكام)[١٥]. فهل بحسب المنطق الوهابي يعتبر ذلك خروجاً على ولي الأمر، باعتبار أن مبادرة الحوار الوطني هي من الملك عبد الله نفسه، فإذا كانت غير محمودة، فهل ذلك يعتبر خروجاً على النظام؟! وأليس رفضه الحوار دليل على نفيه لإسلام كل تلك الجماعات؟!

سئل عن صحة الرواية القائلة بأن الشيخ أبا حامد الغزالي مات تائباً وعلى صدره (صحيح البخاري)، فأجاب: لم أطلع على هذا، لكن لن نحاسب عنه. ولم ينكر على السائل حكمه على الشيخ الغزالي بخروجه عن الاسلام، حتى يحتاج الى وضع صحيح البخاري على صدره في إشارة الى تخليه عن خطه الفكري.

التكفير يستثني الحكّام

ثمة معذّرية غير متناهية يوفّرها علماء الوهابية للحكّام، تمنع تكفيرهم في كلّ الأحوال وما يترتب على ذلك من تدابير: نزع يد الطاعة، والخروج على الحكّام. يمثّل سعيد بن وهف القحطاني من أبرز المنافحين عن الحكّام، بمن فيهم حكّام الجور. بل ثمة في كتاباته ما يلفت الى أنه ما كتب في التكفير إلا ليدافع عن الحكّام ويؤصّل لحرمة الخروج عليهم.

من الواضح أن القحطاني ينزع الى الدفاع عن الحاكم في بيان خطر التكفير، كما يظهر في تشديده على طاعة ولاة الأمر وإن طغوا. فهو يصدر عن رؤية سياسية وليس ثيولوجية، ولا يتطرق من جهة ما الى تكفير المسلم الآخر، مع أنه ينطلق في خطبته حول خطر التكفير من موقف يعتبر تسامحياً: (ولا يجوز تكفير المسلم إلا اذا تحققت الشروط في كفره وانتفت الموانع ويكون ذلك من الراسخين في العلم)[١٦].

ولكن ما يلبث أن يدور الحديث برمّته حول تكفير الحكّام والعلماء

المتماهين معهم، وانعكاسات ذلك. ويذكر من المفاسد التي تحصل بسبب التكفير: إحتقار العلماء وإهانتهم والوقوع في أعراضهم..ومن آثارها قتل الإنسان نفسه بالتفجير أو بغيره، وقتل المعاهدين والمستأمنين، والذميين، والحربيين الذين يتطلب قتالهم إذن الامام[١٧].

هنا تتموضع رؤية الشيخ ناصر الدين الألباني بطابعها النمطي المتوارث كقوله: (ولا شك بأن واقع أولئك العرب في عصر الجاهلية مماثل لما عليه كثير من طوائف المسلمين اليوم!)[١٨]. ويشرح ذلك على النهج التيولوجي الوهابي (وأما غالب المسلمين اليوم الذين يشهدون بأن [لا إله الا الله" فهم لا يفقهون معناها جيداً، بل لعلهم يفهمون معناها فهماً معكوساً ومقلوباً تماماً)، فمثل هؤلاء في نظر الألباني (فهو والمشركون سواء، عقيدة، وإن كان ظاهره الاسلام)، ثم يقدّم رأياً حازماً بما نصّه: (فإني أقول كلمة ـ وهي نادرة الصدور مني ـ وهي: إن واقع كثير من المسلمين اليوم شرٌ مما كان عليه عامة العرب في الجاهلية الأولى من حيث سوء فهمهم لمعنى هذه الكلمة الطيبة، لأن المشركين العرب كانوا يفهمون ولكنهم لايؤمنون ـ حقاً ـ بمعناها..)، ليختم بالقول: (..أنا أقول اليوم: لا فائدة مطلقة من تكتيل المسلمين ومن تجميعهم، ثم تركهم في ضلالهم دون فهم هذه الكلمة الطيبة، وهذا لا يفيدهم في الدنيا قبل الآخرة) لأن في الآخرة، حسب رأيه (فلا يفيد شيئاً إلا اذا كان قائلاً لها وهو فاهم معناها أولاً، ومعتقداً لهذا المعنى ثانياً)[١٩]. وهذا الرأي نجده يتكرر لدى أكثر من رمز وهابي معاصر من الذين لا يهمهم كثرة المسلمين، بل يرون مبادرات التقريب والتوحيد بين المسلمين عبثية وبلا طائل، لأنها مبادرات لا تستند على معنى موحّد للتوحيد.

شأن كل علماء المدرسة الوهابية، فإن الألباني يرى بأن من مصادر توحّد المسلمين وافتراقهم هو توحيد الأسماء والصفات، أي إثبات كل الصفات المادية الواردة حول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم. يقول الألباني: (أنا أعرف بالتجربة أن كثيراً من إخواننا الموحّدين السلفيين يعتقدون معنا أن الله على العرش استوى دون تأويل، ودون تكييف، ولكنّهم حين يأتيهم معتزليون معاصرون أو جهميون معاصرون أو ماتريدي أو أشعري ويلقي إليه شبهة قائمة على ظاهر آية لايفهم معناها الموسوس ولا الموسوَس إليه فيحار في عقيدته ويضل عنها بعيداً، لماذا، لأنه لم يتلق العقيدة الصحيحة من كل الجوانب..)، بكلمات أخرى (..أن عقيدة التوحيد بكل لوازمها ومتطلباتها ليست واضحة ـ للأسف ـ في أذهان كثير ممن آمنوا بالعقيدة السلفية نفسها، فضلاً عن الآخرين الذين اتبعوا العقائد الأشعرية أو المتريدية أو الجهمية..). يقول بأن أكثر المسلمين المعاصرين اليوم حين يقولون كلمة لا إله الا الله لا يفهمون معناها الصحيح وهذا الفرق الجوهري هو الآن متحقق في مثل هذه العقيدة، وأعني بها علو الله على مخلوقاته كلها..[٢٠].

وفي السياق، حمل الألباني على علماء الأزهر واتهمهم بطريقة غير مباشرة بأنهم أجهل من راعية غنم، وقال بأن الكثير ممن يدعون العلم بالكتاب والسنة لا يعرفون أين الله![٢١].

عوداً الى مقاربة سعيد بن علي بن وهف القحطاني في التكفير، فمن الواضح أن المؤلف مسكون بهوى الدفاع عن الحكّام، حتى أنه حين بدأ في الباب الأول الموسوم (أصول وضوابط وموانع في التكفير) لم يجد مفتتاحاً للباب إلا مبحث تحريم الخروج على أئمة المسلمين ووجوب طاعتهم في المعروف، دون أن يكلّف نفسه عناء الربط بين هذا المبحث وأصول وضوابط وموانع التكفير، ما لم يكن المؤلف ينزع إلى الدفاع عن السلطة في ضوء حملة التكفير التي واجهتها منذ ظهور تيار الصحوة السلفية بعد غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

وكرر ذلك في المبحث الثاني بعنوان (تحريم الخروج على الإمام المسلم) ونقل عن الطحاوي تحريمه الخروج على الحكّام، أو بحسب اصطلاحه ولاة الأمر (وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يداً من طاعة، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية..)[٢٢]، ولا ندري هل الجور معصية أم طاعة؟!

وقد أسهب القحطاني في التحذير من الخروج على الحكّام، وجمع ماهب ودب من أحاديث ضعيفة وموضوعة دعماً لفكرة عدم الخروج على الحكام. وحمل على الشيعة والخوارج والمعتزلة وقال بأن (قلوبهم ممتلئة غلاً وغشاً، ولهذا تجد الرافضة أبعد الناس من الإخلاص وأغشّهم للأئمة والأمّة وأشدّهم بعداً عن جماعة المسلمين)[٢٣].

يقدّم القحطاني صورتين متقابلتين للتكفير: الأولى تقول بالحكم بالظواهر إذ الله يتولى السرائر ويورد القصة المشهورة عن أسامة الذي قتل رجلاً بعد أن قال لا إله الا الله، وانكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله وقال له (أفلا شققت عن قلبه.. الخ الرواية). الصورة المقابلة، وتحت عنوان (الإحتياط في تكفير المعيّن)، يقول (فإن مذهب أهل السنة وسط بين من يقول: لا نكفّر من أهل القبلة أحداً، وبين من يكفّر المسلم بكل ذنب دون النظر الى توفر شروط التكفير..)[٢٤].

والسؤال أين يمكن وضع الحكم بالظاهر مقابل وسطية السنّة كما يزعمها القحطاني، بلحاظ أن كل المسلمين يصدق عليهم الحكم بالظاهر، وقد يقتلون بطريقة أسامة في حال تبنى أحد ما الرأي القائل بأن ليس كل من يقول لا إله الا الله هو مسلم حقاً، كما هو مذهب الوهابية، وبالتالي فالمسلمون جميعاً عرضة للقتل على طريقة أسامة، أليس كذلك؟!

سيقال لك: السلف متفقون على عدم تكفير المعيّن إلاّ بعد قيام الحجّة، والرد هو: ألا يتعارض قيام الحجة مع الحكم بالظاهر، واذا قيل لا: فهل مطلوب من المسلم التفتيش في عقائد المسلمين حتى يتثبّت من صحة إسلامهم، كيما يقيم الحجة؟ هذا وقد قرأنا في موانع التكفير أن الجهل والخطأ والإكراه والتأويل والاجتهاد لا تعذر في كل حال.

وفيما يجد القحطاني كل عذر لحكّام الجور، فإنه في تكفير المسلمين يرى بأن ثمة نوعاً من الكفار وهم من (ينتسبون لدين الاسلام، ويزعمون أنهم مؤمنون بمحمد صلى الله عليه وسلم، ثم يصدر منهم ما يناقض هذا الأصل، ويزعمون بقاءهم على دين الإسلام، وأنهم من أهله، فهؤلاء لتكفيرهم أسباب متعددة ترجع كلها إلى تكذيب الله ورسوله، وعدم التزام دينه..)[٢٥]. فأين هذا التشدّد إزاء المسلمين من تسامحه المفرط إزاء حكّام الجور؟!

عارض القحطاني موقف المرجئة القائل بعدم تكفير أحد من أهل القبلة على أساس أن (في أهل القبلة المنافقين الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى، بالكتاب والسنّة، والاجماع، وفيهم من قد يظهر بعض ذلك حيث يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين..)[٢٦]. فكيف عرف المنافقين من أهل القبلة؟ وكيف أنكر ظاهر المسلمين وقد أمر في بداية كتابه بالحكم بالظاهر؟

على المنوال نفسه، يقدّم خالد بن أحمد الزهراني في كتابه (الغلو في التكفير) رؤية لاهوتية في التكفير متماهية مع الرؤية الكونية لدى المدرسة الوهابية. وبخلاف موضوع التوحيد الذي يصرّ علماء الوهابية على مقاربته من منظور وهابي محض، تستدعي على الدوام أدبيات إبن تيمية، ولكن في موضوعة التكفير، بطابعه الدفاعي، يتم استحضار أهل السنة والجماعة، ليس لكون الوهابية تقرّ بصحة إسلام الطوائف السنيّة من غير الوهابية، ولكن لأن الأخيرة تدرك تماماً بأنها خاسرة في مناظرة التكفير حين تكون منفردة في الميدان، خصوصاً وأن فتاوى التكفير الصادرة عن علماء هذه المدرسة ضد بقية المذاهب الإسلامية السنيّة والشيعية، وكذا علماء وأقطاب كبار فيها، لا تحصى ما يجعلها

في موقف واهن ومعزول. فالزهراني يرد على الدعوى القائلة بأن (أهل السنة والجماعة يكفّرون المسلمين)[٢٧].

وهذا النص يبعث أسئلة جمّة حول المقصود بأهل السنة والجماعة، وكذا المسلمين. فإن كان المعني بأهل السنة والجماعة غالبية المسلمين فتلك دعوى باطلة إذ كيف يكفّر المسلمون أنفسهم، وإن كان المقصود بأهل السنة والجماعة هم أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب أو إبن تيمية فقد بطل الإحتجاج من أصله.

ومع ذلك فهو ينقل عن ابن دقيق العيد قوله: (وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين وليس كذلك، وهي ورطة عظيمة وقع فيها خلق كثير من المتكلمين، ومن المنتسبين الى السنة وأهل الحديث لمّا اختلفوا في العقائد، فغلظوا على مخالفيهم، وحكموا بكفرهم)[٢٨].

في ردّه على (شبهة التكفير والقتال المثارة حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب) يقول بأن (هذه الشبهات التي يثيرها أعداء الحق هي أقوى سلاح لديهم..)[٢٩]. والحال أن ما يعتبره شبهة يستند، في الأصل والخاتمة، على فائض من الأدلّة المستمدة من كتب ورسائل إبن عبد الوهاب نفسه، سوى أن مناصري الوهابية يعتبرون تكفير علمائهم للمسلمين عموماً ومعيّنين يستند زعماً على حجة!

لكن حين يعود الزهراني إلى نصوص الشيخ محمد بن عبد الوهاب يغفل المضمون التكفيري في كلامه، وتجريده أهل زمانه والأزمنة التي سبقته بعد الشيخ ابن تيمية، لا يتوقف ولو لبرهة للتأمل في أبعادها التكفيرية، فمثلاً حين يقول بأن (التوحيد الذي أظهره هذا الرجل، يقصد نفسه ـ هو دين الله ورسوله، لكن الناس لا يطيعوننا، وأن الذي أنكره هو الشرك..)[٣٠]، فهذا نص واضح على إخراج أهل زمانه من الاسلام، وأنه جاء لهم بالتوحيد وعصوه، وبذلك عصوا أمر الله ورسوله بحسب مضمون هذا النص.

لا بد هنا من الإضاءة على الأمثلة التي أوردها الزهراني في ردّه كيما يشارك القارىء في تقييم مثل هذه المواقف التي لم تصدر عن شخصيات عادية أو كونها تنتمي إلى مدرسة فكرية واحدة، بل هي أقرب الى المدرسة الوهابية، وأمثلة ذلك:

ـ الشيخ محمد بن علي الشوكاني: يقول عن الشيخ ابن عبد الوهاب وأتباعه (ولكنهم يرون أن من لم يكن داخلاً تحت دولة صاحب نجد، وممتثلاً لأوامره يعتبر خارجاً عن الإسلام) ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج٢ ص ٥

ـ الشيخ محمد بن ناصر الحازمي: ذكر خصلتين في الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الأولى: تكفير أهل الأرض بمجرد تلفيقات لا دليل عليها، والأخرى التجاري في سفك الدماء المعصوم بلا حجة ولا برهان. أنظر أبجد العلوم، ج٣ ص ١٩٤

ـ الشيخ محمد صديق حسن خان، أعلن في كتابه (ترجمان الوهابية) براءة أهل الحديث من الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، لأنهم يعرفون بإراقة الدماء.

لا بد من الإشارة هنا الى أن الزهراني إكتفى بذكر أمثلة أو، بتعبيره (شبهات) المقرّبين من المدرسة الوهابية، وغفل آراء العشرات من علماء المدارس الإسلامية الأخرى في مصر وشمال افريقيا وبلاد الشام والعراق واليمن، وسنعرض لبعضها في محطات من البحث.

وكان أول من نبّه الى خطر ماجاء به إبن عبد الوهاب من تكفير للمسلمين الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن عفالق، وقد كتب ابن عبد الوهاب رسالة له موتورة، خرج فيها عن حدود اللياقة في التخاطب مع المختلف، ورماه بالكفر والفسوق، وقد أوردنا سابقاً طرفاً من رسالة إبن عبد الوهاب إليه. وقد قال إبن عفالق عن الأخير (وهذا الرجل كفّر الأمة..)، وهذا واضح في نصوص رسائله التي ذكرنا طرفاً منها في الجزء الأول من البحث. مثل ذلك قول أحمد بن علي القباني أن الشيخ ابن عبد الوهاب (كفّر هذه الأمة بأسرها، وكفّر كل من لم يقل بضلالها وكفرها). أنظر: فصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب، ص ٣٦

وأسهب سليمان بن أحمد بن سحيم في الإنكار على تكفير إبن عبد الوهاب للمسلمين، وبعث برسالة إلى علماء المناطق وقال عن دعوته: (ومنها: أنه ثبت أنه يقول: الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء)، فصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب، ص ١٦٥

ويضيف: (ومن أعظمها أنه من لم يوافقه في كل ما قاله، ويشهد أن ذلك حق، يقطع بكفره، ومن وافقه، ونحى نحوه وصدّقه في كل ما قاله قال: أنت موحد، ولو كان فاسقاً..) فصل الخطاب، ص ١٦٨. وقال مثل ذلك، الشيخ علوي بن أحمد بن الحسن الحداد.

اما حسن بن عمر الشطي فذكر في ذيل كتاب (رسالة إثبات الصفات)، حيث ذكر صفات ابن عبد الوهاب ومنها (تكفيره المسلمين واعتقاده حل دمائهم، وأموالهم، وسبي ذراريهم). مصباح الأنام وجلاء الظلام في رد شبه البدعي النجدي التي أضلّ بها العوام، ص ٥، ١٦٤

وقال العالم الحجازي الكبير الشيخ أحمد بن زيني دحلان عن الوهابيين (فلا يعتقدون موحداً إلا من تبعهم فيما يقولون، فصار الموحدون على حد زعمهم أقل من كل قليل..). الدرر السنية في الرد على الوهابية ص ٤٢، ٤٣

وفي رأي أحمد رضا خان عن الشيخ ابن عبد الوهاب جاء (والذي يسعده أن يكفر أجداده ومشايخه وهو لا يكتفي بهذا، بل يكفّر سائر المسلمين، ومن بينهم الأئمة والمشايخ، إن إبن عبد الوهاب قد أعلن عقب ظهور دينه الجديد أن الأمة الإسلامية منذ ستمائة سنة تتخبط في ظلام الشرك وقد ردد الوهابيون قول زعيمهم فيما بعد)[٣١]. وقال محمد بن نجيب سوقية (إن مذهبهم تكفير الأموات، ورمي الأحياء بالشرك من الموحدين)، تبيين الحق والصواب، ص ٨

ما يبعث على الدهشة هي الردود التي ساقها الزهراني لتفنيد ما يعتبره شبهات وافتراءات، ويقول بأن الشيخ إبن عبد الوهاب تولّى بنفسه الرد عليها، ومنها هذا النص الملغوم والمستقطع من رسالته لأهل الرياض ومنفوحة (وقولكم: إننا نكفر المسلمين، كيف تفعلون كذا؟ فإنّا لم نكفّر المسلمين، بل ما كفّرنا إلا المشركين)[٣٢].

من يتعامل مع النص دون قراءة عميقة لعقيدة إبن عبد الوهاب يعتبره نصاً عادياً، ولكن قليل من التأمل يظهر أن الرجل لا يعترف بإسلام أهل الرياض ومنفوحة، ولذلك هو لم يكفر مسلمين بل كفّر مشركين، لأنهم كذلك بحسب عقيدته، وأن مواصفات المسلم لا تنطبق إلا على من طابق المواصفات والمعايير الوهابية في التوحيد!

بل كل ما سيأتي بعد ذلك من آراء يندرج في السياق نفسه. على سبيل المثال، إن قوله بعدم تكفير أحد لمجرّد الظن، وتكفير الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فذاك واضح بأنه يتعامل مع أناس لم يدخلوا الإسلام حتى يصيبهم بالظن السيء أو برمي الجاهل دون علم وحجة، ولذلك يختم محاجّته بهذا القول (فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله) ودين الله ورسوله ليس سوى ما جاء به هو دون غيره!

ونقرأ في رسالة له الى حمد التويجري يذكر فيها بعض الرد على إبن سحيم (وكذلك تمويهه على العوام، أن ابن عبد الوهاب يقول: الذي ما يدخل تحت طاعتي كافر، نقول سبحانك هذا بهتان عظيم! بل نشهد الله على ما يعلمه من قلوبنا بأن من عمل بالتوحيد وتبرأ من الشرك وأهله فهو المسلم، في أي زمان وأي مكان، وإنما نكفر من أشرك بالله في ألوهيته بعد ما تبيّنت له الحجة على بطلان الشرك)[٣٣]. وفي رده على

التكفير بالعموم وأمره أتباعه بالهجرة اليه (..قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وأنا نكفر من لم يكفر ولم يقاتل..)[٣٤].

وقد سئل مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ: ظهرت بعض المزاعم التي تقول: إن التكفير في العالم اليوم هو نتاج دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويزعمون أن بعض الكتب هي كتب تأصيل لمنهج التكفير، ككتاب كشف الشبهات، والدرر السنيّة؟ فأجاب بالقول بأن كتاب كشف الشبهات (كتاب وضعه الشيخ لبيان شبه المشركين في زمانه.. ليبين فيها شبه المشركين قديماً وحديثاً.. فمن تأمل كشف الشبهات التأمل الصحيح رأى العقيدة السليمة الواضحة فيه)، وقال عن كتاب الدرر السنية فقال بأنها (رسائل مشايخ نجد وأئمة الهدى، كلها عدل، وكلها خير، وكلها توضح الحق، وكل الدرر السنيّة وما فيها من رسائل لمن درسها صادقاً خالياً من الهوى يرى فيها الحق الواضح، أما من عميت بصيرته فقد يقرأ القرآن ولا يفهمه..)[٣٥]. والتعليق على كلام المفتي: إن لم يكن في ذلك تكفير لأهل زمان ابن عبد الوهاب، وما قبله وربما ما بعده لمن لم يفهم معنى التوحيد، فما هو التكفير إذاً؟

في تعريف الزهراني لأهل السنة والجماعة على ضوء مبدأ التكفير (أهل السنة والجماعة وسط بين من يقول: لا نكفّر أحداً من أهل القبلة، وبين من يكفّر المسلم مباشرة بكل ذنب دون النظر في توفّر شروط التكفير وانتفاء موافقه). ويقول في مكان آخر (فأهل السنة يقولون: من استحل ماهو معلوم من الدين بالضرورة كفر، ومن قال: القرآن مخلوق أو أن الله لا يُرى في الآخرة، كفر..)[٣٦]. ونتوقف هنا عند هذا التعريف لأن ذلك يرسم حدّاً فاصلاً وقاطعاً بين الوهابيين وبين أهل السنة والجماعة التي ينزع الوهابيون الى احتكارها، ونفيها عن غيرهم من خلال القول مثلاً بأن من لا يكفر أحداً من أهل القبلة، وهو الحال الذي عليه غالبية أهل السنة والجماعة، يصبح خارجها، ومن ثم من قال بأن القرآن مخلوق، وهم غالبية أهل السنة في بداية ظهور المسألة، وكذلك من يقول أن الله لا يرى في الآخرة، وهم كل الشيعة، وبعض أهل السنة فهم في نظر الزهراني كفّار!
وما يلفت في عرض الزهراني للآراء في موضوعة التكفير، فإنه يكتفي، غالباً، برصد آراء خط مدرسي واحد مثل الامام أحمد، وابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، ..أو المقرّبين منهم

ذكر الزهراني موانع للتكفير منها: العذر بالجهل في حالات، وليس على سبيل الإستمرار، والخطأ، والإكراه، والتأويل وهو الذي يقصد به التلبّس والوقوع في الكفر من غير قصد لذلك، بل مع اعتقاد أنه على صواب، وهو ناشيء عن قصور في فهم الأدلة الشرعية دون تعمد المخالفة[٣٧].

وفي مانع التأويل كلام طويل لأن أحكام التكفير التي أصدرها إبن عبد الوهاب واهل دعوته تندرج في هذا الباب ويعذر من نالهم التكفير بهذا العامل.

وفي مقالة بعنوان (رواسب الكفر عند المسلم الجديد)، وهي بحسب محتوى المقالة لكاتب وهابي، ينطلق ما نصّه (قرب عهد المسلم الجديد بالكفر يجعله يقع في بعض المخالفات القولية والفعلية، وشواهد ذلك كثيرة في القديم والحديث). وبعد أن يصف مشاهد الكفر والشرك في القديم، ينتقل إلى الحديث ويصفه بما نصّه (..وأن الإنسان قد يقع في الشرك بسبب الجهل..) ولذلك ينصح صاحب المقالة (على تعلّم العقيدة ومعرفتها والتبصّر فيها، خشية أن يقع الإنسان في مثل ما وقع فيها هؤلاء ولذلك كان على الداعية إلى الله أن يهتم كثيراً بمسألة العقيدة في دعوة المسلمين الجدد..).

وعاب على أولئك الذين يقومون بتخفيف اللهجة المتطرّفة بقوله: (حتى بلغ الأمر إلى تبديل كلام الله والدعوة الى خلافه، ومن ذلك الدعوة إلى تغيير كلمة الكافر إلى (الآخر)، ونسوا أن الإسلام إسلام والكفر كفر..). ويمثّل لذلك بكلمات أوضح بما نصّه (وقد فهم كفّار قريش التوحيد أفضل مما فهمه بعض المنتسبين للإسلام في عصرنا من دعاة التقريب بين الأديان، وحوار الحضارات..)[٣٨].

تكفير الصوفيّة

ليس حكماً جديداً تكفير الوهابية للصوفية، فقد أصدر علماؤها ومشايخها الكبار والصغار فتاوى تخرج الفرق الصوفية من دائرة الاسلام، وتشنّع عليها بأقذع الألفاظ التي يربأ خلق المسلم عن الاستماع إليها.

من بين تلك الكتابات المضادة للصوفية، ما أنكر فهد بن سليمان الفهيد في حملته المناوئة للصوفية على ماجاء في كتاب الباحث الحجازي د.عمر عبد الله كامل (التصوف بين الإفراط والتفريط)، وقال: (والعجب الذي لا ينقضي أنهم يعيدون طباعة هذه الكتب التي دسّ فيها الكفر والشرك ثم يوزعون هذه الكتب ويمدحون أصحابها)[٣٩].

ولأنه ينطلق من رؤية سلبية إزاء التصوف، فقد اعتقد بأن كل ما يصدر عن شيوخ الصوفية ورموزها وأتباعها هي (شركيات). فقد أورد ما اعتبره ضلالات الصوفية، منها هذا الرأي للشيخ أبو العلا العفيفي:

(التصوف هو المظهر الروحي الديني الحقيقي عند المسلمين، لأنه المرآة التي تنعكس على صفحتها الحياة الروحية الإسلامية في أخص مظاهرها فإذا أردنا أن نبحث عن العاطفة الدينية الإسلامية في صفاتها ونقائها وعنفها وحرارتها وجدناها عند الصوفية). نقلاً عن التصوف الثورة الروحية في الإسلام، ص ٩٦

فحين نقرأ هذا النص بتجرّد تام، لا نجد فيه ما يعيب خصوصاً حين يصدر عن رجل يعتقد جازماً بأن التصوف هو الجوهر الروحي للإسلام، وله مطلق الحق في الاعتقاد بذلك، سيما وأنه لا ينطوي على اعتداء على حق الآخر المسلم في الإعتقاد بما يراه ضمن اجتهاد داخل المجال الاسلامي.

ونقل المؤلف آراء أخرى لمؤلفين ومشايخ للصوفية ليس فيها ما يمثل عدواناً أو إختراقاً لمحظور ديني، بل هي تأمّلات خاصة في التصوف الإسلامي، كأقوال عبد القادر عطا، وعبد الرحمن عميرة، ومحمد أمين الكردي النقشبندي.

وحين أجمل ما اعتقده (أعظم بدع المتصوفة) حصرها في: قصد القبور، وتتبع أماكن الأنبياء والصالحين وزيارتها، والذكر، والإحتفال بالمولد النبوي، والزهد عن المباحات، وشعائر التصوف[٤٠].

ويمثّل كتاب عبد الرحمن عبد الخالق الموسوم بـ (الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة)، نموذجاً للتكفير النمطي الذي يقوم على سوابق إزاء الآخر. فقد بدأ كتابه بمقدمة ناريّة جاء فيها (فإن أعظم فتنة أبتلي بها المسلمون قديماً وحديثاً هي فتنة التصوّف..هذه الفتنة التي تلبّست للمسلمين برداء الطهر والعفة والزهد والاخلاص، وأبطنت كل أنواع الكفر والمروق والزندقة، وحملت كل الفلسفات الباطلة ومبادىء الإلحاد والزندقة..وهم بوجه عام من الزنادقة المبتدعين والكفار المستترين..)[٤١].

ولا يمكن لرؤية بهذا التحامل والشناعة إلا أن تؤول الى أحكام في غاية القسوة، فقد حمّل عبد الخالق التصوّف كل ظاهرة إلحادية وإفسادية (وكان التصوف هو المعبرة التي عبر عليها الملحدون والزنادقة والمفسدون في الأرض والعباءة التي تستّر بها كل من يريد التخريب

والتدمير لأمة الإسلام ورسالة القرآن..فقد تحوّل الزنادقة ومن لا أصول لهم معروفة من الأعاجم والملاحدة فدخلوا في التصوف..)[٤٢].

رؤية إبن باز للمسلمين

يخرج الشيخ عبد العزيز بن باز، المفتي السابق للمملكة، المسلمين من دائرة الإسلام ويضعهم في دائرة الجهل والجاهلية على أساس أنهم لم يفهموا معنى لا إله الا الله أي لا معبود بالحق سواه. يقول ما نصّه: (أن الله خلق الثقلين لهذا الأصل الأصيل وأمرهم به، وأرسل به رسله وأنزل به كتبه فتأمّل ذلك جيداً وتدبّره كثيراً ليتضح لك ما وقع فيه أكثر المسلمين من الجهل العظيم بهذا الأصل الأصيل حتى عبدوا مع الله غيره، وصرفوا خالص حقه لسواه)[٤٣]، أي أن أكثر المسلمين مشركون!

واعتبر الشيخ إبن باز أن (أهل السنة والجماعة) هم فقط من يثبتون الصفات لله سبحانه وتعالى بظاهرها، كاليد والساق والوجه، والاستواء والرؤية يوم القيامة، ومن خالف ذلك يخرج حكماً من مسمى (أهل السنة والجماعة)، ولذلك اعتبر الجهمية والمعتزلة ومن سلك سبيلهم من أهل البدع وأدخل الأشاعرة فيهم لأنهم نفوا بعض الصفات وأثبتوا البعض[٤٤].

فلم يبق من (أهل السنة والجماعة) إلا من قال بمقولة الحنابلة والوهابية حيث (أثبتوا لله سبحانه ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من الأسماء والصفات..)[٤٥].

وفي نواقض الإسلام تحدّث الشيخ إبن باز عن أنواع الردّة، ومن بينها بطبيعة الحال زيارة قبور الأنبياء والأولياء والدعاء عندهم والذي يعتبره الوهابيون (وسائط)، ما يجعلهم كفاراً، لينتقل إلى مرحلة أخرى وهو تكفير الكافر: (من لم يكفّر المشركين أو شكّ في كفرهم أو صحّح مذهبهم كفر)[٤٦].

ومن نافلة القول فإن ثمة نوعاً من الردّة ذكره الشيخ إبن باز واستغلّه أعضاء القاعدة وغيرهم من المنتمين للتيار السلفي المعارض وهو (مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين)[٤٧]. وقد ثبت مظاهرة آل سعود ومعاونتهم على المسلمين في مواطن عديدة في أفغانستان وباكستان وفلسطين ولبنان وغيرها، فضلاً عن قضايا التسلّح والتجارة التي باتت مصدراً رئيساً لمعاونة غير المسلمين على المسلمين.

المصادر:

١ ـ خالد بن أحمد الزهراني، الغلو في التكفير بين أهل السنة والجماعة وغلاة الشيعة الإثني عشرية، تقديم الشيخ الدكتور محمد بن ابراهيم السعيدي، طبع خاص ١٤٣١هـ، ص ١٧

٢ـ موقع الشيخ حامد العلي

http://www.h-alali.net/f_open.php?id=f30d6a9e-dc1d-1029-a62a-0010dc91cf69

٣ ـ طريق الاسلام

http://www.islamway.com/?iw_s=Fatawa&iw_a=view&fatwa_id=9326

٤ـ الدكتور منقذ بن محمود السقّار، التكفير وضوابطه، رابطة العالم الاسلامي، ص ٣٠

٥ـ المصدر السابق، ص ٤٧

٦ـ الشيخ صالح اللحيدان، محاضرة بعنوان (فضل دعوة الامام محمد بن عبد الوهاب)، أعدّها سالم الجزائري، ص ٣

٧ـ المصدر السابق، ص ٤

٨ـ المصدر السابق، ص٦

٩ـ المصدر السابق، ص٦

١٠ـ المصدر السابق، ص٨

١١ ـ المصدر السابق، ص ٩

١٢ ـ المصدر السابق، ص ١١

١٣ ـ المصدر السابق، ص ١٤

١٤ ـ المصدر السابق، ص ص ١٥، ١٦

١٥ ـ المصدر السابق، ص ١٧

١٦ ـ د. سعيد بن علي بن وهف، خطر التكفير والإفساد والتفجير، الخطبتان الاولى والثانية، مختارات من خطب د. سعيد بن علي بن وهف، طبع خاص (د.ت)، ص ١

١٧ ـ المصدر السابق، ص ص ٣ـ٤

١٨ ـ محمد ناصر الدين الألباني، التوحيد أولاً يا دعاة الإسلام، (أصل هذه الرسالة شريط مسجل ثم كتب وطبع في مجلة السلفية، العدد الرابع عام ١٤١٩هـ)، ص ٤

١٩ ـ المصدر السابق، ص ص ٧ ـ ٩

٢٠ ـ المصدر السابق، ص ص ١١ ـ ١٢

٢١ ـ المصدر السابق، ص ١٣

٢٢ ـ الدكتور سعيد بن علي بن وهف القحطاني، قضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلال في ضوء الكتاب والسنة، سلسلة رسائل سعيد بن علي بن وهف القحطاني (١٥)، تقديم الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، طبع خاص، سنة ١٤١٧هـ، ص ١٤

٢٣ ـ المصدر السابق، ص ١٩

٢٤ ـ المصدر السابق، ص ٣٥

٢٥ ـ المصدر السابق، ص ٥٨

٢٦ ـ المصدر السابق، ص ١١٦

٢٧ ـ خالد بن أحمد الزهراني، الغلو في التكفير.. بين أهل السنة والجماعة وغلاة الشيعة الاثني عشرية (د.ت)، نسخة بي دي إف على الانترنت، تقديم الدكتور محمد ابراهيم السعيدي، ١٤٣١هـ، ص ٧

٢٨ ـ المصدر السابق، ص ١٣ وانظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، الجزء الرابع ص ٧٦

٢٩ ـ المصدر السابق، ص ١٥

٣٠ـ المصدر السابق، ص ١٨

٣١ ـ أعز النكات بجواب سؤال أركات (باللغة الأوردية) عن الزهراني، الغلو في التكفير بين أهل السنة والجماعة وغلاة الشيعة الاثني عشرية، مصدر سابق ص ٢٤

٣٢ ـ مجموع مؤلفات الشيخ، مصدر سابق الجزء٥، ص ١٨٩

٣٣ ـ مجموع مؤلفات الشيخ، ج٥ ص ٦٠

٣٤ ـ مجموعات مؤلفات الشيخ، ج٣ ص ١١

٣٥ ـ الغلو في التكفير، الزهراني، مصدر سابق، ص ٤٤ عن فتاوى الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ ـ هل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تكفيرية؟، موقع: www.alifta.net

٣٦ـ الزهراني، المصدر السابق، ص ٥١

٣٧ ـ المصدر السابق، ص ٥٧

٣٨ ـ توحيد الكلمة على كلمة التوحيد، ص ص ١ ـ ٢ من موقع شبكة الألوكة (www.alukah.net)

٣٩ ـ نشأة بدع الصوفية، إعداد: د. فهد بن سليمان الفهيد، (د.ت)، ص ١٦

٤٠ ـ المصدر السابق، ص ٣٢

٤١ ـ عبد الرحمن عبد الخالق، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، الطبعة الثانية ١٩٨٤، مكتبة إبن تيمية، النقرة ـ الكويت، ص ص ٥، ٦

٤٢ ـ المصدر السابق، ص ٧

٤٣ ـ الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، العقيدة الصحيحة وما يضادها ونواقض الاسلام، طبع خاص، الرياض، ٢٠٠٠، ص ٨

٤٤ ـ المصدر السابق، ص ص ١١، ٢٥

٤٥ ـ المصدر السابق، ص ٢٥

٤٦ ـ المصدر السابق، ص ٢٦

٤٧ ـ المصدر السابق، ص ٢٧

هل تخون الولايات المتحدة المملكة؟

مي يماني

عندما نتحدث عن ملك السعودية عبد الله فإن المقولة القديمة "وحيد من يضع التاج على رأسه" تكتسب حرفياً معنى جديدا. فهو لم يشهد حليفيه الإقليميين المقربين، الرئيسين المصري حسني مبارك واليمني علي عبد الله صالح، وقد أطيح بهما فحسب، بل إن رفاقه من أصحاب الرؤوس المتوجة في البحرين والمغرب والأردن شعروا أيضاً بعروشهم وقد زلزلت تحت دوي الاحتجاجات الشعبية.

والآن تستعد الولايات المتحدة التي وفرت الحماية للملكة لفترة طويلة، والتي خذلت عبد الله عندما احتضنت الربيع العربي (على مضض)، تستعد لسحب قواتها من العراق المجاور. ويتساءل عبد الله، من سيمنع الذئب الإيراني الآن من اقتحام أبواب المملكة.

فمن المفترض وفقاً لاتفاق أمني تم التوصل إليه مع حكومة العراق أن تسحب الولايات المتحدة قواتها بحلول نهاية هذا العام. وتشعر السعودية، فضلاً عن جيرانها من بلدان الخليج التي يحكمها السُنّة، بالقلق الشديد خشية ألا تترك الولايات المتحدة بعض قواتها في العراق للمساعدة في منع إيران من الاعتداء عليها. والواقع أن حكومة الولايات المتحدة لا تحتاج لمن يقنعها بهذا، ولكن الشعب الأميركي ـ والعراقيين العاديين ـ يريد أن يعيد القوات إلى الوطن. ولا يريد أي فصيل سياسي عراقي أن يتحمل اللوم عن إطالة أمد الاحتلال، ولكن أغلب الساسة العراقيين، باستثناء حركة مقتدى الصدر، لن يترددوا في الموافقة على تمديد بقاء الوجود العسكري الأميركي لخمس سنوات أخرى.

وعلى الرغم من اشتراك الولايات المتحدة وممالك الخليج في الخوف من إيران، فإن الكثير فيما يتصل بالعراق والمنطقة غير هذا الخوف أصبح محل خلاف الآن. فالسعودية لا تزال رافضة لفكرة العراق الديمقراطي تحت حكم الأغلبية الشيعية. والشيعة الذين تعتبرهم المؤسسة الوهابية في المملكة مرتَدّين يُنظَر إليهم بوصفهم تهديداً لشرعية الدولة السعودية ووجودها، ليس فقط بسبب قوة إيران، بل وأيضاً بسبب القطاع الضخم في المملكة من السكان الشيعة، والذي يتركز حول حقول النفط في البلاد.

منذ سقوط صدّام حسين، ظلت الولايات المتحدة تحث السعودية على الاستثمار سياسياً واقتصادياً في العراق. ولكن ما حدث بدلاً من ذلك هو أن السلطات السعودية تعاملت مع زعماء العراق بازدراء وتغاضت عن الفتاوى الوهابية التي حرضت المتطوعين الجهاديين على القتال ضد الشيعة "المرتدّين". وبمجافاة العراق الذي يهيمن عليه الشيعة، لم يعد للغالبية السُنّية في السعودية والأردن ودول الخليج أي نفوذ تقريباً في بغداد، وبالتالي أصبح المجال مفتوحاً أمام إيران.

إن المخاوف السعودية بشأن العراق تحركها مخاوف أمنية. فعلى الرغم من الحرب الأهلية الدامية التي أعقبت الإطاحة بصدّام حسين، لا يزال العراق يعتقد أنه لديه حق في الزعامة الإقليمية. ولكن الممالك في المنطقة استبعدت العراق من مجلس التعاون الخليجي. أما السعودية، التي تخشى أن يتسبب أي دور للعراق في تحديد مصير الأمن الإقليمي في تضاؤل الهيمنة السعودية على الصعيدين السياسي والعسكري بين دول الخليج، فلم تفتح سفارة لها في بغداد حتى الآن.

وتخشى السعودية أيضاً أن يستعيد العراق حصته النسبية في إنتاج النفط داخل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، والتي لم يتمكن العراق من تلبيتها بسبب الأوضاع الأمنية السيئة والقيود التي تفرضها البنية الأساسية المتضررة. كما يخشى السعوديون أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إنعاش اقتصاد العراق، واقتصاد إيران، فيتعزز بالتالي نفوذهم في المنطقة. وهذا يفسر حرص المملكة على زيادة إنتاجها من النفط، وهو ما من شأنه أن يضعف الاقتصادات المنافسة لها (ويسُر الغرب).

لذا فإن حكام السعودية والخليج السُنّة يريدون أن تبقى القوات العسكرية الأميركية جزئياً في العراق بهدف تحجيمه. بل إن الكويت ترفض إعفاء العراق من الديون المستحقة عليه منذ عهد صدّام، وتقوم الآن ببناء ميناء في منطقة مبارك الكبير، وهو ما ينظر إليه العراقيون باعتباره محاولة صريحة لخنق العراق الذي يعاني بالفعل من قدرته المحدودة على الوصول إلى الخليج. كما ردت البحرين على الانتقادات العراقية للقمع السياسي الذي تمارسه بوقف رحلات شركة الطيران الوطنية في البحرين إلى بغداد وبيروت وطهران، التي يرى حكام البحرين أنها مسكونة بشياطين الشيعة.

والواقع أن غالبية العراقيين يشعرون باستياء عميق إزاء السعودية ـ ولأسباب وجيهة. فقد كان الجهاديون السعوديون في قلب الفوضى التي راح ضحيتها مئات الآلاف في السنوات التي أعقبت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣. حتى أن السعودية تنفق المليارات من الدولارات من أجل بناء جدار أمني على طول الحدود السعودية الشاسعة مع العراق، في محاولة لاحتواء العنف الذي كان العراق يصدره إليها.

بيد أن الدرع الواقية الحقيقية التي تحمي حكام الخليج تتلخص في تواجد القوات الأميركية في العراق، لأن المخططين الاستراتيجيين التقليديين في المملكة فشلوا في إدراك حقيقة مفادها أن الامتناع عن التعامل مع العراق في مرحلة ما بعد صدّام من شأنه أن يترك المجال مفتوحاً أمام إيران. ولكن الحلم السعودي المتمثل في إعادة الزمن إلى الوراء وتمكين أقلية سُنّية من حكم العراق يجعل الدبلوماسية الواقعية في حكم المستحيل.

وعلى الرغم من هذا الفشل فإن دول المنطقة التي يهيمن عليها السُنّة لا تزال مصرة على التعامل مع العراق بكل جفاء. والواقع أن العراق حاول الاضطلاع بدور سياسي داخل العالم العربي من خلال المشاركة في القمم العربية، ولكن عندما جاء دوره للقيام بدور المضيف تأجلت القمة لمدة عام، ويرجع هذا جزئياً إلى الربيع العربي، ولكنه راجع أيضاً إلى رفض بعد دول الخليج المشاركة في اجتماع يعقد في بغداد.

من منظور السعودية، يعني خروج الجيش الأميركي من العراق تسليم البلد بالكامل لإيران. ولعل السعوديين على حق: ذلك أن رحيل القوات الأميركية سوف يمثل انتصاراً ساحقاً لإيران، التي ليس لها وجود عسكري في العراق حتى الآن، ولكنها رغم ذلك اللاعب الأقوى هناك. ولا قِبَل لأي دولة أخرى تحالفت مع الولايات المتحدة، ولا حتى تركيا، بمعادلة النفوذ الإيراني في العراق.

إن الانسحاب العسكري من العراق سيكون حقاً بمثابة الهدية لإيران. ولكن هذا يرجع بالكامل إلى حقيقة مفادها أن السعوديين تصرفوا منذ عام ٢٠٠٣ وكأنهم يخشون الشيعة في العراق ـ وفي السعودية ـ أكثر من خشيتهم من النظام الإيراني.

السعودية: دموع تماسيح تسكب على سورية

د. مضاوي الرشيد

جاء خطاب الملك عبدالله حول الشأن السوري متأخرا وباهتا لن يقدم ولن يؤخر في مسيرة حراك الشعب السوري ولن يطيح بنظام الاسد ولن يعيد الحياة لشهدائه الذين يسقطون كل يوم في شوارع المدن فبعد اكثر من خمسة اشهر على اندلاع الثورة السورية يطلع النظام بنصوص تدين وتشجب وتندد بل تسمح بمظاهرات سورية في الرياض وجدة.

وهو النظام الذي يعتقل مواطنيه ان هم فكروا بالاعتصام او التظاهر مطالبين بحقوق شرعية كمثيلتها في الدول العربية التي شهدت حراكا سياسيا انبهر به العالم وكيف بنظام لا يزال يسجن ناشطين دعوا الى التظاهر نصرة لغزة ان يتصدر قائمة الانظمة المدافعة عن حقوق الشعوب العربية ولا يزال يستضيف اثنين من الزعماء العرب الفارين من عدالة شعوبهم ويؤمن لهم كافة وسائل الرفاهية والرعاية الصحية وهو يعلم مصيرهم ان هم عادوا الى بلادهم. وليس بمقدور نظام يرسل قواته لمساندة ونصرة نظام فئوي قمعي بحريني قتل اكثر من ثلاثين شخصا في مواجهات كانت سلمية وفي ساعات الفجر الاولى ان يؤتمن على مصير الشعب السوري وثورته التي قدر لها ان تكون دموية منذ يومها الاول وكيف بنظام لا يزال يعرقل حراك الشعب اليمني ويستقطب زعاماته بأموال النفط ان يكون مناديا بوقف العنف ومناصرا لقضية سورية بحتة. النظام السعودي كغيره من الانظمة القمعية في المنطقة ينظر للحراك العربي بمنظور امته اولا وثانيا بمنظور هوسه وارتعاده من ايران. ففي الشأن السوري كانت السياسة السعودية قائمة على مبدأ التعجيل بقطع علاقات سورية بايران تحت مظلة امريكية تتطلب اعادة سورية الى محيطها العربي بزعامة السعودية وقد فشل المشروع في تحقيق اهدافه بالطرق الدبلوماسية والمؤامرات من خلال النافذة اللبنانية لذلك جاءت الثورة السورية الحالية كفرصة لتحقيق الهدف المرجو وما تصريح الملك الاخير الا محاولة يائسة للتسلق على اكتاف هذه الثورة من اجل تحقيق هيمنة سعودية جديدة تآكلت في لبنان وفشلت في تحجيم حزب الله ضمن المخطط الامريكي الصهيوني.

يخطئ النظام السعودي عندما يخوض المعركة الطائفية في سورية فيصور الصراع القائم حاليا انه صراع بين الطائفة العلوية والاكثرية السنية ويستعرض كتابه على صفحات الاعلام التسلط العلوي والاستئثار بالسلطة على حساب الاكثرية ويفتح هذا النظام الملف الطائفي وهو بذلك يجعل الساحة العربية بمجملها مهيأة لمذابح ينفذها اصحاب الميول الضيقة ويدفع ثمنها الابرياء بل هو يمهد لاعادة صياغة الجغرافيا العربية على اسس ومنطق الدويلات الطائفية حيث تتصدر سورية بعد العراق قائمة المساحات المنقسمة والمجزأة ويجب على النظام السعودي ان يسأل نفسه كيف سيكون مستقبله في ظل الكانتونات الطائفية والخطاب المتأزم الذي ينشره تحت ذريعة نصرة السنة والكل يعلم ان النظام السعودي يتصدر قمع الحركات الاسلامية وفي سجونه آلاف المعتقلين الذين يصفهم بالارهاب بين ولا يتردد في اقتناصهم ان هم كبروا في المساجد نصرة لقضية اسلامية.



وهل هزيمة المشروع الايراني في المنطقة تتطلب تفكيك سورية وتقسيمها رغم ان الشعب السوري قد اثبت خلال محنته الحالية تماسكا يحسده عليه المجتمع السعودي نفسه. لسورية باع طويل في المجتمع المدني وتماسك عميق الجذور التاريخية لن يقوضها الخطاب السعودي الطائفي الذي أربك العالم العربي بل الاسلامي اجمع وان تلاعب النظام السعودي بالامن السوري وتسلق على ظهر

ثورته سيحصد ما يزرع ولن تمر فترة طويلة قبل ان تصل الشرارة القاتلة الى العمق السعودي ذاته فكيف سينظر النظام الى احتمال تفكك السعودية ذاتها واعادة صياغة خارطتها على اسس مناطقية وطائفية. ولا مجال هنا للتذكير ان دمشق ومركزيتها ورمزيتها في مشروع الدولة السورية هي اقدم بكثير من مشروع الرياض الهش الذي فرض على الجزيرة العربية تحت المظلة البريطانية واستطاعت دمشق ان تحفظ الوحدة السورية دون براميل نفط بل بقدرتها على صياغة هوية لدولة لم تستطع الرياض حتى هذه اللحظة ان تنجزها الا باستخدام عائدات النفط كوسيلة لكسب الشرعية المفقودة تاريخيا. لا نخاف على سورية من التفكك والتقزم بل نخاف على السعودية والتي فشلت حتى هذه اللحظة في صياغة هوية قومية بعيدا عن المنظومة النفطية وعائداتها وبقيت هذه الهوية رهينة للريع النفطي ومدى استفادة المجتمع منه. ونستطيع ان نجزم ان النظام في السعودية لم ينجح الا في تثبيت علاقة ميكانيكية مع شعبه على حساب علاقة عضوية مبنية على هوية قومية مشتركة تعتمد على جذور تاريخية عميقة. وهو حتى هذه اللحظة يعتبر نظاما فئويا عمق الهوة بين مناطق المملكة بدلا من صهرها في بوتقة وطنية مشتركة.

وعندما يتخذ النظام السعودي موقفا من الثورة السورية ينبثق من سردياته الطائفية هو بلا شك يفتح الباب على مصراعيه امام انماط التشرذم التي قد تكون من نصيبه في اي لحظة من لحظات الربيع العربي. وليس من المعقول ان تكون الجبهة السعودية الايرانية مفتوحة في سورية وعلى حساب الشعب السوري لكن الانظمة العفيفة هي فقط من يلجأ الى مساحة ثالثة من اجل تصفية حساباته مع منافسيه والنظام السعودي ليس بمقدوره مواجهة ايران على ضفاف الخليج ووجها لوجه من اجل تصفيات حسابات العراق ولبنان لذلك جاءت الثورة السورية كفرصة تاريخية يقتنصها ليبعد سورية عن ايران وتتم له زعامة العرب البعيدة المنال.

هذه الزعامة لن تتم مهما صرفت عليها الاموال لانها مرهونة بعوامل لم تتوفر في النظام السعودي وصفات بعيدة عنه تماما منها.

اولا: وجود قيادة تتمتع بكاريزما مدعومة بفكر حي يبث في عرب الجوار روحا جديدا وارادة قوية.

ثانيا: تغلغل اقتصادي قوي يجعل الهامش العربي مرتبطا ارتباطا حيويا بمركز ثقل اقتصادي سعودي لا يقوم فقط على صناعة بترولية او على استيراد اليد العاملة العربية بل على مشاريع تنموية توفر فرص العمل لملايين من العرب العاطلين وان كان النظام السعودي قد فشل في توفير ذلك لشعبه فليس من المتوقع ان يستطيع فعل ذلك تجاه العرب الآخرين. فقط عندما تجتمع السياسة وتلتحم بالاقتصاد نستطيع ان نجزم ان للسعودية مكانة محورية في العالم العربي تستطيع تحجيم ايران ومشروعها المزعوم في المنطقة. ولن تنهض السعودية بالامة العربية رغم تشدقها بمركزية ورمزية المعالم الاسلامية على أرضها اذ ان هذه المعالم تظل رهينة القيادة السعودية ومشروعها الذي يختلف عن المشروع الاسلامي الكبير وتظل ارادتها السياسية مرهونة للارادة الامريكية وحليفتها اسرائيل في المنطقة.

وبعد تصارع الاقطاب الاقليمية على الساحة السورية ودخول السعودية على الخط فقط من اجل حربها غير المعلنة مع ايران لا يسعنا الا ان نقول ان الحل السوري هو بيد شعبه فقط وان كان لبشار الاسد فرصة تاريخية فهي تتمثل بوقف حمامات الدم فورا وتلبية مطالب شعبه قبل ان تختطفهم السياسة السعودية فتتجزأ سورية تحت ضغط الخطاب والدعم الطائفي السعودي الذي يزج بالسنة في معاركه السياسية عند كل لحظة لانه نظام مفرغ من محتواه يدغدغ مشاعر الضعفاء اصحاب الهويات الضيقة الذين صنعهم وجندهم لحروبه السياسية واجندته الخفية وان كان النظام قد نجح في التلاعب بعواطف شعب الجزيرة.

فعلى بشار الاسد ان يفوت الفرصة على النظام السعودي في الوصول الى العمق السوري وهو بذلك يؤدي اكبر خدمة لبلاده والعرب اجمعين وتفويت الفرصة لا يتم عن طريق قتل الشعب السوري بل ببث روح الحياة فيه من جديد بتغيير سياسي ثوري يطوي صفحة التصفيات السياسية وسياسة الحزب الواحد وقمع الحريات ويفتح الباب امام تنازلات سياسية فعلية يستحقها الشعب السوري كغيره من الشعوب العربية.

ان انتقال سورية الى حكم ديمقراطي هو اكبر صفعة يقدمها بشار الاسد للنظام السعودي الذي سيبدو بعدها يتيما وحيدا في محيط عربي يغلي بطموحات كبيرة عندها سيموت النظام السعودي ويلفظ انفاسه الاخيرة ان خنقته ديمقراطية عربية تأتيه من كل صوب. افعلها يا بشار قبل فوات الاوان.

عن القدس العربي، ٢٠١١/٨/١٤

وجوه حجازية

(١)
محمد الزمزمي
(٨٤٦ - ٨٧٣هـ)

هو محمد بن عبدالعزيز بن عبدالسلام بن موسى بن أبـي بكر الشيرازي المكّي الزمزمي. ولـد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم، وصلّى به التراويح في المسجد الحـرام، وحفظ مجموعة من المتون في الفقه وغيره، وأخذ بمكة الفلك عن نور الدين الزمزمي. قدم القاهرة سنة ٨٦٥هـ فأقام بها مدّة، واشتغل بالفرائض والحساب والميقات والهندسة وغيرها، حتى برع وتميّز في بعضها، وحضر في الفقه عن المنـاوي وغـيره، وتـردّد على الشمني وائمة عصره. كتب عن السخاوي عدّة أمـالي، وسمع عليه غير ذلـك. وطلب الحديث يسيراً، ودار على شيوخ الزاوية. ارتحل الى الشام وأخذ بها عن الخيصري. ونظم الشعر. توفي رحمه الله في القاهرة في مرض الطاعون(١).

(٢)
أحمد السواهاني
(١٢٦٨ - ١٣٥٥هـ)

أحمد بن حامد بن الحسن بن محمد بن عبدالله بن محمد المرزوقي السواهـاني، شهاب الدين، أبـو العباس الشافعي. ولد بسرابايا - جاوا، ونشأ بها، ثم رحل الى مكة المكرمة سنة ١٢٧٥هـ، فطلب العلم وكان في سن صغيرة على بعض العلماء وكبار طلبة العلم، وجـدّ في التحصيل، فحفظ القرآن الكريم، ومجموعة من المتون في النحو والصرف والبلاغة والفقه وغيرها، وتمكن في العربية خاصة علم النحو الذي اشتهر فيه. لازم السيد أحمد زيني دحلان أكثر من عشر سنين، وأخذ عنه سائر علومه ودروسه وبه تخرج وأجاز له إجازة عامة، وأذن له في الإفتاء والتدريس. وأخـذ عن الشيخ عبدالحميد الشرواني، والشيخ عابد بن حسين المالكي، والشيخ محمد بن عمر بن عبدالكريم العطار، والشيخ عبدالجليل بـرادة، ولقي بمكة المكرمة جماعة من القادمين اليها لأداء المناسك، منهم: أبو جيدة بن عبدالكبير الفاسي وشعيب بن عبدالرحمن المغرب الدكالي، وبرهـان الدين إبراهيم بن حسن السقا، وغيرهم وأجازوه.

تصدر السواهـاني للتدريس بـالمسجد الحـرام فدرّس وأخـذ عنه النحو عدد من الطلبة الجاويين؛ ثم رجع الى أندونيسيا فاستقر ببلده بسرابـايـا وبـنـي رباطا بالسواهـان، وجلس للتدريس والإفـادة في نشر العلم، وتولى الخطابة بجامع عمفيل مدة. توفي رحمه الله بسرابايـا(٢).

(٣)
أبو بكر ابن ظهيرة
(.... - ١١٣٩هـ)

أبـو بكر بن أحمد بن ظهيرة الحنبلي المكّي. مفتي الحنابلة بمكة المكرمة. أخذ العلم عن جماعة من علماء البلد الحرام، منهم: الشيخ حسن العجيمي والشيخ عبدالله ابن طرفه والشيخ عبدالله بن سالم البصري، وأجازوه إجازة مطلقة وأذنوا له بـالتدريس، فدرّس وأفـاد، وتولّى منصب إفتاء الحنابلة بمكة المكرمة، فأفتى وأجاد، ولازم الورع والزهد. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٣).

(١) محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع، جـ٨، ص ٦١. وانظر عمر بن فهد، اتحاف الورى، جـ٤، ص ٤٩٨.
(٢) محمود سعيد ابو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٤٠.
(٣) محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري، النعت الأكمل، ص ٢٧٥. وعبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٦٧. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٧٥.

استئصال الأورام الملكيّة!

تساءلت صحيفة أيديعوت أحرنوت الإسرائيلية عن سرّ الحماسة السعودية لإسقاط النظام السوري، وقالت بأن ذلك جاء ضمن الصراع الإقليمي المتسع بين طهران والرياض. وأشارت الى أن السعودية المحافظة لا تؤمن بالثورات، وهي لم تتبنَّ يوماً دعم أية ثورة، إلا هذه المرّة، واعتبرت ذلك مغامرة سعودية، لأن تغيير النظام السوري ـ حسب رأيها ـ قد يحدث تموّجاً يؤثر على استقرار السعودية نفسها، وهي التي ترفض الإصلاحات السياسية. وتابعت بأن مواطني السعودية سيطالبون قيادتهم بأن تنتهج الإصلاح، الذي تدعو الأسد المستبدّ الى تطبيقه (انتهى).

بعض السعوديين قالوا بأن الأموال السعودية التي تذهب لإسقاط النظامين في سوريا وليبيا كتغطية لحملة الناتو أو لتمويل عمل المعارضة السورية (وهو أمرٌ دأبت عليه الرياض منذ زمن، حسب الصحيفة الإسرائيلية) ذهبت في مكانها الصحيح، بعكس الأموال الأخرى التي ضاعت نهباً وسرقة من قبل الأمراء وغيرهم. وبخلاف الأموال التي بذلت بلا فائدة على جماعة ١٤ آذار في لبنان، وعلى الباكستان وأفغانستان، وعلى الحرب العراقية الإيرانية، وعلى جماعة الكونترا الشهيرة، وغيرها.

سعوديون آخرون يعتقدون بأنه لم تعد هناك ثورات عربية حقيقية، وأن الغرب وبدعم دول الخليج اختطفها وحوّلها الى صراعاته الإقليمية الخاصة للإطاحة بالأنظمة التي لا يريدها، في حين أنه ـ أي الغرب ـ يحاول المحافظة على الأنظمة الموالية له في اليمن والبحرين مثلاً، كما ويحاول ـ كما في مصر ـ القيام بثورة مضادّة عبر السعودية وأموالها وإعلامها وسلفييها هناك.

في كل الخطوات السعودية، وسواء سقط الأسد أم لم يسقط، ففي نهاية المطاف، قد تتحسن نماذج الأنظمة السياسية العربية بفعل الثورات، وستتأثر الأنظمة التي لم تقع فيها، ومن بينها السعودية. الأخيرة ستبقى متخلّفة ـ حين المقارنة ـ بغيرها. لن تكون الأنظمة الملكية بمعزل عن التغيير والتأثر، وأمامنا نماذج المغرب والأردن والبحرين، فيما الشرر تطاير ليصيب بعضه سلطنة عمان التي شهدت العديد من الإحتجاجات والتظاهرات.

لازالت السعودية تروج بأن الأنظمة الملكية هي الأكثر استقراراً، وهي النموذج الذي يحتذى به. وهي قد شجّعت على تحول الجمهوريات الى ملكيات، كما في مصر مبارك، ومحاولة تخليف علي صالح لإبنه، والقذافي لإبنه، وحتى وصول الأسد الإبن الى السلطة في سوريا، وجدته السعودية دلالة على أن النموذج الملكي للحكم هو الأرقى، وأنه هو لا غيره سيكون قدر المنطقة العربية.

لكن ما بعد ربيع الثورات العربية تغيّر الحال، وتغيّرت الرؤية. من الواضح أن الشعوب العربية ليست في وارد العودة الى الملكية، بل أن فكرة الإستخلاف والوراثة كانت موْجِباً للثورة كما في مصر واليمن، فضلاً عن حقيقة أن الملكيات العربية لازال عددها يتقلّص، فقد انتهت الملكية في العراق، وفي ليبيا، وفي مصر، وفي اليمن، ولا يمكن أن تعود هذه الملكيات الى الحياة مرّة أخرى، خاصة بعد ربيع الثورات.

في كل الأحوال، سيبقى النظام الملكي الوراثي متخلّفاً من الناحية السياسية، وبقاء الملكيات واستمرارها مرهون بتحوّلها الى ملكيات دستورية: عوائل مالكة تملك ولا تحكم. ومن يعاند من هذه الملكيات التحوّل كما في السعودية، فإنه يعيش خارج التاريخ، وسيجبر مواطنيه الى التخلّص من الملكية الحاكمة والى الأبد. قوّة الملكيات رهين بمرونتها السياسية، وتماشيها مع المعطيات السياسية المحلية والإقليمية (قد يكون المغرب نموذجاً). وإذا ما وجدنا العائلة المالكة في السعودية مغالية في التشدد وعدم التنازل حتى في تغيير الديكور السياسي دون الجوهر، فهذا لا يعدّ دلالة على صحّة، فالورم ليس دلالة نشاط وعافية، ومصيره الإستئصال.



- الحجاز السياسي
- الصحافةَ السعوديةَ
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحةَ
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعةَ الحروب تثأر لنفسها في حكومةَ السنيورة

من يرقّب ملامح وجه وزير الخارجيةَ السعوديَ الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّةَ البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصةَ المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحةَ خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوةَ خاصةَ، بعد أن ختم حوار الدوحةَ بعبارةَ إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصةَ الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعوديةَ سياستها الكارثيةَ؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعوديةَ تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تتناول طبيعةَ التحركات السعوديةَ المريبةَ إزاء الحكومةَ السوريةَ والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطةَ إطاحةَ نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشةَ مستقبل سوريةَ ومصير نظام الحكم فيها!!).


من يتآمر على الآخر؟!



أربع إتفاقيات أمنيةَ بين الرياض وواشنطن

السعوديةَ.. قلعةَ إستراتيجيةَ أميركيةَ

بدأت تلميحات متقطعةَ تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنيةَ في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويريةَ لقوة امنيةَ لحمايةَ المنشآت النفطيةَ في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخليةَ لصحيفةَ (الشرق الأوسط) السعوديةَ في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنيةَ تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلةَ



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمةَ العفو الدوليةَ في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعوديةَ. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامةَ، وأصبح عرضةَ لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملةَ.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئةَ

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبةَ، خاصةَ وأن طريقةَ الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونيةَ وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكةَ، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّةَ) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعةَ المصون الذي لم يعد له حرمةَ كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعةَ بدويةَ قبليّةَ جاهلةَ لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر